المنظور الصهيونى والغربى لأحمد الشقيري

د.محمد عبد الرءوف سليم(*)

كان وقع النكبة فى فلسطين شديدا على التشكيلين الفلسطينيين اللذين وجدا على الساحة العربية بين عامى ١٩٤٨م و ١٩٦٤م، وهما الهيئة العليا وحكومة عموم فلسطين، وسادت حالة الضياع بين عرب فلسطين بحيث عجز هذان التشكيلان عن المقاومة، ثم برزت الدعوة إلى تجسيد الكيان الفلسطينى فى تشكيل سياسى؛ فكانت منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيرى.

ونحاول فى هذا البحث إلقاء الضوء على صورة أحمد الشقيرى ومنظمته، اعتمادا على كتابات إسرائيلية وغربية، بدون أن نتناول ما ورد فى هذه الكتابات بالنقد، فإن المجال لا يسمح بذلك، كما أن أبحاث الندوة سوف تتولى الرد تلقائيا على المقولات التى ابتعدت عن الحقيقة، ووردت فى تلك الكتابات.

الكيـــان الفلسطينـــى

مر نحو عشر سنوات على انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى فى عام ١٩٤٨م قبل أن يتردد فى أفق السياسة العربية شعار " الكيان الفلسطينى " الذى جاءت خلفية طرحه نتاجا لمنظومة العلاقات العربية " المتشعبة والمتأججة"، فى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى؛ ذلك لأن رئيس مصر الزعيم جمال عبد الناصر قال منذ وقت طويل إن تحقيق الوحدة العربية

---

*أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية البنات – جامعة عين شمس.

أسبق على تحرير فلسطين، وشرط رئيسى لتحريرها. وقد صاغ هذه الرؤية - بمرور الأيام - بمقولته الجازمة : " وحدة الصف سابقة على وحدة الهدف ". (١)

ويتفق هذا مع مقولة أن هزيمة عبد الناصر أمام إسرائيل فى عام ١٩٥٦م أقنعته بأن تدمير الدولة اليهودية بالقوة - بوصفه خطوة أولى لخلق جمهورية عربية متسعة الأركان - لم تكن خطة عملية، ورأى أنه يجب بدلا من ذلك تنفيذ الوحدة العربية أولا، وعندئذ يمكن لعالم عربى قوى أن يزيل إسرائيل من الخريطة.(٢)

وبعد مرور عام على الوحدة المصرية - السورية، حاول أن يثبت للجميع أنه لا يهمل القضية الفلسطينية، ففى اجتماع مجلس الجامعة العربية الحادى والثلاثين الذى عقد فى القاهرة فى شهر آذار/مارس من عام ١٩٥٩م، اتخذت مصر قرارا يدعو اللجنة السياسية بالجامعة إلى عقد اجتماع على أعلى مستوى، وفى أسرع وقت ممكن، لاستعراض المراحل التى مرت بها مشكلة فلسطين. وتقرر فى هذا الإجتماع مناقشة القضايا ذات الصلة بإعادة تنظيم الشعب الفلسطينى، وإبراز كيانه بوصفه شعباً واحداً وليس مجرد لاجئين، وذلك من خلال ممثلين منتخبين عن الشعب الفلسطينى، وأن تقيم الحكومات الأعضاء فى الجامعة العربية عامة، والحكومات التى تستضيف عرب فلسطين خاصة جهازا قويا، ليس له دور آخر سوى أن يتخصص فى متابعة القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية وغيرها. ويلاحظ هنا التركيز على حقيقة مهمة، وهى أن فكرة تجسيد الكيان الفلسطينى جاءت بمبادرة حكومية رسمية تدعو الحكومات العربية وليس الشعوب إلى تحقيقها. ومن ناحية أخرى، فإن المصريين لم يروا أن تجسيد الكيان

الفلسطينى يعنى انفصال الفلسطينيين عن العرب، ولكنه عامل تحفيز لانخراطهم فى صفوف الوحدة العربية. فلم ينظر للمشكلة الفلسطينية عربيا على أنها قضية شعب منفصل يستحق دولة خاصة به، وإنما هى قضية وثيقة الصلة بتحقيق الحقوق القومية العربية كافة. وهذا ما دعا إلى ظهور معارضين لهذه المبادرة المصرية. (٣)

وهذا مدخل إلى الموقف الإسرائيلى المستند إلى الفكر الصهيونى الخاص بفقدان الفلسطينيين العرب للكينونة القومية. وقد نادى الزعماء الصهيونيون بأن عرب فلسطين لم يكن لهم فى يوم من الأيام طموح نحو مستقبل سياسى متحد. وقد أدى ذلك إلى التعتيم المستمر فى عقل حاييم وايزمان وغيرهما من الزعماء الصهيونيين على استمرار الكينونة القومية للفلسطينيين العرب. وهناك من يلتمس العذر لوايزمان وغيره من الزعماء الصهيونيين فى هذا الخطأ الفادح؛ إذ كان العرب فى سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية يعدون فلسطين بمثابة الجزء الجنوبى من سوريا، من ثم ذابت هويتهم القومية. (٤) ولسنا مع هذه المقولة، لأن هذا المنظور لا يسقط عن عرب فلسطين أحقية الانتماء الى القومية العربية، لأن هويتهم القومية إذا كانت قد ذابت، كما يقول نفر من الصهيونيين، فإن هذا الذوبان قد حدث فى إطار عربى، ومن هذا المنطلق يكون ذوبان العراق وسوريا وغيرهما من الأقطار العربية. والنتيجة أن أصحاب اللسان العربى كلهم، ومنهم الفلسطينيون، أصبحوا ينتسبون إلى القومية العربية، خاصة أن مقومات القومية غير اللغة قد توافرت فى الأقطار العربية، كما توافرت فى فلسطين، ومن هنا كان انخراط عرب فلسطين فى الحركة العربية العامة التى انطلقت معبرة عن نفسها فى العهد العثمانى المتأخر. ويستطرد أصحاب هذه المقولة من الصهيونيين، مؤكدين أن عرب

فلسطين لم ينظروا إلى أنفسهم على أنهم سوريون، وليس فى مقدورهم أن يقولوا غير ذلك، لأنه لم تكن هناك قومية سورية، ولكن كانت هناك حركة قومية عربية عامة، ينضوى تحت لوائها كل عرب المنطقة متضمنين عرب فلسطين. وفى ذلك ما يؤيد وجهة نظرنا، على الرغم من الادعاء بأنهم ألحقوا أنفسهم بالتيار القومى السورى حينما بشّر أنطون سعادة بنظريته التى ما فتئت " تنادى بقومية سورية " تضم سكان سوريا الكبرى بين جنباتها بمن فيهم من الفلسطينيين، سكان جزئها الجنوبى، تأسيسا على التراث العربى لسوريا، الذى يعود إلى تاريخ سوريا القديم على أيام الفينيقيين، حتى الفتح العربى للشام. (٥) وفى هذا القول مغالطة تاريخية لا يتسع المجال هنا للرد عليها؛ ذلك لأن النظرية التى بشّر بها أنطون سعادة، أحدثت أثرا فكريا، ولكن قليلا من العرب شايعوها، (٦) لأن التيار القومى الجارف وقتئذ فى المنطقة كان قوميا عربيا.

وقد ناضل العراقيون والسوريون، وكذلك الفلسطينيون، من أجل قيام دولة عربية تمتد حدودها من تركيا إلى الخليج العربى، وكان لعرب فلسطين دور بارز فى الجمعيات السرية والعلنية التى شُكّلت فى بدايات القرن العشرين، وهى التى قامت بتمهيد المجال أيديولوجيا للفكر السياسى المنادى بالقومية العربية. لقد كان جمال الحسينى (من القدس) عضوا فى المنتدى العربى؛ ذلك النادى الأدبى الذى تأسس فى العاصمة العثمانية عام ١٩٠٩م بجهود شخصية عربية عامة وأدباء وعرب. وكان سليم أبو الهدى (من جنين) وحافظ السيد (من يافا) وعلى النشاشيبى (من القدس)، أعضاء فى حزب اللامركزية العثمانى الذى تأسس عام ١٩١٢م، ونظموا خطوطا سياسية حديثة الفكر والتنظيم. وقد أصدر الترك حكما بإعدام اثنين منهم بتهمة ممارسة النشاط السياسى القومى العربى قبيل الحرب العالمية الأولى، وأثناءها؛ وهو

الأمر الذى كان يعد خيانة عظمى. وكان الزعيم الفلسطينى عونى بن الهادى هو الذى رافق فيصل بن الحسين فى رحلته إلى باريس لحضور مؤتمر السلام عام ١٩١٩م، ثم عمل مستشارا له بعد أن صار ملكا على العراق، وأسس أخيرا حزب الاستقلال فى فلسطين. وكان رفيق التميمى (من نابلس) من بين السبعة الذين قاموا بتأسيس " الفتاة " العربية، والتى كانت كبرى الجمعيات السرية العربية، كما كانت أداة فى تنظيم الثورة العربية عام ١٩١٦م، ثم حلت نفسها لتتحول إلى حزب سياسى حمل اسم " الحزب العربى " أو حزب الاستقلال العربى. (٧)

وكان نجيب عازورى واحدا من أوائل من صاغوا برنامجا قوميا عربيا ثوريا، وظهرت الأفكار الخاصة به فى كتاب ألفه، ودعا فيه القيام بثورة على الترك وتكوين إمبراطورية عربية تمتد من دجلة والفرات إلى البحر المتوسط وسيناء حتى الخليج العربى، وهو أول من أعلن عن المواجهة بين العرب فى مجملهم واليهود. وهى تلك المواجهة التى آمن فيها بأن مصير الشرق الأوسط كله يعتمد عليها، كما أنه كان على يقين من أن فلسطين هى مركز الصراع الذى يحدد مصير القومية العربية. (٨)

ويذكر كاتب صهيونى أن فكرة الدولة العربية الموحدة انهارت منذ بدء الانتداب البريطانى على العراق وفلسطين وشرق الأردن، والانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان، حيث بدأ عرب فلسطين يكشفون عن برنامج لفلسطين العربية، وتعزيز الحركة العربية. لقد كان للفكرة العربية إغراء قوى لدى العرب، منذ أن واكبت فكرة الوحدة بين العرب تحقيق أعظم ما أنجزه العرب فى ذلك الوقت، أى الثورة العربية على الترك. (٩)

ولم ينفرد عرب فلسطين بذلك الاتجاه الذى أشار إليه هذا الكاتب الصهيونى، إذ انفرط عقد الحركة العربية الحديثة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، واستحالت إلى حركات وطنية إقليمية فى العراق وسوريا وغيرهما، وليس فى فلسطين وحدها. وقد بدأ رد الفعل الفلسطينى بمؤتمر القدس الذى عقد فى ٢١ كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ١٩١٩م، وهو ما اصطلح على تسميته بالمؤتمر العربى الأول. وقد تضمنت قراراته نصا يطالب بإقامة حكومة دستورية مستقلة استقلالا داخليا فى فلسطين، قائمة على اختيار الأهالى الوطنيين، وتسن لنفسها قوانين خاصة بها وفقا لرغبات سكانها. (١٠)

على أن الموقف الاسرائيلى انطلق من الفكر الذى ينفى امتلاك عرب فلسطين لكينونة قومية، وتطور إلى الرفض الشديد لمبدأ انتماء الفلسطينيين الى شعب يمتلك حقوقا وطنية مشروعة، انطلاقا من القول بأن عرب فلسطين لم يقتنعوا بأنفسهم بوصفهم أمة منفصلة. (مقارنة بالمصريين والسوريين على سبيل المثال) وتأسيسا على ذلك، ليس هناك شيء اسمه الوطنية الفلسطينية. وفى السياق نفسه، أعلنت غولدا مائير فى حزيران/يونيو ١٩٦٩م، عندما كانت رئيسة لوزراء دولة إسرائيل، أن الفلسطينيين لا يتبعون قومية، وأكدت أن الادعاءات القومية والمصطنعة والزائفة التى يدعيها الفلسطينيون ليس لها محل من المقارنة مع الحقوق الوطنية التاريخية القديمة المشروعة للشعب اليهودى.(١١)

وقد تحقق الجانب الفلسطينى من أن الهدف الرئيسى للصهيونية والإمبريالية هو القضاء على الشخصية الفلسطينية، وهو ما يعنى أن يسدل الستار على القضية الفلسطينية، وتتم عملية السلب، ولا يبقى شيء ليتم تحريره. لذلك وجب خلق الكيان الفلسطينى والحفاظ عليه، فبدونه تصبح فكرة

التحرير خالية من مضمونها، فالحفاظ على عروبة فلسطين يوجب قيام شعب فلسطيني؛ فلا وطن بدون شعب انمحت ملامحه واختفت هويته. وهكذا تدور الأمور، فالتحرير ليس من أجل الفلسطينيين وحدهم، بل إن تنظيم الفلسطينيين ضرورة قومية عربية عامة كذلك، وواجب ليس على الفلسطينيين فحسب، بل على كل الدول العربية. فبدون التحرير سيستمر وجود إسرائيل جسداً غريباً يشكل تهديدا فى قلب العالم العربى. والحفاظ على التكتلات الفلسطينية هو هدف قومى عربى عام، أما عند تحرير دول أخرى، فربما لا يكون هناك ضرورة للحديث عن كيان، وهذا الأمر فرضه تفرد حالة الشعب الفلسطينى الذى تم إجلاؤه عن أرضه، وهدم كيانه.

وكان هناك ارتياح لاستخدام مصطلح "كيان" لما فيه من غموض، خاصة بالنسبة إلى الصورة التى يظهر بها الكيان، وهو التنظيم الذى يمثل كل أطياف الشعب. (١٢) ويحمل مصطلح الكيان معنيين أساسيين :

أولهمـــا : تكتل مميز للفلسطينيين. وبهذا المعنى ورد الحديث عن إبراز الكيان الفلسطينى. وما يفهم من الاستخدام اللغوى لهذا التعبير أن الكيان الفلسطينى موجود، ولكنه فى حاجة إلى دفع وتشجيع لإخراجه إلى حيز التنفيذ. وهناك استخدامات لغوية أخرى نجدها فى مجموعة الألفاظ الآتية: إحياء – بعث – تحقيق – تجسيد. وصيغة الكيان هى مصطلح مرادف للتعبير المستخدم "الشعب الفلسطينى " أو " الشخصية الفلسطينية ". وعلى سبيل المثال يقال : الشخصية الفلسطينية هى "جزء لا يتجزأ من كيان الأمة العربية". وهناك استخدامات مشابهة للتعبيـــرين: "الكيـــان الفلسطيـــنى هو تأكيد للشخصية الفلسطينية "، "والكيان هو الشعب الفلسطينى بأكملـــــه".

والمعنى الآخر : الهيئة التنظيمية التى تعبّر عن التفرد الفلسطينى من خلال قيادة ومؤسسات أو حتى دولة. وفى الاستخدامات اللغوية تلك، تبرز الحاجة إلى إقامة شىء ليس موجودا. وهذا المعنى نستدل عليه من استخدام الصيغ التى تشير إلى الخلق والإيجاد (إنشاء، تشكيل، تنظيم، صنع، قيام، إقامة، إنبات). وبهذا المعنى، على سبيل المثال، نجد التعبيرات الآتية : " الكيان الفلسطينى يُعدّ العناصر للاستفادة من القدرة الفلسطينية " و" الكيان الفلسطينى هو أداة سياسية .. تنظيمية نضالية "، و " الكيان هو القيادة الوطنية". هذه المعانى ليست منفصلة، فالتميز الفلسطينى سيتم إبرازه "، أو سيتجلى من خلال تأسيسه سياسيا وتنظيميا. ولذا تم استخدام " تحقيق ". و"تجسيد " فى واحد من بيانات الهيئة العربية العليا لفلسطين، وقد صدر فى السادس من آب/أغسطس ١٩٦٤م، وجاء فيه أن الشعب الفلسطينى سينشئ الأجهزة المعبرة عن كيانه. وقد ورد معنى مشابه فى مقولة نسبت الى أحمد الشقيرى، أشارت إلى أن الكيان الفلسطينى هو منظمة شاملة للشعب الفلسطينى، وهى تأكيد على شخصيته القومية، وإبراز لوجوده على الصعيدين العربى والعالمى. ويهدف الكيان الفلسطينى إلى تجنيد الفلسطينيين من أجل قيامهم بمهمتهم فى تحرير فلسطين إلى جانب جهود الأمة العربية. والكيان هو وسيلة وليس هدفا؛ إنه تنظيم وجهاز سيعيد للشعب شخصيته وقدرته على العمل والنضال والتحرر. وينسب إلى شفيق الحوت القول بأنه ليس هناك كيان بدون قيادة، وأن الشعب الفلسطينى اجتث من وطنه، وأخرج منه، وهدم كيانه، وأصبح لزاما عليه أن يصنع كيانه من أجل تجديد حياته القومية، والقيام بمهمته الكاملة فى تحرير وطنه وتقرير مصيره. والجدير بالذكر أن مصطلح كيان أصبح أقل استخداما لدى الفلسطينيين، وأصبح التعبير المادى " شعب " يحل محله فى صياغة تحمل معنى الشعب العربى الفلسطينى. (١٣)

أما ملاحظات غولدا مائير السابق الإشارة إليها، فيمكن أن تفهم فى جزء منها بوصفها رداً على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية المعلن فى أيار/مايو عام ١٩٦٨م، كما كان ردا على الإعلانات الفلسطينية المواكبة لقيام منظمة التحرير الفلسطينية. لقد دعا الفلسطينيون إلى إزالة الأساس الصهيونى لدولة إسرائيل، وأكدوا على أن اليهود جماعة دينية وليسوا أمة، وقالوا إن اليهود – تبعا لذلك – لا يمتلكون حقوقا قومية. وبناء عليه فإنهم افترضوا وجوب إحلال دولة علمانية ديمقراطية غير طائفية محل دولة إسرائيل، بحيث تصلح هذه لكل مواطنيها من يهود ومسلمين ومسيحيين على قاعدة متساوية. وعلى سبيل المثال أصدرت اللجنة المركزية لفتح، (ذلك الفصيل الفلسطينى الأكبر والأكثر قوة فى منظمة التحرير الفلسطينية) بيانا من سبع نقاط، يعلن أن الهدف النهائى لنضالها هو إحياء دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، يتمتع كل سكانها بحقوق متساوية، بغض النظر عن دياناتهم. (١٤)

وفى حين تفهم ملاحظات غولدا مائير – إلى درجة ما – على أنها دعاية صممت لتطويق فكر الزعماء الفلسطينيين، فإن هذا ليس توصيفا كاملا. كما أنه فى السنوات الأولى من عمر الوكالة اليهودية لفلسطين، حاول بعض الزعماء الصهيونيين أن يتوصلوا إلى صيغة تفاهم مع الأمانى الوطنية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطينى، أو حتى أن يعترفوا بها. وفى روح بيان غولدا مائير عجز عن رؤية الفلسطينيين بوصفهم إسرائيليين يحق لهم أن يطالبوا بحقوقهم من الصهيونيين – حسب رؤيتهم بوصفهم مجتمعا قوميا له حق تقرير المصير – حتى لو اختاروا وجودا وطنيا جماعيا فى شكل دولة مستقلة. هذا التشخيص لا ينطبق عمليا على كل الإسرائيليين. وكان الموقف من الوطنية الفلسطينية واضحا فى العام التالى لعام ١٩٦٧م، فى برنامج

تنظيمى لحزب العمل الإسرائيلى، وفى البيانات التى أصدرها قادته. كان حزب العمل دائما الحزب المسيطر حتى ذلك الوقت فى السياسة الإسرائيلية، واستمر الحال كذلك حتى شُكّلت حكومة بقيادة حزب الليكود. وفى عام ١٩٧٧م كان بن غوريون وبن زفى من حزب العمال مثل غولدا مائير وموشى ديان وآخرين كثيرين من الإسرائيليين الأكثر شهرة، وكل هؤلاء الأفراد أنكروا أن يكون الفلسطينيون شعبا له حقوقه السياسية والوطنية. فحزب العمل لم يرفض تكوين المنظمة وحسب، بل رفض كذلك أن تلتزم إسرائيل بالانسحاب من الضفة والقطاع بوصف ذلك جزءاً من تسوية سلمية. إن الأرض المتنازل عنها يجب أن تسلم إلى البلد العربى الذى تولى إدارتها بين عامى ١٩٤٨م و ١٩٦٧م، وليس للفلسطينيين، حتى لا تكون أساسا لدولتهم. (١٥)

مـــرحـــــلة المخـــــــاض

لم يكن مبدأ تجسيد الكيان الفلسطينى غائبا عن عرب فلسطين، على الرغم من ظروف النكبة، وتكونت تنظيمات سرية فى تلك الفترة، لعل أبرزها حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتـــح)، وها هى دوريتها " فلسطيننا " تتحدث منذ عام ١٩٦٢م عن أن خلق " كيان فلسطينى " كان واحدا من المبادئ التى دارت حولها الأفكار التى نوقشت لبعض الوقت، وكانت منذ عام ١٩٥٩م مشروعا سياسيا للزعيم العراقـــى عبد الكريم قاسم. (١٦)

على أن حركة الانفصال التى أصابت الوحدة المصرية السورية فى الصميم فى أيلول/سبتمبر ١٩٦١م، تركت أثرا بعيد المدى فى العلاقـــات العربيـــة؛ لأن عبد الناصر، الذى كان يبدو حتى ذلك الوقت أهم زعيم فى العالم العربى، تلقى ضربة قاسية، وانهارت المفاخرة الكاذبة بإمكان الوصول

الى الوحدة العربية دفعة واحدة، واندلع صراع مرير بين سوريا ومصر، إذ شرعت الأولى تحتفل باستعادة استقلالها، ورأت الأخرى أن حركة الانفصال تمرد غير قانونى. وبدأت الدولتان تتبادلان الاتهامات القاسية من خلال الحرب الإعلامية الصاخبة التى نشبت بينهما. واحتل الصراع العربى الإسرائيلى والمشكلة الفلسطينية مكانا بارزا فى هذه الاتهامات؛ إذ دعت سوريا على نحو متكرر الى شن حرب ضد إسرائيل، ولم يتجرأ عبد الناصر على رفض السير فى هذا الطريق على نحو مباشر صريح، وزعم أنه ينتظر الوصول إلى تفوق عسكرى على إسرائيل. وفى تلك الأثناء تورط فى الحرب الأهلية فى اليمن عام ١٩٦٢م وكان واضحا أن من الصعب تحقيق هذا التفوق، مادامت خيرة الوحدات العسكرية فى جيشه تشارك فى حرب ضروس ضد رجال القبائل الجبلية الموالين للإمام، وفى فترة معينة (أيلول/سبتمبر ١٩٦٥م) وصل تعداد القوة العسكرية المصرية باليمن إلى سبعين ألف رجل. (١٧)

ونجحت فتح فى خلق تنظيم سياسى من النخبة الفلسطينية، التى تستند إلى قاعدة شعبية عريضة فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وبدأت تستعد لشن غاراتها على القواعد الإسرائيلية. ولم تكن الحكومات العربية مستعدة لقبول هذا التنظيم الفلسطينى السياسى المستقل، ولا مبادرته العسكرية، كما أنها لم تكن على استعداد لتحمل الضربات الانتقامية التى توجهها إسرائيل الى القطر العربى الذى تنطلق منه حرب العصابات. (١٨)

تجمعت عدة عوامل أدت إلى اليقظة الفلسطينية؛ فقد ظهرت ضرورة تنظيم الفلسطينيين أولا وقبل كل شيء، احتجاجا على الاعتماد على الدول العربية بشدة، لتقاعسها عن العمل لأجل إعادتهم، ولفقدانها المصداقية، ورياءها، ووضعها العقبات فى سبيل تنظيم الصفوف الفلسطينية. وهكذا بدأت

تظهر حركات فلسطينية فى السنوات الأخيرة السابقة على عام ١٩٦٤م هنا وهناك، وكان الدافع إلى ذلك هو الاقتناع بعدم إخلاص الدول العربية فى خدمتها للقضية الفلسطينية، وأن الحل يكمن فى خلق رواد فلسطينيين يبدأون معركة التحرير. وبسبب الخلافات التى نشبت فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٦١م و ١٩٦٣م، وخاصة الانفصال بين شطرى الجمهورية العربية المتحدة، بدا أن الأمل فى الخلاص نتيجة التنسيق العربى أمل زائف. ويبدو أن الانفصال كان دالا على أن الخلافات التى نشبت بين الدول العربية لم تكن بين المعسكرين التقدمى والرجعى فحسب، بل بين الدول العربية المتقدمة بعضها وبعض. وبدأ تيار يتدفق فى أوائل الستينيات من القرن الماضى داعيا إلى إبراز الشخصية الفلسطينية؛ كان من ورائه عدة عوامل، أبرزها خيبة الأمل الشديدة التى أصابت الفلسطينيين نتيجة الانفصال بين إقليمى الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦١م، فقد كان توحيد أراضى الإقليمين بوصفه حداً أدنى، والوحدة العربية الشاملة بوصفها هدفاً مرجواً، وما يستتبع ذلك من تكوين جيش عربى قومى موحد، هى الأسس التى بنى عليها الفلسطينيون آمالهم وأحلامهم لتحرير وطنهم.

وبحدوث الانفصال ثار الشك فى قلوب الفلسطينيين بشأن جدوى انتظار تحقيق الوحدة، وهكذا بدأ البحث عن عمل فلسطينى ذى كيان يعالج من خلاله الشعب الفلسطينى قضيته مباشرة بدون وسيط، وقد أدى هذا الاتجاه إلى تصعيد الخلافات بين الدول العربية. وهكذا جَسَّد ميلاد منظمة فتح عدّة معان أساسية؛ إذ عبّرت فتح عن رفض الشعب الفلسطينى للواقع العربى الرسمى، وثورته ضده. أما التناقض الذى وقعت فيه القضية الفلسطينية منذ ذلك الحين، فهو يكمن فى أنه بالرغم من أن فكرة العمل الإيجابى الفلسطينى تلقت دافعا

مستمدا من الخلافات العربية، وجاءت ردٌ فعل على تكامل الدول العربية الذى أصابه الوهن، فأظهر أنه ليس بإمكان الفلسطينيين الاعتماد على الدول العربية، فإن تحقيق هذه الفكرة كان متعلقا، لا بموافقة دولة عربية فحسب بموافقة ليس دولة عربية واحدة فحسب، بل بموافقة حاسمة لأغلبية الدول العربية. وإذا كان ميلاد الفكرة قد نبع من الخلافات، فإن تحقيقها كان مشروطا بتهدئة هذه الخلافات. (١٩)

وقد شهدت الساحة الفلسطينية سنة ١٩٥٩م ثلاث ظواهر مهمة، فقد اكتمل البناء التنظيمى لفتح فى اجتماع عقده مؤسسوها فى شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأقيم الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين فى تشرين الثاني/ نوفمبر، وفى السنة نفسها ظهرت صحيفة فتح " فلسطيننا."(٢٠)

كذلك كانت هناك معارضة – ولكن بدرجة أقل – من قبل الأحزاب العربية انجذب إليها نشطاء الجيل الجديد من الفلسطينيين الذين ظلت بشاراتهم بالخلاص على مستوى الشعارات بدون أن تتطور إلى خطة. ويمكن القول إن الشعب الفلسطينى لم يتردد فى تجنيد كل طاقاته بوصفه أفراداً وجماعات لخدمة التطورات التى غيرت ملامح الحياة فى المشرق العربى، حتى ربط الفلسطينيون مصيرهم، على نحو مؤكد، بمصير تلك التغيرات والأحداث؛ أى بتلك الثورات الداخلية. ولقد اهتم الفلسطينيون بها، ورفعوا شعاراتها فوق شعاراتهم، ورفعوا من شأنها، ودافعوا عنها بوصفها خطوات ضرورية فى طريق التحرير، كما أن تلك الأحزاب العربية التى شكلت عامل جذب بالنسبة للفلسطينيين لم تنجح طوال مسيرتها فى أن تقدم أى تصور واضح عن مسيرة التحرير، بل أخفقت كذلك فى التزامها أية خطة كان من الممكن أن تلبى توقعات الشعب الفلسطينى الذى بنى عليها أملا كبيرا.. وإزاء خيبة الأمل التى رافقت تجربة الانتماء الى الأحزاب الإيديولوجية والحركات التى لم تكن

فلسطينية فى أساسها وفكرها، وانقسام الرأى العام بشأن إحياء الكيان الفلسطينى، لم يجد الشباب الفلسطينى أمامه سوى سبيل واحد هو سبيل التنظيمات السرية. وكان طبيعيا أن تتسم نشأة تلك التنظيمات بالبطء بسبب ضعف الموارد، واعتمادها على العلاقات الشخصية، وخشية الأفراد من الانتماء إلى تنظيمات سرية. (٢١)

وبدأ منذ عام ١٩٥٩م حتى نهاية عام ١٩٦٢م، وعلى وجه الخصوص فى مطلع عام ١٩٦٣م – تشكيل المنظمات السرية فى الكويت ولبنان، وبدرجة أقل فى قطاع غزة. ووجد على الساحة نحو أربعين تنظيما فى الفترة بين عامى ١٩٦٢م و١٩٦٥م، يضم الواحد عددا من الأعضاء يتراوح بين عضوين وأربعمائة عضو. ودعت هذه التنظيمات إلى إقامة بعض المؤسسات لحكومة فلسطينية ومجلس وطنى فلسطينى، كما دعت إلى الاعتراف بالضفة الغربية بوصفها جزءاً من فلسطين "، وإلى تأسيس جيش وطنى؛ ومن بين هذه التنظيمات الفلسطينية : جبهة التحرير الفلسطينى – طلائع الفداء لتحرير فلسطين – جبهة التحرير العربية الفلسطينية – الجبهة الثورية لتحرير فلسطين – كتائب الفدائيين – جبهة التحرير الوطنى الفلسطينى. وكان لبعض هذه التنظيمات اتصالات سرية مع سكان الضفة الغربية بهدف تأسيس فروع فيها، وفى إطار هذا النشاط الذى لم يكن خافيا على السلطات الأمنية الأردنية، وكذلك الاجتماعات التى عقدت فى الدول العربية فى هذه الفترة، طلبت تلك التنظيمات الفلسطينية أن تعلو مسألة الكيان الفلسطينى إلى مستوى الأولوية المطلقة. (٢٢)

وقد شكلت التجربة الجزائرية حافزا للفلسطينيين؛ إذ فازت الجزائر بالاستقلال فى الثانى من تموز/يوليو عام ١٩٦٢م. وفى هذا النموذج تداخلت

الظاهرة العامة لنجاح العمليات العسكرية المحدودة، والأفكار التى انتشرت فى العالم وقتئذ حول قدرة حرب العصابات، وقوة حرب التحرير الشعبية. وقد ظهر أن نجاح التجربة الجزائرية يرجع إلى عدة عوامل؛ منها :

١ – زعماء القتال الجزائريون .

٢ – العرب فى سائر الدول العربية، وهوعامل ثانوى.

٣ – طريقة القتال المتمثلة فى عمليات عسكرية محدودة.

ويمكن القول إن نجاح الثورة الجزائرية كان له النصيب الأكبر فى تحفيز الشباب الفلسطينى، فقد شعروا أنهم لا يقلون عن نظرائهم فى الجزائر، وأنه بإمكانهم رفع شعار الكفاح المسلح وتطبيقه، لكن الموقف فى العالم العربى عموماً عارض هذه الشعارات، وشكك فى إمكان تحقيقها. وكان نجاح ثورتى الجزائر وكوبا قد أثر على نحو كبير فى تبلور بدايات الحركة الثورية، ومع بدايات الستينيات من القرن الماضى أثر عاملان على الصراع الفلسطينى، وامتد تأثيرهما إلى وقت طويل وهما :

١ – يأس الجماهير الفلسطينية من نظم القيادات العربية ومن دعواتها إلى التحرير

٢ – أظهرت التجربة الجزائرية قدرة الشعب فى كل إقليم عربى على محاربة العدو وتحرير وطنه، وذلك من خلال اعتماده على موارده الذاتية والمساعدة الشعبية من دول وأقاليم أخرى، وقد بعث هذان العاملان فى نفوس الفلسطينين يقظة وحماسة وثورة جديدة، وجهت ضد التفاعل العربى الرسمى مع القضية. (٢٣)

وكان عبد الناصر – بعد الانفصال – يبحث عن وسيلة لوضع الدول العربية تحت قيادته، وكانت قضية فلسطين عامل توحيد ضد إسرائيل، ويكفى أن الدول العربية شاركت فى الإحساس بالخزى نتيجة هزيمة الفلسطينيين أمام اليهود (عام ١٩٤٨). وكانت فعالية هذا الانفعال العام تمثل الوسيلة التى يستغلها عبد الناصر من خلال إنشاء تـنظيم يمثل الفلسطينيين، ويكون ذا منفعة كبرى، خاصة لو اكتسب الشرعية عن طريق الجامعة العربية. (٢٤)

وكان الموقف الأمريكى من إسرائيل، فى السنوات القليلة السابقة على عام ١٩٦٤م، واضحاً فى تقرير لمجلس الأمن القومى الأمريكى تاريخه ٤ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٥٨م. حيث أوصى واضعو التقرير بالاستمرار فى تحديد مصير السلام لإسرائيل، حتى يمكن كبح جماحها من ممارسة حقها فى استخدام قناة السويس، ومعارضة محاولات أى طرف البدء بصراع مسلح حتى لو أتخذ شكل تدخل عسكرى أحادى الجانب. وعلق التقرير بأنه مادامت الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد الحفاظ على دولة إسرائيل فى حدود أساسياتها، فيجب العمل على ضمان استمرار وجودها بوصفها دولة ذات سيادة تعتمد على عزيمتها فى أن تصبح دولة محدودة وتقبل أن تكون جزءاً من نظام الدول الوطنية فى الشرق الأدنى. ويوضح تفسير كلمة محدودة أن التوصية بالدفاع عن الوضع الراهن موجه على الأقل ضد النظرة التوسعية الإسرائيلية. وباختصار فإن النظرة الأمريكية الى إسرائيل أثناء الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥٦م و١٩٦٣م لم تكن حصيلة حسابات أمنية إسرائيلية خاصة، ولكن فرضت على إسرائيل بسبب التعاون المصرى الأمريكى ضد النشاط الشيوعى فى كل من سوريا والعراق، ونتيجة لذلك وجدت إسرائيل نفسها بشكل حقيقى فى " صندوق الثلج". ثم بدأ الموقف يتغير فقط فى بداية

الستينيات، فى أعقاب سلسلة من التطورات التى وجهت واشنطن إلى إعادة تقييم علاقاتها بعبد الناصر. فقد حدث الانفصال بين مصر وسوريا عام ١٩٦١م، وهو مما قوّض قوة عبد الناصر ومكانته بين العرب، ثم ظهر نظاما البعث فى سوريا والعراق، وهما النظامان اللذان برهنا على أنهما أكثر خبرة فى القضاء على الشيوعية أكثر من عبد الناصر، وأتيا بالحل للمأزق الأمريكى الذى كان يوجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز التيار القومى العربى المعادى للشيوعية بدون تعزيز التوجهات الإصلاحية فى مصر. وفى النهاية، كان التدخل الناصرى فى الحرب الأهلية فى اليمن فى عام ١٩٦٢م، يوشك أن يؤدى إلى الصراع المسلح بين عبد الناصر والمملكة العربية السعودية، ومن هنا اصطدم عبد الناصر بواحدة من مصالح واشنطن الإقليمية الحيوية. (٢٥)

هذه الأحداث حولت عبد الناصر فى عيون الأمريكيين من مصدر قوة لا غنى عنه إلى عائق متزايد الخطورة، وجاء الوقت لكى تقص أجنحته. ولما كان أحد الطرق لتحقيق هذا الهدف، يتمثل فى إعادة النظر فى المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى مصر، إلى جانب وسيلة أخرى تكمن فى بناء قوة مقابلة، أخبرت إسرائيل فى التاسع عشر من آب/أغسطس عام ١٩٦٢م، أن الرئيس كيندى وافق نهائياً على طلبها الذى طال أمد تأجيله، وهو شراء صواريخ هوك المضادة للطائرات. ومع بداية العام التالى، أخبر كيندى غولدا مائيرا (وزيرة خارجية إسرائيل التى كانت تزور الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ) أن الولايات المتحدة باتت تنظر إلى إسرائيل على أنها حليف، وكان رد عبد الناصر على ذلك التقارب الأمريكى الإسرائيلى، هو إنهاء عدائه للاتحاد السوفيتى، وتوقيع اتفاقية عسكرية مع السوفيت فى حزيران/يونيو عام ١٩٦٣م.

وعلى الرغم من هذا فإن عبد الناصر كان يعلم تماماً أن واشنطن كانت لا تزال اللاعب المسيطر على كلا المجالين العالمى والإقليمى، وبقى شغوفاً بالحفاظ على تفاهمه السابق معها. وعلى سبيل المثال، عندما قدم سفير أمريكى جديد أوراق اعتماده فى كانون الثاني/يناير ١٩٦٤م، عبر عبد الناصر عن " الأمل فى أن تحفظ الولايات المتحدة الأمريكية المسألة العربية الإسرائيلية فى " صندوق الثلج "، بينما يكرس المصريون والأمريكيون جهودهم لتطوير مصالحهم المتبادلة. ولكن ذلك لم يعد خياراً؛ فحتى عام ١٩٦٣م، فشلت الأهداف المتصارعة بين مصر وإسرائيل فى أن تتحول إلى صراع علنى، بسبب التوفيق بين مقدرة عبد الناصر فى أن يجعل من نفسه نافعاً للولايات المتحدة والجهود الأمريكية فى كبح جماح إسرائيل عسكرياً. وعندما تضاءلت منفعة عبد الناصر، اختلف الحال. ذلك لأن ليفى أشكول – رئيس وزراء إسرائيل – استغل التحول الأمريكى فى المطالبة بأن تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه تسليح إسرائيل، وتتحول إلى إمداد إسرائيل بعدد ٢١٠ دبابات من طراز M-4S، وثمنها أربعة وثلاثون مليون دولار، وكان هذا هو المعلن. وهكذا خرجت إسرائيل من "صندوق الثلج ". واستناداً إلى التغير فى الموقف الأمريكى، إلى جانب التطور السريع فى القدرة الإسرائيلية النووية، بدأت إسرائيل بالضغط بمصالحها مرة أخرى (هذه المصالح التى لم تتغير منذ الخمسينيات من القرن الماضي) وعزل جيرانها العرب عن الولايات المتحدة، والتهديد بقوتها العسكرية، وإعادة تشكيل الوضع الراهن لصالحها . (٢٦)

مولد منظمة التحرير الفلسطينية

ما إن دخلت معركة المياه فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى، حتى اشتعل الصراع بين مصر وسوريا. فقد شرعت إسرائيل فى تدشين مشروع

ناقل المياه القطرى عام ١٩٦٣م، أى تحويل مياه نهر الأردن، وكانت المحاولات الإسرائيلية السابقة لأن يكون منبع ناقل المياه القطرى – عند نهر الأردن شمالى بحيرة طبرية – قد فشل بفعل النيران السورية. ومن ثم تم تحويل المنبع إلى الشاطئ الغربى للحوض، على الرغم من ضرورة التغلب على الفوارق الواضحة فى ارتفاع منسوب المياه. وبعد أن تم إكمال عمليات الحفر، وتركيب آلات سحب المياه، وأصبح الناقل مستعداً للتشغيل، لم يقف فى طريق بدء تحويل المياه إلا تهديدات الدول العربية التى أعلنت أنها لن توافق على سحب المياه وضخها جنوباً. (٢٧)

وفى المؤتمر القومى التاسع لحزب البعث العربى الاشتراكى (٢٣ – ٢٥ من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٣ م) دعت سوريا إلى الاعتراض على تشغيل مشروع ناقل المياه الإسرائيلى بالقوة، وأيدت مصر ترددها. وردا على ذلك كثفت سوريا من ضغوطها، ولم تنصت إسرائيل للتهديدات العربية، وبدأت بضخ المياه الى صحراء النقب. وفى ظل هذه الظروف، وبحثا عن مخرج يكون بديلاً للحرب، نادى عبد الناصر فى خطاب ألقاه فى بورسعيد فى الثالث والعشرين من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٣م، إلى عقد قمة عربية لمناقشة المشكلة. وانعقدت هذه القمة فى الثالث عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٤ م فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة. (٢٨)

والجدير بالذكر أن الاضطراب الذى عانى منه الفلسطينيون فى أوائل الستينيات، كان قد حرك الحكومات العربية نحو العمل. ذلك لأن عدم الانخداع فى الاعتماد على نظم الحكم التقدمية فى تحقيق أمانيهم الوطنية، قاد اللاجئين الفلسطينيين إلى البدء فى تنظيم أنفسهم سياسياً وعسكرياً. وبكلمات أخرى، خشيت الحكومات العربية من فقدان التحكم فى معظم الفلسطينيين أو غالبيتهم،

وهم الذين أيدوا بروز المنظمات الصغيرة مثل فتح، وهذه المنظمات كانت تعد بأن يكون لها مواقف صلبة وعنيفة ضد الإسرائيليين، بدون اعتبار لما كانت الحكومات العربية تخشاه من ضربات انتقامية كان من المؤكد أن يبادر الإسرائيليون إلى توجيهها. ووقت أن كانت فتح مستعدة للمبادرة بأولى عملياتها العسكرية، لم تكن الحكومات العربية مستعدة لتحمل الضربات الانتقامية الإسرائيلية. (٢٩)

أقر رؤساء الدول العربية بالحاجة إلى خلق ذلك التنظيم الفلسطينى الذى يمكنه أن يحتوى المبادرة الفلسطينية المستقلة، والذى يمكنه الإبقاء على بعض التحكم فى الفلسطينيين. ومن هنا فإن منظمة التحرير الفلسطينية تكون قد أقيمت لخدمة العزم العربى على الحفاظ على المسرح الفلسطينى تحت إشراف شبه رسمى. (٣٠)

ويمكن القول إن الظروف التى نشأت فيها الأفكار الداعية إلى ضرورة الحفاظ على الكيان الفلسطينى، وتنظيم الفلسطينيين الذين تنتظرهم مهمة خاصة، وهى محاربة إسرائيل، فرضت أن يكون إعدادهم للقيام بهذه المهمة على مستويين : المستوى الفلسطينى، بوصفها أفكارا تم بحثها على الأخص فى الأوساط الفلسطينية، وبصورة ملموسة على هيئة تنظيمات فلسطينية؛ والمستوى العربى، فى مباحثات جامعة الدول العربية. وهناك فارق أساسى فى حالة إجراء دراسة حول هذين المستويين. فتعقب المباحثات التى تمت فى الجامعة العربية أمر يسير للغاية؛ إذ كل ما يتطلبه الأمر هو الاطلاع على محاضر جلسات اجتماعات الجامعة العربية، والقرارات التى صدرت عن هذه الاجتماعات، فى حين يعد بحث تطور الأفكار التى تموج فى الأوساط الفلسطينية أمرا شديد الصعوبة؛ شأنه فى ذلك شأن تعقب التنظيمات

الفلسطينية، التى بدأت فى الأساس تنظيمات سرية، كان أغلبها محدداً، وأنشطتها قصيرة الأجل. وكان هناك اتجاه واضح لحصر أسباب نشأة المنظمات الفلسطينية فى أن تكون أداة طيعة فى أيدى الدول العربية. ولم يكن هذا الاتجاه سائداً بين الإسرائيليين فحسب، بل بين من كان لديهم ميل نفسى إلى تهوين الموقف من خلال التشكيك فى أصالة تلك التنظيمات وعفويتها، بحيث يبدو العنصر الفلسطينى عندئذ نتاجا اصطناعيا، بل إن من العرب من وصف بعض تلك التنظيمات، والحركة بوجه عام أحياناً، بأنها وسيلة فى يد دولة عربية مناوئة. ويمكن القول بأن الحركات الفلسطينية لم تكن تنشأ بدون مساعدة الدول المضيفة للفلسطينيين، أو على الأقل تساهل من جانبها. ففى ظل انعدام توافر أرض فلسطينية ينطلق منها العمل الفلسطينى، كان وجود تلك الحركات يتعلق بالسماح لرجالها بإقامة قاعدة تنظيم فى أى من الدول العربية، بيد أن وصف تلك الحركات بأنها وسيلة طيعة بيد دولة عربية أو أكثر لا يعد وصفاً دقيقاً. (٣١)

وهناك رأى يقول إنه على مدى ثلاثين عاماً من الصراع العربى الإسرائيلى، نشأت حالة من الالتزام لدى الدول العربية تجاه حل القضية الفلسطينية. وقد تجلى هذا الالتزام فى صيغته الرسمية فى مؤتمر القمة العربية. إنه التزام تجاه منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلا سياسيا وحيداً للشعب الفلسطينى. وبالنظر إلى المصالح المتضاربة لبعض الدول العربية التى اجتمعت فى هذا المؤتمر، لا نجد لقضية فلسطين حلاً واضحاً متفقاً عليه من قبل دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبخصوص مبدأ إنشاء دولة فلسطينية، فإنه من شبه المؤكد أن عدد الدول العربية التى أبدت تحفظاً تجاهه زاد عن عدد الدول العربية المساندة له. ومن أقوال الرئيس

الأمريكى كارتر عام ١٩٧٩م إنه لم يقابل رئيس دولة عربية واحدة يؤيد هذه الفكرة. وعلى المدى الطويل يكون عمل منظمة التحرير الفلسطينية – إن لم يكن أساس وجودها – مشروطاً بتحقيق أحد شرطين : أولهما قيام كيان فلسطينى على أرض فلسطينية ترأسه منظمة التحرير، والشرط الآخر ألا يقوم على أرض فلسطينية إطار سياسى فلسطينى بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية التى تحظى بمساندة بعض من دول المواجهة على الأقل. (٣٢)

ويستنتج من ذلك أن المباحثات التى دارت فى أروقة جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٥٩م سبقت ظهور التنظيمات الفعلية الرسمية التى أسسها الفلسطينيون، وأن الفلسطينيين كانوا فى حالة ضياع، على الرغم من أنه كانت هناك تنظيمات فلسطينية صغيرة سرية سبقت تلك المباحثات، ولكن طرح القضية الفلسطينية فى الجامعة العربية، كان يستخدم سلاحا فى الخلافات بين الدول العربية. وكان العامل المثير لهذه الظاهرة هو النقد الذى وجهته "الهيئة العربية العليا لفلسطين" إلى عبد الناصر. لكن استخدام فكرة تنظيم الفلسطينيين بوصفه سلاحا بين الخصوم كان ممكنا بسبب وجود اتجاهات مؤيدة لهذه الفكرة بين صفوف الفلسطينيين والعرب على حد سواء. وإذا كانت الفكرة قد استخدمت لنيل شعبية، أو الحط من شأن خصم؛ فإن ذلك يدل على أنها كانت تحظى مسبقاً بقدر من الشعبية فى الأوساط العربية. وينسب إلى أحمد الشقيرى القول بأن طرح الفكرة الفلسطينية فى الجامعة العربية قد جاء نتيجة ضغوط من قبل الجماهير. ففى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى، بدأت الجماهير العربية والفلسطينية، وليست الفلسطينية وحدها، تتذمر من تدهور الحال بالنسبة إلى القضية الفلسطينية على الصعيدين العربى والعالمى، وتحولت حكومة عموم فلسطين إلى جهاز شكلى، كما أصبح الشعب الفلسطينى معزولاً

عن قضيته، لا يحرك ساكناً من أجلها. وعلى صعيد الأمم المتحدة، أصبحت القضية الفلسطينية قضية روتينية، اهتمت بها الوفود العربية من خلال تقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. وقد حاول الشقيري- وقت أن كان سكرتيراً مساعداً لجامعة الدول العربية- حاول جاهداً وبكل السبل، العمل من أجل إحياء حكومة عموم فلسطين، ولكن جهوده ذهبت أدراج الرياح. لقد كان أحمد حلمى باشا عبد الباقى مخلصاً، ولكن تدهور حالته الصحية، وتدهور الحالة العربية على المستوى الرسمى، تسببا معاً فى تجميد القضية الفلسطينية عندئذ. وتلبية للنداءات العربية والفلسطينية، نظر مجلس جامعة الدول العربية فى هذه القضية فى اجتماعه عام ١٩٥٩م، وبمبادرة من الحكومة المصرية. وتستنتج من ذلك أن فكرة تنظيم الفلسطينيين وتفعيل دورهم فى الصراع مع إسرائيل، قد حظيت بقدر من الشعبية. وقد أدى استغلال هذه الشعبية فى الصراع بين العرب، من خلال تأثيره الدائم، إلى إبراز الفكرة ذاتها وتطويرها إلى الحد الذى لم يكن مطروحاً من قبل. (٣٣)

وفى هذا السياق، يذكر أن فترة " الحرب العربية الباردة " سادت منذ أوائل الخمسينيات حتى أوائل الستينيات من القرن الماضى، عندما كان مطلب الوحدة العربية يمثل الأولوية العظمى لهدف تحرير فلسطين. (٣٤)

وعلى أى الأحوال، فإنه فى منتصف الستينيات كان الإحباط المتزايد الذى أصاب الدول العربية على نحو فعال ومؤثر فى مجال الوحدة العربية أو مواجهة إسرائيل، قد أجبر الأنظمة العربية المنادية بالقومية العربية على تركيز جهودها على القضية الفلسطينية. وكانت رعاية عبد الناصر لعملية إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٤م تمثل استجابة مصرية بالدفاع عما سبق أن أعلنته مصر من تزعم لنضال الراديكاليين العرب ضد

إسرائيل. وبالقدر نفسه، أظهرت مساندة سوريا لفتح (ذلك الفصيل الفلسطيني الذى ظل مستقلاً حتى عام ١٩٦٨م) وسماحها بانطلاق عملياته العسكرية من الأراضى السورية- أظهرت منافسة سوريا فى هذا المجال. (٣٥)

وهكذا كان هناك يقظة على الصعيد الفلسطينى، ونشاط على الصعيد العربى، ثم تعبير عن العلاقة بينهما فى بيان مشترك لحركة القوميين العرب، والاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين، وجبهة التحرير الفلسطينية، جاء فيه أن الشعب الفلسطينى مر طوال الأعوام الستة عشر السابقة على عام ١٩٦٤م بظروف قهرية، منعته من القيام بواجبه تجاه قضيته على النحو الكامل كما كان متوقعاً، ولكن بدأت تتجلى يقظة جديدة فى أشكال عدة، عبرت عن عزم الشعب الفلسطينى على القيام بواجبه من أجل استعادة أرضه السليبة. وجاء مؤتمر القمة بعد ذلك ليفتح أمام الشعب الفلسطينى آفاقاً جديدة؛ الأمر الذى يلقى على القوى المنظمة مسئولية المبادرة للإفادة من التجربة الفريدة التى تجلت فى التعاون العربى من أجل الاستعداد الجاد لتحرير فلسطين. وفى إحدى نشرات الهيئة العربية العليا لفلسطين تحت عنوان "الهيئة العربية العليا وتمثيل الشعب الفلسطيني"، والتى صدرت فى بيروت فى أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١م، تتضح العلاقة بين الصعيدين فى القول بأنه بمرور السنوات تركت المطالب الفلسطينية آثارها على الأوساط العربية المسئولة، وأثارت الرغبة فى عمل وطنى يلتقى مع المشاعر الوطنية، فى حين اتضح للمسئولين العرب مقدار الضرر الذى لحق بالقضية الفلسطينية فى الهيئات العالمية والعربية، من جراء ابتعاد الفلسطينيين عن قضيتهم، وعن مطالبتهم الدائبة بتمكينهم من الدفاع عنها، وعدم اتخاذهم قراراً حاسماً بتجديد الصراع من أجل وطنهم المستباح، وعلت الأصوات الداعية إلى إحياء الكيان الفلسطينى، حتى يستطيع

الفلسطينيون المشاركة فى الدفاع عن قضيتهم ووطنهم، والإقرار بوجود شعب فلسطينى، والتأكيد على أن القضية الفلسطينية هى قضية وطن وشعب وليست قضية لاجئين فحسب. (٣٦)

وقد يثور الشك حقاً حول مصلحة الحركات الفلسطينية فى تقديم البداية على أنها جاءت من اليقظة بين الصفوف الفلسطينية، وليس على المستوى الرسمى العربى. ولكن لا يمكن أن نستنتج من ذلك أن الصورة كانت خاطئة. ويطبق المنطق نفسه على حسبان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كما لو كان من أجل أن يشكل عقبة فى طريق تلك الأعمال القتالية البسيطة التى كانت المنظمات الفلسطينية تقوم بها. (٣٧) وقد اختير لمهمة تجسيد الكيان الفلسطينى أحمد الشقيرى الذى ينحدر من أسرة ثرية بعكس ياسر عرفات. (٣٨)

انحدرت أسرة الشقيرى من منطقة عكا فى فلسطين. وكان والده أسعد الشقيرى من بين المساندين العرب لرجال الاتحاد والترقى سنة ١٩٠٦م، وبعد أن طرده السلطان العثمانى، عاد إلى عكا. (٣٩) وعمل فى منصب مفتى عكا(٤٠)، وبينما كان واحداً ممن عارضوا الفكرة العربية على أيام العثمانيين(٤١)، فإنه قام بدور مهم فى الحركة الوطنية الفلسطينية، وكان معروفاً بأنه قائد الشمال. وكان أحد الزعماء الفلسطينيين الذين شكوا من بيع الأراضى لليهود فى حين فعل هو ذلك (٤٢)، إذ باع سبعمائة واثنين من الدونمات فى منطقة Neve Shaanan بالقرب من حيفا إلى إحدى الوكالات اليهودية، وهى وكالة Hahevra Lehakhart بعد الحرب العالمية الأولى(٤٣)، وأسس علاقات مع الصهيونيين (٤٤)، وكان مشايعاً لزمرة النشاشيبى.(٤٥)

كان أحمد الشقيرى واحداً من مؤسسى حزب الاستقلال ضمن مجموعة من الفلسطينيين المؤمنين بالفكرة العربية العامة فى عام ١٩٣١م،

وعرض خدماته –بوصفه محاميا– للدفاع عن الباقين على قيد الحياة من رفاق الشيخ عز الدين القسام سنة ١٩٣٥م، [٤٦] وقد عمل نائباً للسكرتير العام للجامعة العربية، ثم مندوباً لسوريا فى الأمم المتحدة فى الفترة بين عامى ١٩٤٩م و ١٩٥٦م، ثم مندوباً للسعودية فى الهيئة الدولية نفسها بين عامى ١٩٥٧م و ١٩٦٣م عندما أقاله الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية، لأنه عطل لمدة سنة كاملة تقديم شكوى سعودية إلى الأمم المتحدة ضد الوجود المصرى في اليمن. ثم وجد فيه عبد الناصر بديلاً لأحمد حلمى عبد الباقى باشا، فعين الشقيرى بدلاً منه بعد وفاته، ممثلاً لفلسطين فى الجامعة العربية، فى أيلول/سبتمبر سنة ١٩٦٣م، [٤٧] بدون وضع اعتراضات الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية فى الحسبان، [٤٨] وكان الشقيرى فى تلك الفترة ينادى بإنشاء منظمة لتحرير فلسطين، ولكن نظراً الى أنه كان يعبر عن أفكاره بلهجة يشوبها العنف، تظر إليه القليلون من الفلسطينيين بجدية. [٤٩]

وقد اكتسب الشقيرى شهرة أثناء عمله فى هيئة الأمم المتحدة، بأنه "المدعي" و" الثرثار ". [٥٠] وينقل عن صلاح خلف قوله إنه هو وياسر عرفات عرفا أحمد الشقيرى منذ أيام التلمذة فى القاهرة عام ١٩٥٢م، وكان "خلف" رهن الاعتقال فى تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، بعد أن اشترك فى اعتراض طلابى، ولكن أطلق سراحه بعد خمسة وثلاثين يوما بعد تدخل شخص من قبل أحمد الشقيرى الذى كان وقتها يعمل فى الجامعة العربية. [٥١] كما أن الشقيرى لم يتورع " عن تقديم خطة للجنة السياسة فى الأمم المتحدة وقت أن كان ممثلا للسعودية فى تلك المنظمة الدولية، تناقش مسألة طرد اليهود من إسرائيل إلى الدول التى جاءوا منها. وهذه الخطة النازية العربية تقوم على خمسة أسس: أولها إعادة اللاجئين العرب، وثانيها وقف الهجرة اليهودية، وثالثها النظر إلى الحركة الصهيونية بوصفها خارجة على القانون،

ورابعها منع أى دعاية صهيونية، وخامسها إقامة وكالة تابعة للأمم المتحدة تساعد اليهود فى إسرائيل على العودة إلى البلاد التى جاءوا منها..[٥٢]

ويتكرر وصف الشقيرى فى عدة مصادر بأنه قد جاء لضمان أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية عديمة الفائدة. [٥٣] بيد أنه ليس هناك دليل على أن هذه هى الحقيقة التاريخية بتفاصيلها الكاملة. حقيقة أن الشقيرى أصبح بلا عمل عندما اختلف مع الملك فيصل، فأقاله فى آب/أغسطس ١٩٦٣م من عمله فى الأمم المتحدة، ولكن المصادر تنقل وصف الشقيرى لمحاولات مبعوثى عبد الناصر ومبعوثى العراق إقناعه بقبول منصب "ممثل فلسطين" الذى أصبح شاغراً بعد وفاة أحمد حلمى عبد الباقى فى ٢٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٦٣م. ووفقاً لما ينقل عن الشقيرى، فإن ياسر عرفات توجه إليه باقتراح أن يصبح رئيساً سياسياً لمنظمة فتح،[٥٤] وهو يؤكد ما ذكر من أن مجموعة فتح – قبل عقد مؤتمر القمة العربى الأول عام ١٩٦٤م، وعلى الرغم من التحفظ على الكيان المفترض تجسيده – وافقت على محاولة التنسيق مع أحمد الشقيرى. ويذكر أن خالد الحسن توجه إلى القاهرة بصحبة زهير العلمى لمقابلة الشقيرى، كما جرى مزيد من النقاش فى الكويت بعد تكوين منظمة التحرير الفلسطينية. وينسب إلى الحسن قوله: "... لقد تقدمنا بعدة اتفاقات، ولكنه (الشقيري) لم يكن قادراً على تحقيق أى منها، لأنه كان منجذباً بقوة نحو عبد الناصر. كانت الفكرة أن يمثل هو التنظيم السياسى على المستوى الدولى، ونكون نحن الذراع العسكرى (العامل الحقيقي)، لأن جيش التحرير الفلسطينى كان مرتبطاً بالحكومات العربية فى ذلك الوقت[٥٥].. "وتكون هناك قيادة مشتركة سرية تتحكم فى النشاطات العسكرية والسياسية وتديرها" [٥٦].

وهناك من يقول بأن الاختيار وقع على الشقيرى، لما عرف عنه من كونه خطيباً حماسياً، وخبيراً فى شئون الأمم المتحدة، حيث كان الهدف الأساسى آنذاك هو إبراز الكيان الفلسطينى على الصعيد العالمى. وكانت مهمته الأولى – بالفعل – تأسيس وفد فلسطينى إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م، وقد قوبلت زيارته فى الأوساط الشعبية الفلسطينية بحماس، فى حين وجه إليه النقد آنذاك من قبل المناقضين له، كالهيئة العربية العليا لفلسطين، والمتعصبين الذين أرادوا منظمة ثورية. وهناك ميل إلى تأييد مقولة نسبت إلى عبد الكريم قاسم بأن القدر تدخل، وتوفى أحمد حلمى عبد الباقى (رئيس حكومة عموم فلسطين)، وأصبح مقعد فلسطين فى الجامعة العربية شاغراً، بعد أن كان وجوده رمزيا عديم التأثير خلال مسيرة الأحداث التى مرت بها القضية الفلسطينية. وتساءل الزعيم العراقي: هل سيتم شطب منصب ممثل فلسطين فى الجامعة ؟ أم سيشغله شخص آخر؟ وتدخل القدر ثانية، ونشب الخلاف بين الشقيرى والملك فيصل، وكان الشقيرى من الفلسطينيين المتميزين، وبالنظر إلى الخبرة التى اكتسبها، طرح السؤال : لماذا لا يستدعى لتمثيل فلسطين فى الجامعة العربية؟ (٥٦).

لقد تجاوز الشقيرى صلاحياته، حتى إنه سجل فى مذكراته بعد ذلك أنه عقد العزم على فرض الكيان الفلسطينى على الدول العربية بوصفه أمراً واقعا. وقد كان، وبدلاً من مواصلة اتصـــالاتـــه مع الحكومات العربية، عمل الشقيرى على عقد مؤتمر فلسطينى، وشكلت لجان تحضيرية لإمداد قوائم بأسماء المندوبين. وطرحت اقتراحات للهيكل التنظيمى المبدئى للتشكيل السياسى المفترض إقامته، وأعدت مسودة لما سمى فيما بعد بالميثاق الوطنى الفلسطينى. وتم عقد المؤتمر فى فندق "إنتركونتنتال" فى القدس الشرقية، فى

الفترة من العشرين من أيار/مايو حتى الثانى من حزيران/يونيو ١٩٦٤م، وتم فيه تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تحدث الشقيرى فى الكلمة الافتتاحية عن موضوع الكيان الفلسطينى، وإقامة منظمة تحرير الفلسطينية، وعن أهداف النضال. وقرر المؤتمر أن تشكل صيغة هذه الكلمة الافتتاحية تفسيراً معتمداً لتلك الموضوعات. وأكد الشقيرى فى كلمته على المغزى المهم لاجتماع الفلسطينيين بعد ستة عشر عاماً من النكبة التى لحقت بهذا الشعب الباسل الذى اتحدت قوى الصهيونية والكولونيالية، وأقامت إسرائيل على أرضه. لقد تحالفت تلك القوى لطرد الفلسطينيين من وطنهم وتشتيتهم فى أنحاء الأرض. إن اجتماع الفلسطينيين هذا، إعلان أمام العالم كله أن المجتمعين هم أبناء فلسطين وملاكها القانونيين، وقد التقوا واجتمعوا من أجل تحرير فلسطين. وأشار الشقيرى فى حديثه إلى أنه فى إشارته إلى الكيان الفلسطينى يجد نفسه أمام واقع مؤلم. فالمصطلح غريب فى الحياة العربية والقومية، لكونه مصطلحاً جديداً ليس له سابقة فى تاريخ الشعوب. وبسبب ذلك فإن الشعوب التى عانت على أيدى الكولونيالية ظلت موجودة فى أراضيها، أما الشعب الفلسطينى فقد اجتث من وطنه. واسترعى الشقيرى انتباه الحاضرين إلى أنهم سيجدون البناء العام للكيان الفلسطينى فى برنامجين؛ هما : الميثاق الوطنى الفلسطينى، والقانون الأساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد طرحا للمناقشة والتعديل والتبديل، وأعلن عن ضرورة تجنيد القادرين على حمل السلاح، رجالاً ونساءً، فهذا هو جوهر الكيان الفلسطينى. وإذا كان الكيان خالياً من المضمون من الناحية العسكرية، فإنه يصبح مجرد كلام فارغ. ولن تحل قضية فلسطين إلا كما حلت جميع قضايا التحرير فى العالم، ولذلك فهو يرفض الحلول الخارجية والتقسيم والتدويل وتوطين اللاجئين. وأخذ العهد على

نفسه بمواصلة النضال حتى تعود فلسطين إلى الفلسطينيين ويعود الفلسطينيون إلى فلسطين (٥٧).

اتخذ المؤتمر قرارات بخصوص التنظيم، والفلسطينيين، وإسرائيل وسبل النضال ضدها. وأطلق المؤتمر على هيئته "المجلس الوطنى الأول"، وقد أعلن عن قيام المنظمة التى هى التنظيم الوحيد الذى يمثل – منذ انتهاء المؤتمر فصاعداً – الفلسطينيين فى الجامعة العربية، وفى مكاتب المقاطعة العربية لإسرائيل . وفى هيئة الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى إسرائيل صدر القرار رقم(١) ضمن القرارات السياسية، ونص على أن اقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين التى هى جزء من الوطن العربى، على الرغم من إرادة ملاكها القانونيين، يُعَدّ عدواناً إمبريالياً صهيونياً متواصلاً، يناقض حق تقرير المصير، وبقاء إسرائيل فى هذا الجزء من الوطن العربى يشكل خطراً دائماً على كيانه وعلى السلام العالمى. وأقر المؤتمر حق الشعب الفلسطينى فى النضال من أجل تحرير وطنه بكل الوسائل، وجرى الحديث عن توجيه الجيل الشاب إلى الحرب المقدسة التى هى واجب مقدس على كل فلسطينى وفلسطينية، وكذلك كان التأكيد على طرد إسرائيل من منظمة الأمم المتحدة.(٥٨)

والجدير بالذكر أن توجه الشقيرى الدبلوماسى بهدف استغلال الظروف التاريخية بدا فى نظر "الثوريين" فى الجيل الجديد من الفلسطينيين انتهازية معيبة، ولعل وصفهم هذا يساعد على بيان الحالة التى كانت سائدة آنذاك. وعلى سبيل المثال، يستعيد الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين البيانات التى صدرت عن المجلس الوطنى الأول، والتى يمكن من خلالها الوقوف على الاتجاه العام الذى ساد فى كواليس المؤتمر، ومنها " خذ الكيان واهرب به قبل

أن ترفض الدول العربية منحك هذا الحق "، و" احفر كوة فى الجدار، ثم بعد ذلك قم بتوسيعها "، و" احصل على كل ما تستطيع، ثم اعمل بعد ذلك على الحصول على الباقى ". وقد زعم النقاد أن هذا التوجه أدى إلى الاكتفاء بكيان شكلى، كما أدى إلى التنازلات والعجز (٥٩). لكن هذه الشعارات حملت فى طياتها تأكيداً على التوجه الذى كان سائداً، والذى تمثل فى التعجيل باستغلال الظروف التاريخية. لكن مؤتمر القمة الأول لم يقرر إطلاقاً إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. فقد نص القرار على أن " يصبح السيد أحمد الشقيرى ممثلاً لفلسطين فى الجامعة العربية، وسيستمر فى إدارة العلاقات مع الدول العربية، وأعضاء الجامعة، والشعب الفلسطينى، بهدف إرساء الأسس الصحيحة لتنظيم الشعب الفلسطينى، ولتمكينه من القيام بمهمته لتحرير وطنه، وتقرير مصيره ". وينسب للشقيرى قوله بأن الملك حسين طلب ألا يتم ذكر مصطلح "الكيان الفلسطيني" فى نص القرار، وأن يكتب تعبير "تقرير مصيره" بعد "تحرير وطنه" (٦٠).

وكان للملك حسين اعتراضات قوية ضد تعيين الشقيرى فى الجامعة العربية ممثلا لفلسطين، وضد خلق منظمة التحرير الفلسطينية. وذلك لأن معظم الفلسطينيين يعيشون فى الأردن، ومنح تمثيل منفصل للفلسطينيين فى الجامعة العربية يعد تهديداً لسلطة الحكومة الأردنية. وهو ومملكته يمكن أن يكون الهدف الأول لأداة ناصر الجديدة، التى صممت لتأتى بكل دولة عربية إلى سلطان مصر، ونظراً إلى أن موافقته كانت ضرورية لعبد الناصر، تلقى الملك فى القاهرة وعداً بأن حرية العمل للمنظمة يجب أن تكون محدودة، وهى عبارة تركت مجالاً كبيراً للشك. وأقام الشقيرى بنفسه لجاناً رئيسية وأخرى فرعية مهمتها تسمية الأعضاء الذين توجه إليهم الدعوة لحضور المؤتمر

وإعداد القائمة النهائية بأسمائهم. وعند اجتماع المجلس فى أيار/مايو، كان أعضاؤه من وجهاء الفلسطينيين، وقد ضم موظفين عموميين فى الحكومة الأردنية وأعضاء منتخبين فى البرلمان الأردنى ومجلس قطاع غزة، ورجال أعمال وعمداً وأعضاء مجالس بلدية وقروية، ومهنيين ينتمون إلى الطبقة الوسطى من كتّاب وأساتذة ومحامين ورجال بنوك وصناعيين، وإلى جانب هؤلاء فلاحين وزعماء عماليين وممثلين عن مخيمات اللاجئين، ومنظمات نسائية وطلابية. لكن هذا الخليط لم يكن مثل البرلمانات الأخرى التى تمثل كل الطبقات والفئات الاجتماعية، إذ كان هناك اثنا عشر عضواً فقط من الغرف التجارية، وممثلو عشر من المنظمات النسائية، ولكن الأعضاء لم يمثلوا التوزيع الجغرافى للفلسطينيين بدقة (٦١).

ومن الواضح أن هذا التشكيل كان محاولة لإظهار أن المجلس الوطنى الفلسطينى الأول يمكن أن يوصف بأنه نيابى ولكن ذلك غير حقيقى، حتى لو أن من قيل عنهم إنهم مسئولون منتخبون فى انتخابات عامة قد جرى عليهم تصويت فى مواقعهم، كما كان الحال بالنسبة إلى بعض الفلسطينيين الأردنيين، فإنهم لم ينتخبوا للمجلس الوطنى الفلسطينى الأول. وفكرة أن كل الطبقات والفئات الاجتماعية كان يجب أن تمثل، مقولة يجب أن ينظر إليها على أنها تقدم نحو النظرة التقليدية للتمثيل بين عرب فلسطين (الوجهاء وأصحاب المقامات الرفيعة فى فلسطين والمشايخ فى المدن والقرى). (٦٢) وهى تمثل الأرستقراطية التى كانت سلطتها تقليدية وليست هدفاً لأى مراجعة فى انتخابات شعبية. أما ادعاء المنظمة أن التمثيل كان - يقيناً - تمثيلاً دقيقاً للتوزيع الجغرافى للفلسطينيين، لا يقف أمام أى اختبار؛ ذلك لأن لوحة التوزيع تبين أنه فى حين كان فى دول الخليج العربى ألف وخمسمائة فلسطينى، فإنهم

مثلوا بثمانية أعضاء، ومُثّل خمسة آلاف فلسطيني يعيشون في ليبيا بعشرة أعضاء، ولم يمثل عشرون ألف فلسطيني في المملكة العربية السعودية، و لم يسجل عرب ١٩٤٨م إطلاقاً. كان العدد الأكبر غير المتوقع، وهو مائتان واثنا عشر عضواً للفلسطينيين في الأردن، وهم الذين زاد عددهم على مليون ونصف مليون فلسطيني. (٦٣)

عيّنت اللجنة التنفيذية الخمسة عشر عضواً، على أن تكون سلطتها أوتوقراطية. فالرئيس هو أحمد الشقيري، وهو المتحدث باسم المجلس الوطني الفلسطيني، وتكوّن صندوق فلسطيني لجمع الواردات المالية (من ضرائب وتبرعات وهبات من كل الفلسطينيين)، وتكوّن " جيش التحرير الفلسطيني "، وكانت المكاتب الرئيسية للمنظمة في القدس، مع فتح فروع لها في بلاد عربية أخرى، وخطط من البداية لتأسيس مكاتب على مستوى العالم من أجل نشر الدعاية. وأعلن الشقيري أن وقت الاغتراب عن الوطن قد وصل إلى نهايته، وبدأت مرحلة جديدة من الوحدة والتنظيم الذاتي. ولكن الوحدة لم تحقق ذلك؛ لأن الحماس والقبول لم يكونا بالإجماع. وقد جاءت المعارضة لعقد المجلس الوطني من قبل ست منظمات ثورية فلسطينية، وكان في الساحة الفلسطينية ما يزيد على اثني عشر فصيلاً فلسطينيا في ذلك الوقت. وكونت هذه المنظمات "المكتب السياسي للعمل الموحد للقوى الثورية الفلسطينية ". وأعلن هذا المكتب أنه على الرغم من أن تلك المنظمات الست لا تقف حجر عثرة في طريق الكيان الفلسطيني المقترح، فإنها تشك في أنه كيان رسمي يمكن أن ينجح، مادام يعمل في معزل عنها. وفي ذلك الوقت لم تكن المعارضة – ممثلة في مثل تلك الجماعات الصغيرة– تشكل تهديداً لعبد الناصر ولخطته في وضع

المقاومة الفلسطينية فى مؤسسة فلسطينية تخضع له. وهو كان على أية حال يقدر الأمور بـــدون سوريـــا. (٦٤)

وقد أشار القادة الاسرائيليون إلى أن الميثاق الوطنى الفلسطينى برهان على تعهد الإرهاب، لأن بنوده لم تتضمن فحسب إزالة إسرائيل، ولكنه كان موجّها إلى اليهود بصفة عامـــــــة. (٦٥)

وبتأسيس الشقيرى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى أيار/مايو ١٩٦٤م، وضع المجتمعين فى مؤتمر القمة العربية الثانية فى أيلول/سبتمبر من العام نفسه أمـــام الأمـــر الواقع. ويذكر الشقيرى أنه قد فعل ذلك عن عمد، لـــذا فإن الهيئة العربية العليا لفلسطين كانت على حق فى اتهامها إياه فى بيانها الصادر يوم ٢٧ أيار/مايو سنـــة ١٩٦٤م بأنه قد حاد عن مهمته التى هى طلب الرأى، ومنح لنفسه صلاحيات واسعة، وأن خطة الإرساء للكيان جاءت على الرغم من قرارات الدول العربية ورغبة الشعب الفلسطينى. وهكذا وضـــح من وجهة نظر الشقيرى الأساسية أنه قد نشأت فى مؤتمرات القمـــة ظروف وملابسات ينبغى استغلالها من أجل خلق حقائق تتعلق بتغلغل قوى فلسطينية. وكان اتجاهه منحصراً فى استغلال براجماتى للفرصة التاريخية. وقيل عنه إنه أدرك - كغيره من الفلسطينيين - أن القضية ليست قضية وجود ممثل لفلسطين فى جامعة الدول العربية، أو إرسال وفد فلسطينى إلى نيويورك ليظهر فى الأمم المتحدة، بل إن القضية الحقيقية هى وجود شعب منظم وراء هذه القضية يجعـــل منها قضية شعب، كسائر القضايا العالمية الأخرى. لقد اختفى الشعب الفلسطينى من مسرح أحداث قضيته منذ وقوع الكارثة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إبراز الكيان الفلسطينى والشخصية الفلسطينية على نحو كبير وقوى ونشط، من أجل إحياء القضية الفلسطينية

بجدية لتعود إلى وضعها الحقيقى. لقد كان الطابع الذى صبغ به الشقيرى منظمة التحرير الفلسطينية، يمثل خروجا عما استهدفته الدول العربية من جعلها تعمل فى الأساس فى مجال الدعاية الخارجية، وكان العامل المساعد لتمادى الشقيرى بشأن منظمة التحرير الفلسطينية، تلك الخلافات التى نشبت بين الدول العربية. وجدير بالذكر أنه ظهرت بين جماعات الشباب بوادر لاتجاه عكسى، يسعى إلى التقليل من أهمية إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بوصف ذلك خطوة تكتيكية عربية. لكن الأمر كان من الممكن أن يتجلى لديهم فى اتجاه آخر، وهو التقليل من أهمية مناقشات الجامعة، ووصفها بأنها أمر عرضى وتكتيكى، وأن مبادرة القمة العربية بشأن تنظيم الفلسطينيين كانت مبادرة طارئة بسبب وفاة رئيس حكومة عموم فلسطين الذى لو كان قد بقى على قيد الحياة عشرين عاما أخرى لما اتخذت الجامعة أية خطوة.(٦٦)

وعلى الرغم من ذلك فإن المبادرة المصرية ورد الفعل العراقى والمناقشات العربية، نجمت عن تقديرات مصرية وعراقية، ولم تنجم عن ضغوط من قبل الحركة الشعبية الجماهيرية الفلسطينية. وكان رد الفعل لدى الفلسطينيين على مثل هذه الأنشطة فى الفترة (١٩٥٩م – ١٩٦٢م) على نحو عام نابعاً من التعاطف الإيجابى أو النشاط الذى أوصت به السلطات، أكثر من كونه نابعا من أية مبادرة فلسطينية مستقلة. وبدلا من هذا، أظهرت الشخصية الفلسطينية ميلا قويا إلى العمل فى الإطار العربى العام (فيما عدا مؤسسى فتـــح)، ومساندة قول عبد الناصر المأثور بأن الوحدة هى الطريق إلى تحرير فلسطين. وحتى "فلسطيننا"، بدأت ترتبط بالكيان الفلسطينى فقط عند نهاية عام ١٩٦٠م، عندما دعت إلى تأسيس حكم وطنى فلسطينى ثورى فى الأجزاء العربية من فلسطين؛ أى فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستنتج من

هذا أنه يبدو أن فتح كانت هى نفسها قد وقعت تحت تأثير وقفة مصر والعراق من هذه المسألة. (٦٧)

وكان قرار مؤتمر القمة العربى فى كانون الثاني/يناير ١٩٥٩م قد اتخذ بالإجماع وعلى أعلى مستوى عربى، فقد حوّل المسألة الخاصة بالكيان الفلسطينى والتمثيل الفلسطينى من موضوع للحوار إلى " حقيقة "، وفتح الطريق أمام أحمد الشقيرى لإقامة منظمة التحرير فى أيار/مايو ١٩٦٤م. وقد رحب مؤتمر العمل العربى فى أيلول/سبتمبر ١٩٦٤م بتأسيس المنظمة بوصفها قاعدة للكيان الفلسطينى، وبوصفها رائداً فى النضال الجماعى العربى لتحرير فلسطين، والأكثر من هذا أنه وافق على قرار بإنشاء جيش التحرير الفلسطينى، وقد تجنب مؤتمر القمة العربى الثانى (أيلول/سبتمبر ١٩٦٤م)، أية إشارة مباشرة إلى مسألة: كيف تكون المنظمة جهازا يمثل شعب فلسطين؟ ولكن كان هناك اتفاق بوجه عام على أن المنظمة تمثل عزيمة الشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل تحرير وطنه، فلسطين. وقد أدى هذا إلى الاختلاف بين الطرفين الفلسطينى والعربى على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى، ومدى الاعتراف بالمنظمة أصلا. (٦٨)

كان قيام منظمة التحرير الفلسطينية فى أيار/مايو ١٩٦٤م حدثا بارزا يمثل مرحلة جديدة فى تاريخ الصراع العربى – الإسرائيلى، لأنه أول محاولة -منذ النكبة- تمنح الشكل المؤسسى للكينونة السياسية الفلسطينية المحددة، من خلال إقرار من قبل الدول العربية، وصدق فى عزيمة عبد الناصر. كانت المنظمة فى نظر الجميع – وعلى وجه الدقة – نابعة من استراتيجية عبد الناصر التى دفعت فى عام ١٩٦٤م عاملين رئيسيين بقوة : الأول أن عبد الناصر تحرر من وهم الطموح إلى إقامة نظام أساسه وحدة راديكالية تقدمية

سميت وقتئذ بوحدة الهدف، وباشر رعاية طموحات أقل، وخط عربى معتدل، وعلى الرغم من أن القمم العربية بدءا من عام ١٩٦٤م إلى عام ١٩٦٦م ضمت الأنظمة الراديكالية والمحافظة، سعى عبد الناصر إلى التقليل من التوقعات العربية الخاصة بخطر استجابة العسكرية لإكمال إسرائيل خطط تحويل مياه نهر الأردن من بحيرة طبرية إلى وسط إسرائيل وجنوبها، والذى كان متوقعا فى عام ١٩٦٤م. فقد حقق إنشاء المنظمة وظائف معينة مهمة فى هذه الاستراتيجية، حيث شكلت للحفاظ على الروح الثورية فى الصراع من أجل فلسطين، ومن أجل تعزيز فكرة الكينونة السياسية الفلسطينية، بوصفها تعبيراً واقعياً قوياً للمطالب العربية على أرض فلسطين. وعلى نحو أكثر مباشرة، وفرت المنظمة حماية لعبد الناصر من انتقاده بأنه لا يقوم على نحو فعال كاف للدخول فى معركة ضد إسرائيل.(٢٩)

بدأت هذه المرحلة بالتعاون بين الدول العربية فى إطار خطة تتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى، وصفت بأنها الأولى – فى تاريخ الشعوب العربية – التى يتفق عليها كل الزعماء والشعوب العربية. وقد نادى عبد الناصر بشعار " وحدة العمل "، ولكن لما كانت مشكلة العرب تكمن فى تفسير مدلول كلمة العمل، تحول هذا الشعار فلم يعد يجد أساسا منطقيا عندما توزن الأمور فى ميزان الحقيقة العربية والحس العربى العام. وعندما كان عبد الناصر يعتقد فى إمكان تحقيق تعاون عربى فى خطة طويلة الأمد لتدمير إسرائيل، فإنه لم يكن قد تعلم من تجربته الأولى. وبعد ذلك بعامين تحقق من أن الرجعيين العرب شاركوا فى القمة لأجل أن يخدعوه لا أكثر، ولكى يقوضوا أركان وقفته، ومن أجل أمور أخرى أقاموا الرابطة الإسلامية. وفى ٢٢ تموز/يوليو ١٩٦٦م أعلن عبد الناصر إخفاق القمة، ومن ثم الفشل

فى تحقيق وحدة العمل، مثلما فشل فى شعاره " الوحدة هى الطريق إلى فلسطين "، وهـكذا عاد إلى طريقه الثورى بشعار "وحدة النضال العربي" للإطاحة بالأنظمة الرجعية، ولقاء القوى الثورية من أجل تحريـر فلسطين.(٧٠)

وقد ظلت منظمة التحرير الفلسطينية – فى السنوات الأولى التى تلت تأسيسها– مرتبطة بالمؤسسات العروبية المختلفة، وفى مقدمتها الجامعة العربية، التى كانت وقتئذ تخضع لنفوذ مصرى كبير. وكانت كل وسائل البقاء والنشاط فى المنظمة –مثل التمويل والأجهزة ووسائل الدعاية– مرتبطة بصورة أو بأخرى بالجامعة، ومن ثم بمصر، ونتيجة لذلك كانت قدرة المنظمة على الحركة المستقلة محدودة، ولم يكن لدى الشقيرى أوهام كثيرة بخصوص النتائج العملية للنشاط في ظل تنسيق عربي. فمنذ خطابه الأول فى الجامعة العربية– عندما تسلم منصب مندوب فلسطين– أشار إلى أنه حتى ذلك اليوم، وهو التاسع عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٣م، صدر فى الجامعة خمسمائة وتسعة وثمانون قراراً مختلفاً بشأن الصراع ضد إسرائيل. وظل السؤال الملح بشأن تطبيق تلك القرارات معلقاً فى فراغ قاعة الاجتماعات. كما أن النفوذ المصرى على المنظمة كان واضحاً للغاية، حتى وصفت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها " الفرع الفلسطينى للناصرية "، وكان الواقع يعلن أن الشقيرى رئيس المنظمة، ولكن الحقيقة أن الزعيم الحقيقى للمنظمة كان جمال عبد الناصر. (٧١)

وفى هذه الفترة بدأت عملية أصبح الصراع العربى – الإسرائيلى فيها نقطة تجمع للقوى القومية العربية. ففى المؤتمر العربى الأول للقمة، حاولت الدول العربية مواجهة التحدى الإسرائيلى بتحويل مياه نهر الأردن بدون

التورط فى حرب مع إسرائيل، وفى المؤتمر الثانى اتفقوا على الخطة المضادة لتحويل مجرى النهر، وسمحوا بالبداية منها، ووافقوا على خطة عسكرية للدفاع عنها، وفى المؤتمر الثالث (أيلول/سبتمبر ١٩٦٥م) واجه الزعماء العرب مأزق كيفية استمرار تحويل منابع نهر الأردن ومنع إسرائيل من تدمير عملهم. واستجاب عبد الناصر بتقديم خطة جديدة للعالم العربى تقوم على " مفهوم المراحل "، وهى المبادئ التى وافق عليها المؤتمر الثانى. هذه الاستراتيجية حددت -على الورق وللمرة الأولى- الصياغة الكاملة للحملة ضد إسرائيل، والهدف الرئيسى للعمل الجماعى العربى، ووسائل تحقيقه ومراحله.

كانت الاستراتيجية علامة على الانتقال من الحل الإجمالى للصراع العربى الإسرائيلى إلى الحل ذى المرحلتين. وكانت المرحلة الأولى تستغرق الوقت الكافى لعملية تحويل منابع نهر الأردن، وتأسيس قوة عربية فعالة من خلال تقوية الجيوش العربية وخاصة جيوش الأردن وسوريا ولبنان ومصر، وتستغرق هذه الخطة مدى زمنياً، وتنفذ من ميزانية لهذا الغرض قدرت بنحو مائة وخمسين مليون جنيه مصرى. وخلال مرحلة البناء هذه لا تكون هناك حرب كاملة ضد إسرائيل، وعند اكتمالها تكون هناك قوة عربية رادعة قوية تضع إسرائيل فى موقف المدافع. وتشهد المرحلة الثانية تحقيق الهدف القومى العربى. كما قرر مؤتمر القمة العربى الثانى تحقيق الهدف النهائى فى المجال العسكرى بتحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية. وصدرت الأوامر إلى القيادة العربية الموحدة لتحرير خطة مفصلة لتدمير إسرائيل، وهى التى وافق عليها المؤتمر الثالث الذى خصص مائتى مليون جنيه مصرى لتقوية جيوش سوريا والأردن ولبنان. وكان الهدف العبور من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم. وقد رأى عبد الناصر أن الحرب مع إسرائيل حتمية ولا يمكن تجنبها،

ومن ثم أحجم بشبات عن دخول حرب مع إسرائيل لم يكن متأكداً من توقيتها أو نتيجتها. وعلى الرغم من ذلك فإنه عندما قاد العرب إلى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧م، كانت إسرائيل هى التى حددت بالضبط شكلها، وتوقيتها. هذه التطورات فى الصراع العربى الإسرائيلى، وبخاصة تأجيل مرحلة التحرير، أجبرت الدول العربية على اتخاذ إجراءات أكثر شمولاً بالنسبة إلى الكيان الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها تعبيرا متماسكا صلبا عن هذا الكيان. وأصبحت المنظمة قاعدة لتنفيذ مقررات القمة، وفى الوقت نفسه كان ظهور فتح فى بداية عام ١٩٦٥م، ثم المنظمات الفدائية التى ظهرت بعد ذلك، عامل تقوية للمنافسة على الإخلاص للفلسطينيين. وفى الإجمال، كان العنصر الفلسطينى فى المسألة الفلسطينية يجتنى الاهتمام جنباً إلى جنب مع العنصر العربى. (٧٢)

المواجهة مع الأردن

على أن الهزيمة العسكرية فى حزيران/يونيو ١٩٦٧م، كانت نقطة فاصلة فى تاريخ المنظمة تحت قيادة أحمد الشقيرى. والحق أن الطريق لم يكن ممهداً أمام الشقيرى، ولكن كانت هناك عقبات، وكانت المواجهة بينه وبين النظام الأردنى حتمية، وانحدرت العلاقات بين حكومة الأردن والمنظمة إلى ذلك النفق المظلم، الذى لم يتمكن الشقيرى من الخروج منه حتى استقال من رئاسة المنظمة، فى حين انتهت الحرب بأن فقد الملك الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. (٧٣)

ألقى الملك حسين كلمة الافتتاح فى المؤتمر الوطنى الفلسطينى الأول فى أيار/مايو ١٩٦٤م، ثم تحدث السكرتير العام لجامعة الدول العربية، فأحمد الشقيرى الذى حاول أن يهدئ مخاوف الملك حسين، حيث أوضح تماماً أن

منظمة التحرير الفلسطينية لا تفكر فى فصل الضفة الغربية لنهر الأردن عن المملكة الأردنية الهاشمية، وإنما تنحصر مهمتها فى تحرير ذلك الجزء من فلسطين الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية. (٧٤)

وهناك من يرى أن الملك حسين وقع فى الخطأ الأكبر عندما وقّع على قرار القمة العربية فى كانون الثانى/يناير سنة ١٩٦٤م بالنسبة إلى الكيان الفلسطينى، وقد كان مجبراً على الموافقة. (٧٥) لقد كان نص قرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى أيار/مايو سنة ١٩٦٤م يعنى أن تمثل المنظمة فلسطين، وليس الفلسطينيين، فى الجامعة العربية والأمم المتحدة وفى المؤسسات التابعة لكل منهما. وإذا قيل إن للمنظمة الحق فى تمثيل الفلسطينيين والتحدث باسمهم، فإن القصد من هذه العبارة كان إنكار دعوى الهيئة العربية العليا لفلسطين فيما يتعلق بحقها الوحيد وهو تمثيل الفلسطينيين. ولم يكن الملك حسين ليوافق على القرار الخاص بإنشاء جيش التحرير الفلسطينى. وفى أحاديثه المبكرة مع الشقيرى وضباط الجيش الأردنى، اعترض بشدة على تأسيس وحدات عسكرية منفصلة مستقلة على أرض الأردن. بل إن النظام الأردنى اتخذ إجراءات شاقة مجهدة، كانت نتيجة توقعات معينة، قبل انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى الأول وفى أثنائه، من أجل الحيلولة دون نشوب أى اضطرابات مهما كانت ضعيفة. ذلك لأن التقديرات التى توصلت إليها وكالة المخابرات الأردنية العامة، وإدارة الأمن العام فى الأردن، كانت تشير إلى أن اتجاهات الرأى بين الفلسطينيين فى كل شيء له علاقة بالمؤتمر والموضوعات التى كانت ستناقش فيه، كان من المحتمل أن تؤدى إلى هياج أو اضطراب. بل كان من المتوقع قيام تظاهرات وصدامات بين الجماعات المتظاهرة بما فى ذلك استخدام السلاح، وقد تتطور هذه المظاهرات لتصير نشاطاً ضد المملكة. لذلك لم يكن

من المثير للعجب أن تتحول الضفة الغربية أثناء انعقاد المؤتمر إلى معسكر حربى، بل إن القدس تحولت إلى معسكر احتجاز، كما أن الجيش كلف بتحمل مسئولية الأمن الداخلى، وتحددت تحركات أعضاء الأحزاب المعارضة فى الأردن، ووضعت تحت المراقبة. (٧٦)

ولكى يجعل الملك حسين نفسه ممثلاً للفلسطينيين كان عليه أن يحكم السكان والأرض فى الضفة الغربية، بيد أن المنظمة من ناحية أخرى احتاجت إلى ولاء الفلسطينيين فى الضفة الغربية فحسب. ومن هنا نشأ الصراع بين النظام الأردنى والمنظمة على فلسطينيى الضفة الغربية، أما بالنسبة إلى الفلسطينيين فى الضفة الشرقية، فقد واجهوا الحيرة والارتباك: هل يكون ولاؤهم للنظام الهاشمى الذى ضم الضفة الغربية، أم للمنظمة الفلسطينية التى نشأت لكى تمثلهم؟ استخدم كل من الشقيرى والملك حسين عبارة " الأردن هى فلسطين وفلسطين هى الأردن "، ولكن كلا منهما كان يقصد هدفاً مضاداً؛ لذلك الهدف الذى يقصده الآخر تماماً. وكان الهدف القريب للشقيرى هو الحكم الذاتى للسكان فى الضفة الغربية، مادام النظام الهاشمى يتحكم فى الأرض، ويسمح للفلسطينيين بالتعبير بحرية عن نشاطهم الوطنى؛ مثل الشعوب العربية فى مراحل نضالها، ومن هنا يلزم الوفاء باحتياجات فلسطينيى الضفة الغربية من المؤسسات السياسية والعسكرية المستقلة، وتدمج فى المؤسسات السياسية والعسكرية التابعة للمنظمة، ومنها على سبيل المثال، انتخابات المجلس الوطنى الفلسطينى، وإقامة التنظيم الشعبى للفلسطينيين، وإنشاء جيش التحرير الفلسطينى.

وقد اعتقد الشقيرى أنه مادام الفلسطينيون يمثلون الأغلبية فى الأردن، كما أنهم يمثلون المستوى التعليمى الأعلى مقارنة بالأردنيين، فإن ذلك يؤدى

على المدى البعيد إلى تغلب الكيان الفلسطيني في الأردن. وهذا يعني تحقيق "سيادة على الأرض" بعد تحقيق الحكم الذاتي. لقد فهم السياسيون في الضفة الغربية مقاصد الشقيري وساندوها، وعندما بدأت المنظمة تتبنى النشاطات الفدائية، أثارت تصريحات الشقيري مخاوف كثيرة في الأردن، حيث صرّح بأن " الضفة الغربية نقطة الانطلاق لتحرير فلسطين "، وأن " الطريق إلى تل أبيب يمر بعمان"، لأن تحرير فلسطين يجب أن يبدأ بتحرير الأرض من نظام الملك حسين، وذلك من خلال تأسيس " نظام حكم وطني ". ولم يكن لدى الشقيري شك في أن الخطوة التالية للإطاحة بالنظام الملكي يجب أن تكون "تقرير المصير"، وتكوين دولة فلسطين في الأردن. بل إن الشقيري نادى بأن "الضفة الشرقية جزء لا يتجزأ من فلسطين" وليس للأردن الحق في البقاء كدولة"، وأن القدس يجب أن تكون عاصمة كل فلسطين. (٧٧)

كان أغلب الفلسطينيين يعيشون في المملكة الأردنية الهاشمية، كما كان نصف سكان المملكة من الفلسطينيين والبقية من البدو، وحتى قبل ضم الضفة الغربية كانت هناك نسبة عالية من الفلسطينيين في دولة عبد الله بن الحسين. وقد اعترف بهذا منذ أن منح اللاجئين الفلسطينيين إلى مملكته الحقوق الديمقراطية نفسها التي تمتع بها كل رعاياه، وبتعبير آخر، حق التصويت في الانتخابات لبالغي سن الرشد من الرجال، كما أن عبد الله خصص نصف مقاعد البرلمان الأردني لسكان الضفة الغربية. وكان ذلك يعني أن الفلسطينيين تحت الحكم الأردني كانوا أردنيين، وعلى الرغم من ذلك فإن الميثاق الوطني الفلسطيني أكد أن الشخصية الفلسطينية فطرية مستمرة، ومميزة، ولا تختفي، وأن منظمة التحرير كانت مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة وطنه، وأن الحكومة الأردنية قبلت تأسيس منظمة التحرير

بموافقتها على ميثاقها الوطنى، وفى هذه الحالة وجد الملك حسين نفسه وقد وقع فى قبضة عبد الناصر.(٧٨)

كان الشقيرى يتبنى تصور عبد الناصر أن أهداف المنظمة يمكن تحقيقها على مراحل، فى حين يجب تهدئة الزعماء الأردنيين تجاه مراحل المنظمة ومقاصدها. ولو أن هذه التهدئة فشلت، يكون من الضرورى اللجوء فقط إلى الانتفاضة الشعبية من قبل السكان الفلسطينيين فى المملكة. ولكن الظروف السياسية فى ميدان التنافس العربى، واعتماد الشقيرى على عبد الناصر، دفعت رئيس المنظمة إلى أن يتبع طريقاً غير مستقيم.(٧٩)

وفى أوائل عام ١٩٦٥م، أى بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والحصول على موافقة مؤتمر القمة العربى الثانى على تشكيل جيش التحرير الفلسطينى، اتجه الشقيرى إلى المشكلة المركزية، وهى نشاط المنظمة فى الأردن، وصاغ عدة مطالب (٨٠)، ثم عرضها على الأردن. وأثناء زيارته الى عمان فى شباط/فبراير ١٩٦٥م، ترددت معلومات عن خطوات اتخذتها السلطات الأردنية استعداداً لمواجهة منظمة التحرير الفلسطينية ومطالبها، وأعلن وصفى التل رئيس الوزراء الأردنى فى مجلس النواب أنه منذ بداية هذا الشهر، وبموجب قرارات الملك حسين، بدأت الحكومة وسلطات الجيش فى العمل على دمج الحرس الوطنى (مؤسسة شبه عسكرية تألفت فى معظمها من فلسطينيين فى المناطق الحدودية الواقعة على خط الجبهة فى الضفة الغربية) فى إطار وحدات نظامية فى الجيش. ويدفع جوهر هذه السياسة وتوقيت تطبيقها إلى استنتاج أن هذه الخطوة اتخذت لمنع نفوذ المنظمة أو المتعاطفين معها من السيطرة على الحرس الوطنى، أو التسرب إليه. (٨١)

حدث هذا وقت أن كانت مطالب الشقيرى تتفرع لتشمل تطبيق نظام الخدمة العسكرية الإلزامية على الفلسطينيين فى الأردن، والسماح للمنظمة بتشكيل جيش التحرير الوطنى وتدريب كتائبه تحت إمرة قائد جيش التحرير، وفقاً لخطة القيادة العربية الموحدة. وفضلاً عن هذا قدمت المنظمة إلى الحكومة الأردنية خطة لتقوية القرى الممتدة على طول خط الجبهة مع إسرائيل فى الضفة الغربية، عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، والسماح بإقامة " معسكرات تدريب شعبية " لتمرينات الدفاع المدنى لسكان الضفة الغربية وإمدادهم بالسلاح لمواجهة الطوارئ. وأكثر من ذلك طلبت المنظمة إقامة معسكرات إيديولوجية وعسكرية صيفية للشباب والطلاب الفلسطينيين بالتنسيق مع الضباط الأردنيين. (٨٢)

لكن وصفى التل أعلن فى الحادى عشر من أيار/مايو عام ١٩٦٥م أن الجيش الأردنى هو جيش الأبناء الفلسطينيين (٨٣)، وأعلن الملك حسين فى الشهر نفسه أنه أصدر أوامره لرئيس الوزراء بإقامة منظمات شعبية لتحمل "مسئولياتنا الوطنية فى هذه البلاد "، وكان من المقرر توفير تدريب عسكرى لكل المواطنين القادرين على حمل السلاح، خاصة طلاب المدارس، وتدريب الطالبات على مهام الدفاع المدنى. وبهذه الطريقة أراد حسين والتل سحب البساط من تحت أقدام المنظمة التى تقدمت بمطالب عسكرية، بإقامة معسكرات لتدريب الشباب والطلاب الفلسطينيين، وبعد فترة أعلن رسمياً عن قرار الحكومة فى هذا الشأن، وأن الطلاب بدأوا تدريباتهم فعلاً. ومع ذلك ساد الانطباع بأن ذلك كان خطوة استعراضية لن تدوم، لأنها ليست برنامجاً متواصلاً من التربيات العسكرية للجماهير. (٨٤)

كذلك طالب الشقيرى بإجراء انتخابات حرة عامة للمجلس الوطنى الفلسطينى بين الفلسطينيين فى الأردن، على أن تطبق المنظمة القانون الأردنى "على التنظيم الشعبى الفلسطينى " الذى طالب بتكوينه فى الأردن. (٨٥)

وطالبت المنظمة بتوزيع دائم للوقت فى محطة الإذاعة الأردنية لإذاعة برامج قومية، والسماح بإدارة حملات دعائية فى مجالى الطباعة والخطابة. وأخيراً طلب الشقيرى فرض ضريبة نسبتها ثلاثة فى المائة على مرتبات الفلسطينيين العاملين فى الأردن لحساب المنظمة، والموافقة على إدارة حملات لجمع تبرعات شعبية للمنظمة، وأن تضع الحكومة الأردنية موضع التنفيذ بروتوكولاً أعدته الجامعة العربية يتعلق بحرية الحركة، والحرية فى اختيار مجال الإقامة والعمل للفلسطينيين (٨٦)، وفتح مكاتب رئيسية للمنظمة فى عمان، وأن يكون لها الحق فى نشر قوات جيشها (جيش التحرير الفلسطينى) على طول حدود الضفة الغربية مع إسرائيل. (٨٧)

وعلى الرغم من الخلافات فى الرأى، والأزمة التى مرت بها العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية، سعى الطرفان إلى عدم بلوغ حد القطيعة التامة فى هذه المرحلة. ففى منتصف حزيران/يونيو ١٩٦٥م، عقدت مجدداً محادثات حول التعاون بين المنظمة والأردن، ولا سيما فى المجال العسكرى. وفى نهاية المباحثات فى التاسع عشر من حزيران/يونيو أعلن الشقيرى أنه تم الاتفاق – من حيث المبدأ – بين الطرفين على ضرورة التعاون لتعزيز قرى المواجهة عسكرياً، أى جميع القرى على طول الحدود مع إسرائيل. كما تقرر التعاون لتوفير التدريب العسكرى للشباب فى تنظيم الدفاع المدنى، " وإكسابهم الوعى القومى ". وأقيمت لجان مشتركة من منظمة التحرير والحكومة الأردنية لمواصلة التفاوض وضمان تنفيذ الاتفاق من حيث

المبدأ الذى تم التوصل إليه. وحقيقة الأمر، أنه على الرغم من التوصل إلى هذا الاتفاق المبدئى حول التعاون المشترك، فقد استمر كل طرف فى محاولاته للسيطرة على الأنشطة الشعبية. وفى الوقت نفسه تقريباً، وافقت الحكومة الأردنية على مشروع قانون يستهدف تعزيز البلدات الحدودية بمتطوعين يحملون السلاح، بغية إظهار أن التعاون مع منظمة التحرير – فى مجال مطالبتها بتسليح القرى الحدودية، أو بمعنى أدق تحت وصايتها– زائد عن الحاجة. وفى المؤتمر الصحفى الذى أقيم فى الحادى والعشرين من حزيران/يونيو عام ١٩٦٥م، أضاف النّل أن الحكومة قد انتهت من تسليح قرى المواجهة. (٨٨)

وهكذا يمكن القول إن عدم الفصل بين الأمتين الفلسطينية والأردنية برهن على أن للحكومة الأردنية سلطة على الفلسطينيين، كما أثبت أن لمنظمة التحرير الفلسطينية سلطة على الأردنيين. وقال الشقيرى أمام المجلس الوطنى الفلسطينى المجتمع فى القاهرة فى أيار/مايو ١٩٦٥م إن " إخوتنا الأردنيين هم فى حقيقة الأمر فلسطينيون "، ولكن الشقيرى رأى أن الربط بين ضفتى الأردن لم يجعل من الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، ولكن جعل من الضفة الشرقية جزءاً من فلسطين، وقال : " ما حدث بعد حرب ١٩٤٨م كان ضم الضفة الشرقية إلى الوطن الفلسطينى ". ويستنتج من هذا أن ما كان يرغب فيه الشقيرى هو التحكم فى كل الدولة الأردنية، وأن مهمته مع عبد الناصر كانت عزل الملك حسين. (٨٩)

وحقيقة الأمر، أن الصدام بين الطرفين كان حتمياً، لكن الملك حسين أذعن فى بداية الأمر لقرارات القمة العربية والمجلس الوطنى الفلسطينى، على أساس أن المنظمة ستبقى نمراً من ورق تابعاً لسياسات الدول العربية، ثم تبين

له أن النمر الذى من ورق يمتلك أسناناً يمكن أن تقضم قطعة من نصيبه فى السيطرة على الشعب الفلسطينى، وهذا ما جعل الملك يتحول عن تعضيد المنظمة وهى لا تزال برعما. (٩٠)

وظلت المشكلات الأساسية بين الأردن ومنظمة التحرير كما هى. وقد كانت نقطة البداية فى المنظور الأردنى مطابقة لما جاء فى الكتاب الأبيض الأردنى لعام ١٩٦٢م. كانت رؤية وصفى التل أن البرنامج الخاص بموضوع الكيان الفلسطينى بما يتضمنه من مبادئ لها صلة بالشخصية الفلسطينية، والمعنى الذى توحى به، قد تحدد كشخصية أساسية مع الشخصية الأردنية. وقد اتفق على هذه المبادئ ضمنا فى مؤتمرات القمة العربية فى سبيل إقامة الكيان الفلسطينى بمساندة الملك حسين وحكومته. وحاول التل أن ينفذ خطة ابتكرها بوحى من عنده فى شكل مبادئ للتصور الأردنى لمنظمة التحرير الفلسطينية يمكن تلخيصها فيما يأتى :

أولاً : وقبل كل شىء يجب أن تكون المنظمة دعامة الكيان الأردنى، وهى التى يدار كل نشاطها عندما تصبح "مركز القوة للحملة الفلسطينية"، وبكلمات أخرى: "التركيز الفلسطينى الكامن، يستخدم فى إكمال الدور الذى يجسد الكيان الأردنى فى كل أجزاء عناصره المركبة استمراراً لنشاط الدولة والشعب منذ تأسيس الأردن"، وبهذه المقدرة تكون المنظمة "الجيش العربى للأردن وفلسطين".

ثانياً : تكون الدولة مسئولة عن إدارة شئون مواطنيها وتنظيمهم وتدريبهم وفقاً للقانون. وكل الأنشطة فى أى إطار عمل له علاقة بالمواطنين يجب أن يديره جهاز الدولة، ويدار بإذن منها. وهكذا فإن أى عمل متصل بنشاط المنظمة يجب أن يكون مؤسساً على المبادئ الخاصة بتمام كيان مملكة

الأردن ومصالحها، ووحدتها الداخلية، وقوانينها وسيادتها، ودواعيها الأمنية والسياسية الخارجية والداخلية.

ثالثاً : مادام أن أغلبية سكان الأردن هى من الفلسطينيين، فإن الأردن تعد الممثل الوحيد للفلسطينيين. ومن ثم فليس هناك حاجة إلى تأسيس "أجهزة فلسطينية" فى لأردن؛ إذ الأردن بصفتيه هو فلسطين، ويمثل نقطة البداية فى تحريرها. والفلسطينيون فى الأردن "أردنيون من أصل فلسطينى ". وفى النهاية يكون الكيان الفلسطينى ضرورة دبلوماسية تستهدف فى المقام الأول تعزيز الجهود العربية فى المجال الدولى.

إن المقصود من إقامة منظمة التحرير الفلسطينية هو حفظ المشكلة الفلسطينية قائمة، وتنظيم الوجود الفلسطينى خارج الأردن، وتجنيده.

إن المبادئ السياسية لم تترك شكا فى موقف الأردن من مطلب الشقيرى. وعلى أية حال، حاول النظام الأردنى أن يظهر أنه كان من الطبيعى الوفاء بهذه المطالب بطريقة خاصة. وبالطبع كانت محاولة الأردن تحديد الدولة الهاشمية بفلسطين قد وقعت فى تضاد مع سياستها الحقيقية الرامية إلى صبغ المملكة الهاشمية بالصفة الأردنية، مع تأكيد لدور الضفة الغربية. (٩١)

وفى هذا السياق، تعمد الملك حسين أن يقول فى خطابه إلى الأمة فى الثالث عشر من أيار/مايو عام ١٩٦٥ إنه منذ اتحاد الضفتين اتحد الشعبان، فأصبحت فلسطين هى الأردن، والأردن هو فلسطين. (٩٢)

وكان رد فعل الأردن تجاه المطالب التى تقدم بها الشقيرى باسم المنظمة فى المجال العسكرى هو رفض التعاون، مع تكرار تأكيد أن ستين فى المائة من جنود الجيش الأردنى كانوا فلسطينيين، وأن كل الفلسطينيين فى

الأردن تمتعوا بالمواطنة الأردنية. وقد تلحق الخدمة العسكرية الضرر بعدد من العاملين فى الأردن، وعائلاتهم. وبدلاً من ذلك، فضل الأردن جيشاً من المتطوعين.

وقد بدأت الحكومة بتشكيل كتائب جديدة يصل عدد أفرادها إلى أربعة أضعاف العدد الذى طلبته المنظمة، وبدأ انتشار هذه الكتائب على طول الحدود مع إسرائيل. وقد مررت الحكومة قانون خطوط الدفاع عن الحدود فى المدن والقرى، ودعمت رئاسة الجيش تنفيذها بأوامر خاصة. وبدأ التدريب وتوزيع الأسلحة على القرى منذ السادس عشر من حزيران/يونيو ١٩٦٥. وادعت الحكومة الأردنية أنها كانت تنفذ خطة "تدريب شعبي" لكل مواطنيها. وبرهنة على صحة هذه المقولة، أشارت إلى تلك التدريبات التى جرت فى مجال الدفاع المدنى، وإلى المعسكرات الصيفية التى أقيمت لتدريب الطلاب والشباب، وإلى أنه تم تدريب عشرين ألفاً فى عام ١٩٦٥. أما بالنسبة إلى المؤسسات التابعة للمنظمة، فقد وافق الأردن على عقد انتخابات لمؤسسات المنظمة تحت إشراف وزارة الداخلية الأردنية. وقالت الحكومة إن المواطنين الأردنيين شاركوا بالفعل فى "المنظمات الشعبية"؛ مثل البرلمان، ومؤسسات الحكومة، والجيش، ومجالس المدن، والمكاتب التجارية، ومكاتب الصرافة، والاتحادات المهنية، واتحادات العمل، والمدارس والمؤسسات التعليمية. وقد وافق الأردن على منح حصانة دبلوماسية لمكاتب المنظمة والمسئولين فيها، كما وافق على التعاون مع المنظمة فى مجال الدعاية والإعلام وفقاً لخطة الإرشاد الوطنى الأردنية. كذلك وافق من حيث المبدأ على مطلب "ضريبة التحرير"، على أن هذه الموافقة كانت مشروطة بأن تفرض الضريبة على كل

المواطنين الأردنيين، وليس على هؤلاء الذين يتحدرون من أصل فلسطيني فحسب. (٩٣)

وتواصلت مباحثات لجان التعاون طوال شهر تموز/يوليو ١٩٦٥، ولكن بدون التوصل إلى أية نتيجة. وفي نهاية شهر آب/أغسطس جدد الشقيري محادثاته مع النّل في عمّان. وفي نهاية هذه المباحثات أعلن زعيم منظمة التحرير أن جميع المحادثات ما زالت في مرحلة الإعداد؛ لأن اللجان لم تنته بعد من محادثاتها حول اتفاق التعاون العسكري. وكان واضحاً أن كل مطالب الشقيري في المجال العسكري قوبلت بالرفض من قبل الحكومة الأردنية. (٩٤)

لقد دلت مطالب الشقيري على النزوع إلى الازدواجية في الحكم، وخلق نوع من الدولة داخل الدولة؛ إذ تصبح المنظمة سلطة تنفيذية إضافية في الأردن مسئولة عن "القسم الفلسطيني". ومادام هذا القسم يشمل ثلثي السكان"، فقد بدا من الواضح أن الأردن سوف يتحول إلى دولة فلسطينية، يكون الأردنيون فيها أقلية، أو على الأقل تتكون دولة كونفيدالية من العنصرين. (٩٥)

والحق لقد بذرت بذور النزاع بين المنظمة والأردن وقت أن تجنبت مؤتمرات القمة العربية تحديد دور للمنظمة في الأردن. ونتيجة لذلك تصرّف كل طرف بحسب مقتضياته الخاصة. لقد جعلت القمة الثانية مواقع الوحدات العسكرية لجيش التحرير الفلسطيني مشروطة بـــ "موافقة الدولة المعنية"، ثم فشل الشقيري في الحصول من القمة الثالثة على موافقة عربية عامة على مطالبه التي تقدم بها إلى الأردن بالنظر إلى مقاومة الملك حسين. وأكثر من هذا، عارض الملك إشارة الشقيري إلى الضفة الغربية خلال مناقشات القمة على أنها أرض فلسطينية، وطالب بتحديد دور المنظمة في الأردن، ولكن

القمة أحجمت، وأقنعت نفسها بقرار يتعلق بالتنظيم الشعبى، وانتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى، وبيان بأن تحافظ منظمة التحرير الفلسطينية على الاتصال بالدول الأعضاء المعنية من أجل تحقيق تفاهم تجاه الخطوات الضرورية لمثل هذه الانتخابات، ولم يتخذ قرار بالنسبة إلى الخدمة العسكرية الإلزامية. من ثم فلم يكن هناك إمكان لقيام اتفاق بين الملك حسين والشقيرى.

وفى هذه الفترة، مرت العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير بعدة مراحل. فقبيل نهاية أيار/مايو ١٩٦٥، تطورت العلاقات ضد خلفية رغبة عبد الناصر فى تعزيز جو القمة ومساندته. ولما كان الملك حسين مدركاً هذه السياسة، فقد رفض مطالب الشقيرى، ولكنه كان أيضاً على علم بالحالة القائمة فى الضفة الغربية، ولذلك فإنه تجنب أية قطيعة مع الشقيرى.

وفى التاسع عشر من حزيران/يونيو ١٩٦٥ وافقت المنظمة والأردن من حيث المبدأ على مشروع اتفاقية أعدها عامر خماش، رئيس الأركان الأردنى، يتضمن تحصين خطوط الجبهة، وتشكيل وحدات حراسة، يتراوح عدد أفرادها بين خمسة عشر ألفاً وعشرين ألف فرد. ولا تكون هذه القوة التى تسلح فقط بأسلحة بيضاء إلا تحت إمرة الجيش الأردنى وحده، وتمولها منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تتعامل هذه الاتفاقية مع مسألة تشكيل جيش التحرير الفلسطينى فى الأردن.

وقد سويت مطالب الشقيرى الأخرى تبعاً للتصور الأردنى؛ لأن الشقيرى كان خاضعاً لضغوط عبد الناصر الذى كان يريد اتفاقاً يخفف هواجس الأردن تجاه مقاصد المنظمة فى الأردن، حتى يمكن للمنظمة أن تكسب موطئ قدم هناك. (٩٦)

لقد شهد عام ١٩٦٥ ظهور تنظيم فتح خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وعملياته التخريبية فى الأراضى الإسرائيلية. وبعد قيام الجيش الإسرائيلى بعملية انتقامية فى منطقة قلقيلية فى بداية شهر أيلول/سبتمبر رداً على عمليات فتح التى انطلقت من الأراضى الأردنية، وجد الشقيرى فرصة لاتهام الأردن برفض خطط منظمة التحرير الفلسطينية، وأنها لم تفعل شيئاً على أرض الواقع لتحصين المناطق الحدودية وتسليح مكانها. وسرعان ما تبين أن الحكومة الأردنية لم تستجب لمطالب المنظمة فى مجالات أخرى؛ مثل أن تقوم المنظمة بتحصيل ضريبة من الفلسطينيين فى الأردن. وكان الاتفاق المبدئى قد تم بين الشقيرى والتل فى المباحثات التى جرت فى حزيران/يونيو على أن تحصل الضريبة من جميع موظفى الحكومة بلا تفرقة بين فلسطينيين وأردنيين. ولكن ما إن عرض الشقيرى أن تكون هذه الضريبة لصالح منظمة التحرير، حتى بدأ التل يتحفظ مستخدماً ألفاظاً غير ملزمة. وقال: إن حكومته ستحصل نسبة معينة من رواتب الموظفين لصالح فلسطين، من دون أن يذكر منظمة التحرير الفلسطينية فى هذا السياق. وعملياً لم تتخذ أية خطوات حقيقية لتحصيل هذه الأموال. وحقيقة الأمر أن الحكومة الأردنية لم تتنازل لمنظمة التحرير الفلسطينية عن شيء ذى قيمة. (٩٧)

وكان الشقيرى قد عين اثنين من المسئولين الأردنيين – فى حزيران/يونيو ١٩٦٥، فى منصبين أساسيين فى المنظمة؛ هما : على الحيارى رئيس الأركان الأردنى السابق وهو من مواليد السلط، وكان قد عاد من منفاه قبل عدة شهور، وعُين مديراً للشعبة العسكرية فى منظمة التحرير الفلسطينية، ونجيب أرشيدات نقيب المحامين الأردنيين وعُين عضوا فى اللجنة التنفيذية للمنظمة. وكان لسان حال الشقيرى يقول: "إخواننا الأردنيون هم فى الواقع

فلسطينيون"، فى حين جاء رد الفعل المتحفظ الذى أبداه وصفى التل على هذين المنصبين متناسباً مع الموقف المبدئى للنظام الأردنى الذى لم يتحفظ على تبنى كيان فلسطينى خاص فحسب، بل رأى أيضاً أن الوحدة الأردنية الفلسطينية أداة لابتلاع الكيان الفلسطينى داخل الكيان الأردنى. فى حين مثلت أقوال الشقيرى وأفعاله اتجاها مناقضاً هو عمليا ابتلاع الضفة الشرقية لنهر الأردن والكيان الأردنى داخل الكيان الفلسطينى.(٩٨)

هذه التناقضات كانت أساسا للشك المتبادل. والحقيقة أن تعيين رجلين من الضفة الشرقية وتصريحات الشقيرى فى بداية شهر تموز/يوليو التى قال فيها: إن العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير يجب أن تكون كالعلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية، لم تؤد إلى تهدئة الأردنيين، بل أثارت انتقادات واسعة داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. وقال منتقدو الشقيرى إنه يشوه الخصوصية الفلسطينية، ويقود فى اتجاه إخضاع المنظمة للحكومة الأردنية، فى محاولة لإرضاء السلطات الأردنية. ويبدو أن هذا الادعاء لم يكن له أساس، ومع ذلك فقد أدى إلى استقالة كل من الحيارى وأرشيدات فى بداية شهر تموز/يوليو من منصبيهما فى منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يمكن أن نستبعد أن استقالتيهما قد نتجتا عن ضغوط أردنية.(٩٩)

لم توضع اتفاقية حزيران/يونيو ١٩٦٥ موضع التنفيذ؛ بسبب العائق الأردنى، إلى جانب المعارضة المرتفعة الصوت من مكاتب جيش التحرير الفلسطينى التى صممت على أن تكون قوات الكوماندو الفلسطينى ووحدات الفدائيين فى الأردن تحت إمرة جيش التحرير، والتى هدأت فى أعقاب

انسحاب الشقيرى من الاتفاقية، بعد أن ووجه بالمعارضة، وتحول إلى القمة العربية الثالثة بمطالبه الأولى. (١٠٠)

وقد وصلت العلاقات بين حكومة وصفى التل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى صيف ١٩٦٥ إلى طريق مسدود. وتحولت التناقضات بينهما إلى قطيعة بدأت تظهر بوضوح فى مؤتمر القمة العربية الثالث الذى عقد فى شهر أيلول/سبتمبر فى المغرب. وخلال هذا المؤتمر رفض الملك حسين من جديد، وبكل حزم، مطالب الشقيرى بالسماح بالتجنيد الإلزامى للفلسطينيين فى الأردن، وإقامة وحدات لجيش التحرير الفلسطينى على أرضه. وشعر الملك حسين بالرضا عندما رفض مؤتمر القمة مطلب منظمة التحرير الفلسطينية بالسماح لها بحرية الحركة لإقامة وحدات عسكرية فلسطينية فى الدول العربية بدون التشاور مع حكوماتها. ولم تلزم قرارات قمة المغرب الأردن بأكثرمن مواصلة الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بناء على طلبها، وهو الأمر الذى أصاب الشقيرى بإحباط بالغ. (١٠١)

وفى الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ إلى حزيران/يونيو ١٩٦٦، وعندما كان عبد الناصر يأمل فى الضغط على الملك حسين كى ينفذ قرارات القمة، ألمح إلى الشقيرى بمباشرة حملة دعائية محدودة ضد الملك(١٠٢). ولكن الشقيرى بدأ هجوماً شديداً على الأردن، واتهم الحكومة الأردنية بعدم السماح للمنظمة بنشاط على الأرض الأردنية. ورداً على ذلك، رفض حسين والتل، بحزم أشد مما مضى، أية ضرورة أو مبرر لوجود نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الأردن، مع التقليل من قيمة المنظمة والاستعانة بها على محاربة إسرائيل. ويمكن للمنظمة أن تكون أداة لتنظيم اللاجئين الفلسطينيين خارج الأردن، لكن داخله لم يكن لها أى دور فى تنظيم

الفلسطينيين؛ إذ كان النظام الأردنى يقوم بهذا الدور منذ فترة طويلة. ومع ذلك، لم تكن الحملة التى شنها الشقيرى تريح النظام الأردنى.

وفى منتصف تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٦٥ أعلن التل أن الأردن تُجرى اتصالات مع مصر حتى تعمل على إيقاف البث الإذاعى لصوت فلسطين من القاهرة. وفى هذه المسألة طلب الملك حسين تدخلاً شخصيا من عبد الناصر، وقدم الأردن شكوى إلى الجامعة العربية فى هذا الشأن. وبعد وساطة قام بها نائب السكرتير العام مع الجامعة العربية – سيد نوفل – الذى التقى مع الملك حسين ورئيس وزرائه فى عمان فى بداية تشرين الثاني/نوفمبر، وافق الشقيرى على أن يزور الأردن، وبعد طلب من عبد الناصر كما ذكر الشقيرى نفسه. واستقبله الملك فى عمّان فى التاسع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٦٥. وما قاله الشقيرى للملك كان فى طبيعته أكثر إثارة منه مسكناً للآلام: "لو أنى رغبت فى أن أكون رئيس وزراء بجانب جلالتك لأجرت بيتاً فى عمّان، وبعد أسبوع واحد أصبح رئيس وزراء. جلالتك تعلم– وأنا أقول ذلك بدون تفاخر– أن رئيس وزرائك الحالى، وصفى التل، كان يعمل كاتباً تحت رئاستى فى المكتب العربى فى القدس فى عام ١٩٤٦، ولكن كل ما أريده هو أن تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جلالتك لمصلحة البلاد". وبعد هذه المحادثة التمهيدية بدأ الشقيرى مباحثاته مع وصفى التل. ولم يكن أمام الملك من خيار سوى إظهار العزم على التعاون مع المنظمة. لقد حاول تهدئة الشقيرى، ومن ثم عبد الناصر، بعرض امتيازات أكثر. (١٠٣)

كانت المشكلات الأساسية بين الأردن ومنظمة التحرير عميقة للغاية، فى حين كانت فرص الاتفاق ضعيفة جداً. وكانت شخصية الشقيرى وخشونته

وغروره عوامل جعلت طريق المفاوضات شاقا، بخاصة أن الطرف الذى يقف أمامه لم يكن أكثر من موظف كان يعمل لديه، ثم أصبح رجل سياسة لا يلين فى كل ما يتعلق بوجود منظمة التحرير الفلسطينية على أرض الأردن. وقد أجرى الشقيرى والتل سلسلة من اللقاءات فى الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ودار النقاش حول المطالب السابقة لمنظمة التحرير، وهى تلك المطالب التى تخص تسليح قرى المواجهة، والتجنيد الإلزامى للفلسطينيين، وتحصيل ضريبة التحرير، وإشراف المنظمة على التنظيم الشعبى للفلسطينيين. ووفقاً لشهادة الشقيرى كان التل "يضلل ويناور"، وانتهى إلى أن كل الشئون الدفاعية يجب أن تبقى فى إطار الجيش الأردنى، فى حين طلب الشقيرى أن يحمل الشعب السلاح إلى جانب الجيش. وردا على ذلك، أكد التل أن الحكومة وزعت فعلاً سلاحاً على سكان القرى، وأن الطلاب يتلقون تدريبات عسكرية. وعد الشقيرى ذلك مزاعم قلل من قيمتها، وتشكك فيها.

على أن التناقض البادى فى رؤية كل من الحكومة الأردنية والمنظمة بخصوص تسليح قرى المواجهة نبعت من تصورات مختلفة للعملية. ففى حين كانت الحكومة ترى أن توزيع السلاح الخفيف بكميات محدودة – على ما يبدو– خطوة كافية، طالبت المنظمة بتوزيع كميات أكبر، وأن تشمل الأسلحة الموزعة رشاشات متوسطة وسلاحا مضادا للدبابات، كما طالبت بالمشاركة فى الإشراف على عمليات الدفاع المدنى فى القرى الحدودية، تلك المطالب التى لم تكن الحكومة الأردنية على استعداد للتعامل معها بجدية.

وفى نهاية محادثاته مع التل، أعلن الشقيرى فشل الطرفين فى التوصل إلى أى اتفاق؛ لأن جميع مطالب منظمة التحرير الفلسطينية قد رفضت. وحاولت الحكومة الأردنية التمويه على حقيقة الفشل، ففى السادس والعشرين

من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، جمع وزير الخارجية الأردنى – حازم نسيبة– رؤساء الوفود الدبلوماسية العربية فى الأردن، وأوضح لهم موقف حكومته.(١٠٤)

والحق، لقد كان تنفيذ مطالب المنظمة بالكامل من شأنه أن يؤثر فى سيادة الملك على الفلسطينيين الموجودين فى مملكته. وعلى الرغم من أنه كان من المحال التمويه على حجم الفجوة التى تفصل بين موقف الحكومة الأردنية وموقف منظمة التحرير (١٠٥)، فقد حاول نسيبة أن يتجاوز حقيقة أن حكومته لم تستجب للمطالب الأساسية التى قدمتها المنظمة، وأوضح أن الحكومة الأردنية طرحت على الشقيرى خطة لإشراك المنظمة فى تكوين كتائب جديدة فى الجيش الأردنى. وليس بمستغرب أن يرفض الشقيرى هذا الاقتراح، على أساس أن تفسيره العملى هو إلغاء فكرة إقامة كتائب جديدة مستقلة من جيش التحرير الفلسطينى. وقد اقترح الشقيرى أن توافق الحكومة الأردنية على إقامة قواعد للفدائيين فى الضفة الغربية على طول خط الحدود مع إسرائيل تحت إشراف منظمة التحرير الفلسطينية.

وفى ضوء التحول فى موقف الشقيرى من فتح فى نهاية عام ١٩٦٥، التى تجلت فى منح تأييد دعائى كامل للعمليات التخريبية التى كان يعارضها من قبل، فإن من المنطقى أن يكون قد قدم مثل هذا الاقتراح، لكنه كان بالطبع اقتراحاً غير مقبول بالنسبة إلى الحكومة، مثل سائر مطالب الشقيرى. وأكثر من ذلك، انطلق جزء كبير من عمليات فتح التى بدأت عام ١٩٦٥ من الأراضى الأردنية، ونتيجة لذلك قامت إسرائيل بعمليات انتقامية ضد الأردن، وبذلت حكومة التل مجهودات كبيرة لمنع هذه الهجمات، ولتصفية خلايا فتح فى الضفة الغربية. وزادت العمليات الأردنية ضد فتح ضراوة، عندما حصلت

الأردن على معلومات مخابراتية مهمة وتفصيلية من رجال فتح فى بداية عام ١٩٦٦، وألقى القبض على أفراد الخلايا الذين كانوا فى الضفة الغربية فى أيام معدودة. وإلى جانب ذلك، زوّر الأردنيون نداءات مشفرة لرجال فتح فى سوريا حتى ينتقلوا إلى الأردن. وادعت السلطات الأردنية أنها ألقت القبض عليهم بأسلحتهم عند اقترابهم من الحدود. (١٠٦)

وكانت ردود الفعل العربية بالنسبة إلى عمليات فتح فى عام ١٩٦٥ تؤكد أنها خيانة من قبل إخوة عرب. وقد وصف المتحدثون المصريون التابعون لحكومة عبد الناصر أنشطة فتح بأنها من أعمال الإخوان المسلمين الذين تسلموا حصصاً مالية مع تعليمات من قبل الإمبرياليين ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. كما وصف السعوديون رجال فتح بأنهم وكلاء للشيوعية الدولية. أما الأردنيون، فقد نظروا إليهم على أنهم ثوريون خطرون، وأدانهم الفلسطينيون، الذين كانوا على اتصال دائم بالقومية العربية، بأنهم مغامرون خطرون غير مسئولين، فى حين أطلق عليهم الشقيرى اسم أعداء حركة التحرر الفلسطينية.(١٠٧)

وقد حمل التل بنفسه معلومات استخباراتية عن نشاط فتح فى الخليج العربي، وانتقل إلى الكويت، وطلب من السلطات فيها اتخاذ خطوات مضادة لتلك الأنشطة. أما فيما يتعلق بمسألة "التنظيم الشعبي" للفلسطينيين فى الأطر الخاضعة للمنظمة، فإن الحكومة الأردنية لم تبد أية مرونة.

وقد أوضح حازم نسيبة للدبلوماسيين العرب، أنه إلى جانب اهتمام السلطات الأردنية بتدريب الشباب على استخدام السلاح، وتعلم الإسعافات الأولية، هناك منظمات شعبية تعمل فى الميدان نفسه منذ تأسيس المملكة؛ مثل

البرلمان وجهاز الدولة والجيش والمجالس البلدية والقروية والغرف التجارية والنقابات المهنية والنوادى والمدارس.

ولا يمكن وصف أقاويل نسيبة إلا بأنها استهزاء بالضعفاء، وكأنه لا يكفيهم ما هم فيه. لقد أضاف نسيبة أن الحكومة مستعدة لتلقى أية اقتراحات لتطوير أداء هذه الهيئات، بشرط أن تكون على أساس شعبى شامل، يضع فى الحسبان كل مواطنى المملكة بلا تمييز بين الأردنيين والفلسطينيين. واتضح أن معارضة الأردن لمطالب المنظمة بخصوص التنظيم الشعبى قوية للغاية، حتى إن وصفى التل وبقية ممثلى الحكومة الأردنية فى مباحثاتهم مع الشقيرى رفضوا مناقشة هذا الأمر بصورة مبدئية، وأشاروا إلى انتظام الفلسطينيين فى الماضى فى صفوف الأحزاب الأردنية المعارضة للنظام، ورفضوا السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتحول إلى إطار تنظيمى جامع للفلسطينيين، حتى لا يكرروا تجارب الماضى المريرة فى السنوات التى سبقت حل الأحزاب وحظرها بالقانون فى نيسان/إبريل عام ١٩٥٧ عندما أسفرت أنشطتها عن الاقتراب من إسقاط النظام الحاكم.(١٠٨)

لقد سلم وصفى التل بأن للمنظمة دوراً تؤديه هو " تنظيم الشعب المشتت فى أقطار عربية أخرى وفى العالم كله، لكن ذلك لا يكون فى الأردن". (١٠٩)

كان الطلب الأخير للشقيرى يتمثل فى السماح بإجراء انتخابات عامة للمجلس الوطنى، وفقاً للإجراءات التى حددتها المنظمة. وزعم التل أن الحكومة الأردنية قبلت الطلب بشكل مبدئى، لكن الشقيرى رد على ذلك بأن موافقة الأردن المبدئية جاءت لإخفاء حقيقة أنها لم توافق على تفاصيل الخطوة والإجراءات التى كانت ستقام بناءً عليها الانتخابات. واقترحت الحكومة أن

توافق وزارة الداخلية على إجراءات العملية الانتخابية، فى برهان واضح على أن الحكومة الأردنية لم تكن مستعدة لأن تجرى الانتخابات بعيدا عن إشرافها المباشر. وعلاوة على ذلك، طلبت الحكومة أن تنسق المنظمة نشاطها الدعائى مع وزارة الإعلام الأردنية، وهو الطلب الذى رفضته منظمة التحرير الفلسطينية. (١١٠)

وأكد الشقيرى أن كل التنازلات التى قدمتها حكومة التل جاءت فى مجالات عديمة الفائدة؛ مثل استجابتها لإعفاء مكاتب المنظمة من سداد فواتير الهاتف والبرقيات ورسوم البريد والجمارك، والموافقة على إقامة شبكة اتصال لاسلكى بين مكاتبها فى القدس، وتلك التى توجد خارج الأردن. (١١١)

وبعدما لم تترك حكومة التل أمام منظمة التحرير الفلسطينية أى مجال للحركة الحقيقية للفلسطينيين المقيمين فى الأردن، لم يتبق أمامها سوى إيضاح ما هو غير واضح بالضرورة؛ أى أنه ليس أمام المنظمة أى دور تؤديه فى الأردن. ولأن أغلبية الفلسطينيين أقاموا فى المملكة الأردنية، سعت سياسة الحكومة لتحويل المنظمة إلى أداة خالية من المضمون؛ إذ وضح هذا الأمر على نحو متكرر منذ إقامة المنظمة، وعلى سبيل المثال فى محاولات الأردن توسيع نفوذها فى المجلس.

وعلى الرغم من أن الأردن لم تسيطر على المنظمة، فإنها منعتها من أن تتخذ لنفسها مركزا على أراضيها، وحاربتها بكل الطرق. وقدم الشقيرى عدة اتهامات فى هذا الشأن، فاتهم الحكومة الأردنية بإصدار جوازات سفر لأشخاص يعملون ضد منظمة التحرير خارج الأردن، وبتوجيه منها ألقوا خطباً فى مساجد ضد المنظمة بعد صلوات الجمعة، وأن أعضاء المنظمة الموجودين فى الأردن مراقبون ولا يستطيعون زيارة مخيمات اللاجئين بدون

تصريح مسبق من حاكم المدينة التى يوجد فيها المخيم، وأن وزارة الداخلية الأردنية حظرت على المنظمة توزيع كتيبات أو إعلانات بدون إذن منها، وأنهم عثروا فى مكتب الشقيرى على أجهزة تنصت. ومن المنطقى أن نفترض أن هذه الاتهامات كانت صحيحة (١١٢)، وفى الوقت نفسه كانت معارضة حكومة التل نشاط المنظمة نتيجة التحفظات العميقة والمتجذرة ضد إحياء فكرة "الكيان الفلسطيني".

وقد انتقد الشقيرى الاستخدام الأردنى لعبارة "المواطنون الأردنيون من أصل فلسطيني"، وزعم أن فى ذلك محاولة لتذويب الهوية الفلسطينية. فكلمة "أردني" هى كلمة جديدة، وصارت تستخدم أثناء الاستعمار البريطانى، وهذه الكلمة غير موجودة أصلاً فى التاريخ العربى، والأردن إنما هو نهر فلسطينى ولا يزيد عن كونه فلسطينيا. إن مزاعم الشقيرى هذه لا تتسم بالدقة التاريخية، لكن هذا لم يغيّر المعزى السياسى الناجم عنها؛ أى أن دولة الأردن وُجدت بقوة الإمبريالية البريطانية، وبناء على ذلك، فليس لها أى حق فى الوجود.(١١٣)

ورغم التناقضات الرهيبة بين مواقف الأردن والمنظمة، فقد سارع الطرفان إلى رفض قطع العلاقات بينهما بقدر الإمكان؛ إذ فضل الملك حسين أن يحافظ لنفسه على صورة حامى الفلسطينيين، فى حين فضلت منظمة التحرير الفلسطينية ترك الباب مفتوحاً لكى ترسى قواعد – ولو فى ظل شروط قاسية – لعمل المنظمة فى الأراضى الأردنية. (١١٤)

لجأ الملك حسين إلى عبد الناصر لكبح جماح الشقيرى، وقدم عبد الناصر لهما النصح بالاتفاق. وفى الرابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٥، أمكن التوصل إلى اتفاق بين الشقيرى والسفير الأردنى فى

القاهرة – أنور الخطيب – الذى كان يوالى مصر. وتبعاً لهذا الاتفاق يمكن لمنظمة التحرير إدارة حملة شعبية لجمع الأموال فى الأردن، وإقامة معسكرات صيفية لتدريب الشباب والطلاب بوساطة معلمين وضباط أردنيين يختارون باتفاق بين المنظمة والأردن، وتدير المنظمة انتخابات المجلس الوطنى الفلسطينى تحت إشراف أردنى، وتخصص الحكومة الأردنية ركناً فى إذاعة عمان لمنظمة التحرير تحت إدارة وزارة الإعلام الأردنية، وتنفيذ الأردن بروتوكول الجامعة العربية الخاص بالفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على أن تدرس القيادة العربية الموحدة مسألة تشكيل كتائب جيش التحرير الفلسطينى فى الأردن، ويعاد دراسة مشكلتى "التنظيم الشعبى الفلسطينى" و"التدريب الشعبى" مرة أخرى فى أقرب وقت ممكن من قبل الجانبين.

وعلى أية حال، كان هناك جدل خطير داخل الحكومة الأردنية يتعلق بالشروط التى تسببت فى التنازلات الأردنية، ورفض الملك حسين الموافقة على هذه الاتفاقية، وأن الخطيب أخطأ فى افتراض المرونة من جانب حكومته. وهنا صارت الهجمات الإعلامية المتبادلة أكثر حدة. ومن خلال وساطة السكرتير العام للجامعة العربية توصل ممثلون عن الأردن والمنظمة إلى اتفاق مؤقت فى العاشر من كانون الثاني/يناير سنة ١٩٦٦، حول إيقاف الهجمات الدعائية، وتأجيل انعقاد المؤتمر الوطنى الفلسطينى، كما اتفقا على أن يلتقى الوفدان فى الحادى والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٦٦ لاستكمال المباحثات على أساس اتفاق الشقيرى – الخطيب، وإعلان وزارة الخارجية الأردنية فى السادس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٥ عن السياسة الأردنية. (١١٥)

وفى نهاية شباط/فبراير، عقدت مباحثات بين وفد أردنى برئاسة عبد الوهاب المجالى وزير الداخلية وأحد المقربين من وصفى التل من جهة، ووفد المنظمة برئاسة الشقيرى من جهة أخرى. (١١٦)

ولما كان الأردن لا يرغب فى أن تشنّ ضده هجمات فى الاجتماعات الوشيكة لرؤساء الحكومات العربية التى كان من المتوقع أن تعقد فى منتصف آذار/مارس ١٩٦٩، بخاصة أن عبد الناصر كان يساند مطالب الشقيرى، فقد توصل الطرفان إلى اتفاق فى أول آذار/مارس ١٩٦٦ (١١٧)، ولم تقدم حكومة التل تنازلات للمنظمة فى المجال العسكرى، لكن اتفق على أن يبقى الباب مفتوحاً لمناقشات فى المستقبل. وتوضح المقارنة بين مطالب الشقيرى التى طرحت مع بداية المباحثات فى الحادى والعشرين من شباط/فبراير ١٩٦٦، والمكتوب فى الاتفاق، أن المنظمة لم تحقق كثيراً فى الموضوعات الأخرى مثل "التنظيم الشعبى الفلسطيني"، "وضريبة التحرير"، "والإعلام"؛ إذ وافقت الحكومة على تخصيص ساعة بث فى محطة الإذاعة الأردنية للمنظمة، ولكن تحت إشراف وزارة الإعلام الأردنية، وعلى تحصيل "ضريبة التحرير" من جميع المواطنين، لكن بنسب أقل من تلك التى طلبتها المنظمة. وعلى هذا النحو، عادت ووافقت على المسائل التى سبق أن وافقت عليها من قبل فى محادثات حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٥ التى سبق أن رفضتها المنظمة آنذاك ؛ لأنها كانت تراها غير كافية. (١١٨)

وهكذا يمكن تقسيم بنود الاتفاقية إلى فئتين: تختص الأولى بمسائل تمسكت الحكومة الأردنية بموقفها السابق منها، وهى الخدمة العسكرية الإلزامية، وتسليح القرى الأمامية على خط الجبهة، وتشكيل "جهة شعبية لجمع الأموال" للمنظمة، و"ضريبة تحرير" تفرض على السكان الأردنيين، تلك

الضريبة التى أحدثت استياءً وامتعاضاً بين المسئولين الأردنيين وضباط الجيش الأردنى. وقد وجهت السلطات الأردنية هذا الاستياء إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وحولت قرار تشكيل وحدات جيش التحرير الفلسطينى إلى القيادة العربية الموحدة.

وتختص الفئة الأخرى ببعض المسائل التى قدمت الحكومة الأردنية تنازلات بشأنها ألا وهى تشكيل المنظمة معسكرات صيفية لتدريب الشباب والطلاب الفلسطينيين، وحرية الحركة للفلسطينيين، وضمان الحرية الكاملة للمنظمة فى تنفيذ القانون الخاص بانتخابات المجلس الوطنى الفلسطينى. كما وافقت عليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك بالنسبة إلى إقامة المنظمة "مراكز للتنظيم الشعبى" فى القطاعات الأردنية.

وكان أمراً له مغزاه ألاّ تذكر الاتفاقية شيئاً يمكن تفسيره على أنه يظهر أى موقف تجاه سكان الضفة الغربية، أما كلمة "فلسطينيون" وعبارة "الضفة الغربية"، فلم يُذكر شيء عنهما حتى فى القسم الخاص بحرية الحركة والعمل.

وقد وقعت الحكومة الأردنية على الاتفاقية بدون أى قصد بتنفيذها، على أمل أن يحصل السلام به أو بدونه. وفى مذكرة سرية بتاريخ ٥ آذار/مارس عام ١٩٦٥، وجهها وصفى التل إلى وزرائه، وإلى مديرى الأمن العام، ووكالة المخابرات العامة، حدد ما يمكن أن يسمح به من نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الأردن. فكل الطرق الفسيحة التى أعدت لتمكن المنظمة من تحقيق اختراقات داخل الأردن من قبل المعارضين والمخربين والمدمرين الذين يخدمون مصالح حزبية، والانتهازيين، يجب أن تغلق، وكل الاتصالات بين المنظمة والمواطنين – مهما كان الغرض منها – التى تتم

بدون إذن من الدولة، والتى لا تستند إلى شرعية قانونية، يجب أن تمنع، ويجب توجيه إنذار إلى المنظمة بألا توظف أعضاء حزبيين أو مخربين، ويجب أن تطبق قوانين الحرب ضد الشيوعية والأحزاب فى الحال، وبشكل واقعى.

وبعد تحريم تداول أى مادة مطبوعة أو مصورة، وجه التل إنذاراً بأنه فى اللحظة التى تثبت فيها أن أبواب التعاون بين منظمة التحرير والأردن أدت إلى إرباك وتخريب، فإن الدولة سوف تعيد النظر فى هذا التعاون. وتتحدث هذه الوثيقة عن نفسها، فكل ما تركه للشقيرى إذا أراد أن يكون له نشاط فى الأردن، هو أن يحول منظمة التحرير الفلسطينية إلى منظمة أردنية. (٢١٩)

وفى اليوم التالى لتوقيع الاتفاقية، قال الشقيرى إنه لولا تدخل الملك حسين فى اللحظة الأخيرة لم يكن ليتحقق الاتفاق. هذه الملاحظة من جانب الشقيرى جديرة بالاهتمام؛ ففى حالة أخرى عندما فشلت محادثات تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم الشقيرى التل، وامتنع عن التعليق على المحادثات التى أجراها مع الملك. وبرر ذلك بقوله: إنه لا يريد أن "يجر الملك حسين إلى الخلافات التى نشبت بينه وبين الحكومة الأردنية". ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الشقيرى رأى فى الملك حسين شريكاً مريحاً للتفاوض، أكثر مما رآه فى وصفى التل وحكومته. وصحيح أنه لا توجد شهادة حاسمة تفيد أن الأمور كانت على هذا النحو، لكن ربما كان الأسلوب الذى اتبعه وصفى التل – وهو أسلوب عدوانى – أقل مرونة من ذلك الأسلوب الذى اتبعه الملك حسين. ومع ذلك، بدا أنه لم يكن هناك – من الناحية العملية – اختلاف بين الملك حسين والتل فى التوجهات الرئيسية. ولا يمكن أيضاً أن نستبعد احتمال أن يكون

الشقيرى قد قال هذه التصريحات ليعطى انطباعاً بوجود خلافات بين القيادات الأردنية، وربما للإضرار بالثقة المتبادلة بين الملك حسين والتل.

وفى نهاية آذار/مارس أجرى الشقيرى محادثات فى عمّان مع وصفى التل، على تطبيق الاتفاقية التى وقعت بين الطرفين. غير أن اتفاقية آذار/مارس لم تفتح الطريق نحو تسوية حقيقية. وبدا واضحاً أنه لم يهدف إلى ذلك من الأساس. وبعد فوات الأوان، تبيّن أن هذا الاتفاق أجّل المواجهة المباشرة، وأتاح إجراء المباحثات فى جو ودّى.

ولكن لم يكتب لهذا الاتفاق المتواضع أن يعمر طويلاً؛ فبعد أقل من شهرين توقفت الاتصالات تماماً، وصار الطرفان أبعد ما يكونان عن أى اتفاق، وأقرب إلى حافة المواجهة والقطيعة التامة. وقد علم مصدر مقرب من منظمة التحرير الفلسطينية أن مجلس الأمن القومى الأردنى (الذى يتألف من ضباط جيش ومخابرات وشرطة) بلور توجهاً يقضى بضرورة العمل على ألا يفسر الاتفاق على أنه يستهدف تغيير وضع المنظمة فى الأردن، وعلى النظام أن يتخذ خطوات لضرب القواعد المؤيدة للمنظمة داخل الأردن. وعلم أن عدداً من الضباط قد أقيلوا، وأن عدداً من الموظفين قد أبعدوا عن المراكز المؤثرة فى جهاز الدولة.

ويبدو أن هذا التقرير كان يعبّر عن الجو الذى ساد حينذاك فى أوساط القيادة الأردنية. وفى مرحلة لاحقة، أقر وصفى التل أن كثيرين قد عارضوا الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقدوا الحكومة لذلك. وبالتوازى مع الخطوات الحكومية المضادة للمنظمة، جرت اتصالات فى الوقت نفسه بين دوائر المعارضة المختلفة، لإقامة جبهة مشتركة. كانت هذه الدوائر محسوبة ضمن الأحزاب التى صارت خارج إطار القانون الأردنى عام ١٩٥٧، وكان

مؤيدوها الفعليون – بطبيعة الحال – من منظمة التحرير الفلسطينية، التى أيدت كثيراً من أفكارهم، خصوصا ما يتعلق بتغيير طبيعة الحكم فى الأردن، ليحولوها إلى أداة رئيسية فى النضال من أجل التحرير.

ولا غرابة إذا فى أن كثيرا من أعضاء الأحزاب غير القانونية، قد انضموا إلى منظمة التحرير الفلسطينية فى فترات لاحقة، بل صار بعضهم من قياداتها. وفى بداية عام ١٩٦٦، عقدت لقاءات فى بيروت بين شخصيات فلسطينية وممثلين عن حركة القوميين العرب والبعثيين والشقيرى، استهدفت تنسيق النشاط الفلسطينى الموحد. وفى مقابل التطورات المزعجة، بدأت تظهر الصدوع فى أجواء "القمة العربية" فى الساحة العربية – العربية، بدءا من عام ١٩٦٤. وبذلك أخذ يتلاشى تدريجيا عنصر مركزى كان يكبح جماح الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية حتى ذلك الوقت ألا وهو جو المصالحة التى حاول الزعماء العرب الحفاظ عليها، والتى دفعت الملك حسين والشقيرى إلى أن يتمالك كل منهما نفسه، ويحُولان دون وقوع الانفجار. وفى نهاية آذار/مارس وبداية نيسان/إبريل ١٩٦٦ كان واضحاً أن الطرفين فى قمة الإعداد للمواجهة الحاسمة.(١٢٠)

وبعد أسابيع قليلة من التوقيع على الاتفاقية، اتخذت الخطوات الأولى لتنفيذ روح توجيهات رئيس الوزراء الأردنى ومعناها الحرفى؛ إذ بدأت موجة من الاعتقالات فى أوائل نيسان/إبريل عام ١٩٦٦، ضمت نحو ثلاثمائة ناشط من حزبى "البعث" و"الشيوعى الأردني"، وحركة "القوميين العرب". وكانت هذه خطوات صارمة ضد منظمة التحرير الفلسطينية أو النشطين من مؤيديها والموالين لها، وضمت أيضاً قادة للتنظيم الشعبى الفلسطينى الذى كانت المنظمة قد بدأت فى إقامته فى الأردن، والذى ساورت السلطات الأردنية

مخاوف من أن يتحول إلى حركة قومية متمردة فى الضفة الغربية. كما رغبت السلطة فى منع التظاهرات من أن تُنظَّم فى يوم فلسطين فى الخامس عشر من أيار/مايو عام ١٩٦٦. (١٢١)

ولكن الحكومة الأردنية فشلت فى أن تسبب انهياراً للمؤتمر الوطنى الفلسطينى فى أيار/مايو من العام نفسه، بمحاولة حث معظم الموفدين من الأردن إلى المؤتمر على مقاطعته. وعلى الرغم من أن ثمانين من هؤلاء استجابوا، وتغيبوا عن جلسات المؤتمر، فإن هؤلاء الذين حضروا فشلوا فى أن يكون لهم تأثير على مجريات الأمور، بل إنهم اندفعوا إلى مواقف مختلف الجبهات فى المجلس، حتى إن بعضهم عاد إلى الأردن يحمل وجهات نظر إيجابية عن منظمة التحرير. وقد اقترح أعضاء الوفد الأردنى ضرورة أن يخصص ثلثا عدد المقاعد فى المجلس اللاحق للأردنيين. غير أن ذلك الاقتراح قوبل بالرفض، واقترح الشقيرى ستين مقعداً من مائة وخمسين. (١٢٢)

وقد أنكر وزير الداخلية الأردنى عبد الوهاب المجالى، سليل عائلة المجالى الواسعة النفوذ فى الكرك (فى الجنوب)، أى علاقة بين حملة الاعتقالات ومنظمة التحرير الفلسطينية، وزعم أن هذه الاعتقالات نُفذت ضد أعضاء الأحزاب المحظورة الذين نشطوا حزبيًا، وحاولوا تشكيل كتلة موحدة، لزرع الشقاق، ونشر الفوضى، ومحاولة قلب نظام الحكم. أما وزير الإعلام شريف عبد الحميد شرف، فقد أعلن فور تنفيذ الاعتقالات أن ليس للمنظمة علاقة بتلك الاعتقالات، بل إن العلاقات بين الأردن والمنظمة ما زال يغلفها التفاهم والتعاون المشترك، طبقاً للاتفاق الموقع فى أول آذار/مارس.

وقد حاولت الحكومة – ظاهرياً – أن تبدو وكأنها لا تعمل ضد المنظمة وفى أول أيار/مايو بدأ صوت فلسطين يُبث من عمان، بحسب الاتفاق، وأعلن

عن استعدادات فى وزارة المالية الأردنية لتحصيل ضريبة لصالح المنظمة، لكن أعلنت رواية فى الوقت نفسه، على لسان مسئول أردنى آخر، تقول بأن سلطات الأمن لاحظت منذ فترة طويلة أن الأحزاب السابق ذكرها تعمل من أجل منظمة التحرير الفلسطينية، وأن كثيراً من أعضائها يشغلون وظائف فى مكاتب المنظمة فى الأردن، وعندما تبين للسلطات المعنية أن هذه الأنشطة تعمل بتوجيهات خارجية، قررت إلقاء القبض على الأشخاص المتورطين، سواء كانوا يعملون فى إطار المنظمة أو فى أطر أخرى. ومن المحتمل ألا يكون أمر الاعتقال قد نفذ ضد نشطاء منظمة التحرير الفلسطينية وحدهم، وأن الضربة طالت أعضاء نقابات مهنية (بخاصة نقابات المحامين والمهندسين والأطباء) لضرب مؤيدى مصر وسوريا داخل الأردن. غير أن منظمة التحرير الفلسطينية هى التى شعرت بألم الضربة فوراً، وكان مكتبها فى بيروت أول جهة أبلغت الصحف بتفاصيل الاعتقالات. (٢٢٣)

وكان واضحاً أن منسوب التوتر بين السلطات الأردنية والمنظمة آخذ فى الارتفاع، وحتى بداية أيار/مايو لم يحدث أى تقدم فى الموضوعات الرئيسية أو فى موضوع الخلاف منذ توقيع اتفاق آذار/مارس. فبعد أن رفضت الحكومة الأردنية مطلب منظمة التحرير الفلسطينية بتطبيق التجنيد الإلزامى للفلسطينيين فى الأردن لصالح جيش تحرير فلسطين، اشتكى الشقيرى من أن الحكومة الأردنية لم توافق على ذلك، ثم وافقت الحكومة على مواصلة دراسة الموضوع. لكن ما إن بدأت المباحثات مع المنظمة بهذا الشأن، حتى اتضح سريعاً أن النظام الأردنى غير مستعد لتجنيد آلاف الفلسطينيين فى الجيش الأردنى، فى إطار خطة التجنيد الإلزامى. وقد برر وصفى التل موقف حكومته بدواع اقتصادية، ولم يمسّ بطبيعة الحال هذه

المسألة المؤثرة المتعلقة بضم فلسطينيين إلى الجيش الأردنى، بخاصة أن النظام الأردنى حرص فى هذه الفترة على أن يزعم مراراً أن جيش الأردن هو جيش تحرير فلسطين الحقيقى، خصوصا أن الحقائق تقول: إن كثيراً من الفلسطينيين يخدمون فيه.

وقررت الحكومة ألا تتخذ موقفاً متساهلاً سواء إزاء منظمة التحرير الفلسطينية أو ضد أعضاء فى أحزاب المعارضة مصدر التأييد المحتمل للمنظمة. فاحتمال أن ينخرط أعضاء هذه الأحزاب بهذه الصورة أو بأخرى فى نشاط المنظمة كان متوقعاً سلفاً من قبل الحكومة. وكان أحد مبرراتها الرئيسية لرفض مطلب المنظمة بشأن "التنظيم الشعبى الفلسطيني"، والدافع الرئيسى وراء حملة اعتقالات نيسان/ابريل.

على أن وصفى التل عقد فى السابع من أيار/مايو عام ١٩٦٦ مؤتمراً صحفياً كرس معظم وقته لتناول مسألة أعضاء أحزاب المعارضة المعتقلين. وقد بدا التل كمن لا يعف عن قمع المعارضة، ولا يبالى باستخدام سياسات البطش، بعد أن عاد من قبل إلى رئاسة الوزارة بالإعلان عن صفحة جديدة مع المعارضة، تجلت فى العفو العام الذى أعلنه، والحريق العلنى الذى أضرمه فى ملفات وكالة المخابرات العامة (١٢٤). ومع ذلك، شعر التل بضرورة تفسير الخطوات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة، وأقر باعتقال مائتى شخص، وهو رقم أضخم بكثير مما أعلن عنه الأردنيون من قبل. لكنه فسر ذلك ببساطة بأن المعتقلين تجاوزوا قواعد اللعبة، فالنظام الأردنى يطبق إجراء العفو العام، وهو إجراء ديمقراطى حقيقى يتيح حرية الرأى فى إطار القانون والنظام، لكن فرقاً معينة بدأت تعمل "من تلقاء نفسها" بما يخالف "القانون ومبادئ العفو". واتهم التل أعضاء "الأحزاب الهدامة" بالعمل بطريقة تخالف

"أخلاقياتنا الدينية والقومية"، بل أضاف أنهم لم يُعتقلوا بسبب آرائهم، ولكن لأنهم حاولوا تحقيق أفكارهم "بوسائل غير أخلاقية وبالمخالفة للقانون". وأكد النّل قائلاً: "ولعله من الواضح لنا جميعاً أن الوسائل غير الأخلاقية تؤدى بالضرورة إلى الوصول إلى نهايات غير أخلاقية". ففى الوقت الذى يقف فيه العالم العربى يقظاً إزاء "الغزو الصهيوني"، يضطر العرب للتصارع، بسبب نشاط رجال الأحزاب، مع الغزو الأيديولوجى الذى يضر بقدرتهم على الصمود لأنهم يريدون تقسيمنا إلى طبقات وطوائف، وفرق، لكى ينشروا الضعف والشك فى صفوفنا".

وكانت تصريحات النّل عن "النشاط الهدام" لأعضاء الأحزاب موجهة فى الأساس، وبكل وضوح، إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بخاصة بعد أن خرج الشقيرى يدافع عن المعتقلين. لكن النّل استمر فى تكتيكاته الهادفة إلى تفادى الصدام المباشر مع المنظمة قبل الأوان. وكان من المريح فى البداية أن يتم الانقضاض على عنصر مثل الأحزاب التى تشق الصف، وهى طريقة التفكير نفسها التى كانت شائعة فى نظام عبد الناصر الذى نجح على مدار سنوات طويلة فى أن يخرب صورة الأحزاب.

وكانت تصريحات النّل تؤكد مجدداً رؤيته، ورؤية النظام الأردنى؛ إذ لم يريا أى مجال لنشاط معارض حقيقى داخل المنظومة السياسية الأردنية. كما أن التصريحات التى صدرت والاعتقالات التى نفذت، أوضحت لمنظمة التحرير الفلسطينية أن نشاطها أو أى نشاط سياسى آخر داخل المملكة الأردنية غيرُ مقبول، وموقف الحكومة حازم بهذا الشأن. فعندما أرسلت نقابة المحامين الأردنيين برسالة شاكية إلى وصفى النّل بسبب الاعتقالات، طلب من شفيق أرشيدات رئيس النقابة والمعارض القديم، المتعاطف مع منظمة التحرير

الفلسطينية، أن يأخذ رسالته معه، بل أبدى تحفظه على محتواها. ورفض أرشيدات، واندلع بينهما صراع حاد، على أن بوادر التمزق القريب لم تتجلّ في مجهودات حكومة النّل، لضرب أي نفوذ للمنظمة في الأردن فحسب، بل كذلك في محاولات الحكومة توسيع نفوذها داخل المنظمة من خلال دفع فلسطينيين من الأردن إلى صفوفها (١٢٥).

واستعداداً للانتخابات المقرر عقدها للمجلس الوطني الفلسطيني، حدد الشقيري أنه سيخصص للفلسطينيين من الأردن ستين مقعداً من مائة وخمسين. ولكن وصفي النّل حمل على ذلك؛ إذ كيف لا يكون للفلسطينيين الأردنيين، وهم أغلب الفلسطينيين، أغلبية مشابهة في المجلس الوطني؟ غير أن الشقيري لم يقبل، بحجة أنه لا يحق لشخص من خارج منظمة التحرير الفلسطينية أن يتدخل في شئونها الداخلية.

ولكن مع رفض المنظمة محاولات الحكومة الأردنية أن تجد لنفسها نفوذاً في داخلها، طمحت المنظمة إلى أن توفر لنفسها حرية الحركة داخل الأردن. وفي الاجتماع الثالث للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في غزة في آذار/مارس ١٩٦٦، جاءت المطالبة بحرية الحركة للفلسطينيين، على رأس القرارات السياسية للمجلس، وقيل في هذه القرارات إن المنظمة "لن تعارض في الوطن العربي إلا من يقف في وجه حريتها في الحركة". أكدت القرارات أيضا أن عمليات الاعتقالات والنفي، والعنف ضد العناصر القومية الفلسطينية، التي تتزايد في أماكن تجمع الفلسطينيين، والمقصود الأردن، هي وقوفٌ في وجه الحركة من هذا النوع. ولذلك، فإن المنظمة تطالب بالإفراج فوراً عن "السجناء القوميين"، وتطالب الأردن بالاستجابة لكل المطالب التي قدمها الشقيري من قبل(١٢٦).

وقد اتهم الشقيرى بأنه تخطى الشكوى، وتقدم بمواجهة حقيقية منذ أن اتصل برجال الأحزاب المحظورة منذ عام ١٩٥٧، وتلك التحزبات والجماعات المؤيدة للمنظمات الفدائية، وبدأ ينزع إلى التآمر والهدم (١٢٧). وكان حضور عدد كبير من أعضاء هذه الأحزاب المحظورة بدعوة من أحمد الشقيرى تأكيداً لهذا الاتهام. كما أن العداء للأردن الذى انعكست آثاره واضحة فى المؤتمر الوطنى الفلسطينى الذى عقد فى غزة فى أواخر أيار/مايو عام ١٩٦٦. وذلك التحالف الذى بدا فى المؤتمر واضحاً بين المنظمة وأعداء النظام الأردنى من أعضاء الأحزاب المحظورة، بشر بالقطيعة بين الأردن والمنظمة. لقد شكا وصفى التل من أن الشقيرى أضاف فى غزة من هؤلاء إلى المجلس الوطنى الفلسطينى بدون إذن من أحد، وحول المؤتمر إلى اجتماع هجوم، واتهامات، وضغائن حزبية، وشق للصف العربى. وأكد التل أن الشقيرى حول المؤتمر إلى تظاهرة حزبية لمجموعة من الغوغاء، بدلاً من أن يكون تظاهرة لفلسطين، وذهب إلى أن مخططات أعضاء الأحزاب التى تعمل ضد النظام الأردنى هى التى "فتحت أبواق الشقيرى الجنونية".

ووجه للشقيرى اتهاماً بأنه أقام فى مؤتمر غزة تنظيماً سريا من أعضاء تلك الأحزاب، هدفه العمل داخل الأردن على إسقاط نظام الحكم. وأوضح التل أن الأمور وصلت إلى حد أن مصلحة فلسطين ومشكلتها، ومصلحة الشقيرى نفسه، اضطرته الى إغلاق الطريق أمام نشطاء الأحزاب فى الأردن. ويصعب التصديق أن التل توقع أن يقنع كثيرين بهذا الزعم القائل بأن الإجراءات الأردنية ضد مؤيدى منظمة التحرير الفلسطينية كانت من أجل الشقيرى نفسه، لكن يبدو أنه لم يكن هناك حدود لتزييف الحقائق، بهدف تبرير الإجراءات

الأردنية ضد فلسطين فى عيون السكان الفلسطينيين المقيمين فى الدولة، حتى لا يصبح الأمر خطراً محدقاً بالسلطة الأردنية.

وبعد عدة أيام من انتهاء المؤتمر فى غزة، بدأ الشقيرى هجوماً جديداً على الأردن. ففى التاسع من حزيران/يونيو عام ١٩٦٦، وفى خطابه أمام وحدات لجيش التحرير الفلسطينى فى سوريا، اتهم الشقيرى الأردن بأنها لا تنفذ ولو جزءاً صغيراً من اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية. واشتكى من أن الملك حسين رفض أن يستقبله لمحادثته حول الاعتقالات التى تمت فى الأردن. وصمم الشقيرى على حق المنظمة فى التدخل فى أى مكان فى العالم لصالح الفلسطينيين؛ لأن المنظمة مسئولة، بحسب قوله، عن كل الفلسطينيين. هذا المطلب الذى تبنته منظمة التحرير الفلسطينية بحق التدخل فى الشئون الداخلية الأردنية، وفى المجال المؤثر الخاص بالأمن الداخلى للمملكة، ووقوفها العلنى إلى جوار المعارضة الأردنية، أثار الحكومة، وأنتج ردود فعل عنيفة من قبل الملك حسين (١٢٨).

وقد رفض الملك بحزم، فى خطاب ألقاه فى عجلون فى الرابع عشر من حزيران/يونيو ١٩٦٦، تلك المحاولات التى يبذلها قادة منظمة التحرير الفلسطينية ليجعلوا من أنفسهم أوصياء على مملكته. وحذر من أية عملية غير محسوبة تعرض الجبهة الأردنية للعدوان قبل أن يستكمل الأردن استعداداته طبقاً لقراءات القيادة العربية الموحدة. وأوضح أن "كل يد شريرة ترفع ضد هذا البلد الموحد المناضل سنقطعها"، وأن "كل عين تنظر إلينا نظرة كراهية سنخرقها". وأعلن أنه لا يوجد بصيص من أمل فى أن تتعاون الأردن مع منظمة التحرير(١٢٩). ووجه رسالة إلى عبد الناصر فى الرابع عشر من تموز/يوليو يفيد بأنه بالنظر إلى انحراف منظمة التحرير الفلسطينية عن

الغرض الذى أنشئت من أجله، فإنه من المحال أن يتعاون معها. وكان الملك قد قيم تقييماً صحيحاً بأن عبد الناصر عزم نهائيا على إنهاء جو القمة العربية الذى كان يعنى إصابة العلاقات بين مصر وكل من سوريا والأردن بالسوء، ولكنه كان يرى نفعاً من تقويض أركان النظام الأردنى. ورأت القيادة الأردنية خطاب عبد الناصر فى الثانى والعشرين من تموز/يوليو عام ١٩٦٦ نقطة تحول فى موقفه من الأردن(١٢٩*).

ووصل إلى النظام خبر قاطع بخصوص النشاط المدمر الذى تقوم به المنظمة فى سوريا وفى الأردن، إضافة إلى محاولة المنظمة اختراق الجيش الأردنى. واستنتجت الدوائر السياسية فى الأردن أن المنظمة تقصد إقامة "دولة فلسطينية" على مراحل فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقضى المرحلة الأولى بأن يتولى المجلس الوطنى انتخاب حكومة ترعى الشئون الداخلية فى الضفة والقطاع، وفى المرحلة الأخرى تحاول هذه الحكومة إلغاء ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وتعلن عن قيام "دولة فلسطينية" مستقلة. وكان على الملك حسين أن يختار أقل الضررين: أن يوفق سياسته مع الالتحاق بـــ"المعسكر الثوري"؛ وهو ما يعنى الاستسلام لإملاءات عبد الناصر والشقيرى فيما يتعلق بالكيان الفلسطينى بكل ما يحمله ذلك من مخاطر على نظامه، أو محو المنظمة تماماً من الأردن، مع كل العلم بأن ذلك كان سيؤدى إلى محاولات متزايدة لتقويض وجوده وهزيمته فى النهاية. وبسبب اعتقاده بأنه يمكنه الاعتماد على ولاء جيشه، وقوات الأمن ووكالة المخابرات الأردنية، اختار الحل الثانى.

وباشر الشقيرى – الذى اعتمد على عبد الناصر – حملةً دعائية لاذعة، وضعت علامات استفهام على وحدة المملكة وحقها فى البقاء. وأجابت

الحكومة الأردنية بهجوم معاكس مكثف على شخص الشقيرى. وبعد قرار عبد الناصر بعدم المشاركة فى القمة العربية، خطا الشقيرى خطوة جديدة فى حملته ضد النظام الأردنى، فى حين أعطت نشاطات فتح التى انطلقت من الأراضى السورية والأردنية، دفعة للحملة، بخاصة أنها حظيت بمساندة قوية من سكان الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك أن الهجمة الإسرائيلية على قرية السموع فى الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٦، ألقت مزيداً من التدهور فى العلاقات بين الأردن وفتح والمنظمة ومصر. وقد أدت إلى مزيد من الهياج بين سكان الضفة الغربية، وأصبحت الحالة فى نابلس من الخطورة، حتى إنه كان على الجيش أن يتدخل للمرة الأولى فى الحادى والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر.

وكانت التظاهرات تزداد شدة بفعل إذاعات مثيرة للهياج صادرة من قبل المنظمة ودمشق والقاهرة بهدف تشجيع انتفاضة مدنية يتورط الجيش فيها. وعلى أية حال، يجب تأكيد أن معظم المتظاهرين كانوا طلاباً فى المدارس العليا، يصحبهم أحيانا سكان من مخيمات اللاجئين، ومعظم العامة الذين ساندوا المتظاهرين. واستمر الهياج فى الضفة الغربية حتى أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ (١٣٠).

وأكد الشقيرى أن قوة دفاعية على الحدود كان من الممكن أن ترد الهجوم على السموع، فى حين أكدت مصر وسوريا والعراق أن القوات العربية الموحدة يجب أن تتمركز على أرض الأردن. واتهم عبد الناصر الملك حسين بأنه على "استعداد لبيع الأمة العربية"، ودعا الرئيس السورى إلى الإطاحة بالحكومة الأردنية وخلع الملك عن العرش؛ لأن "تحرير الأردن يعنى تحرير فلسطين". وانهمر نهر من الدعاية المضادة للملك حسين من مصر. أما

عبد الناصر الذى لم يكن ليسمح للمنظمة بأن تُصنعّد من غاراتها ضد إسرائيل، أرسل إرهابيين للهجوم على أهداف فى عمّان والقدس ومدن أردنية أخرى.

وفى الثالث من كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، أغلقت مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية فى القدس، وألقى القبض على موظفيها. ومنذئذ اتخذت المكاتب الرئيسية للمنظمة مقرا لها فى القاهرة (١٣١). وسحبت الأردن الاعتراف الرسمى بالمنظمة "تحت قيادتها (آنذاك)". وعلى أساس أن هدفها الرئيسى أصبح الإطاحة بالحكومة الأردنية، وأن وظيفتها أن تكون جيشاً للخدمة السرية المصرية. وفسدت العلاقات بين عبد الناصر والملك حسين، واستدعى السفير الأردنى من القاهرة.

على أن وصفى التل حاول أن يجعل الهجوم على قرية السموع يبدو وكأنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الأردن، وكأنه شؤم على إسرائيل. إن حساباته بالنسبة إلى الغارة ضخمت فى حجم القوة الإسرائيلية. وذكر أن عدد القتلى الإسرائيليين بلغ خمسة وثلاثين قتيلاً، فى حين كان الرقم الحقيقى قتيلاً واحداً. وقدمت خدمة عسكرية إجبارية، وعلى الرغم من أنها تخدم غرضاً آخر، فإنها يمكن على الأقل أن تحفظ عدداً كبيراً من الشبان من التسكع فى الشوارع. ولكى يحفظوا جانبهم فى الحرب الدعائية، استدار الأردنيون إلى عبد الناصر باتهامات مضادة، مفادها أن مصر تتلقى الحماية من قوات الأمم المتحدة، فى حين أن قواتها العسكرية متورطة فى اليمن، وأن مصر وسوريا جعلا الأمر سهلاً على إسرائيل التى علمت أنه ليس هناك خطر لو أنها حاربت فى جبهات أخرى، فاستدارت إلى الأردن. وذكّر الملك حسين مصر ولبنان بأنهما منعتا الفدائيين الفلسطينيين من أن يعملوا من أراضيهما حتى لا تثيرا حرباً قبل الأوان. وفضلاً عن ذلك، استخدم التل بلاغته، وذهب بعيداً لكى يبرهن على

شجاعته وصموده واستعداده لأن يضحى من أجل قضية فلسطين المقدسة. وبتهور، وعد بأن تواجه الأردن كل معركة "فرضت علينا، وسوف نحارب إذا كان ذلك ضروريا بأسناننا وأيدينا"(١٣٢).

الشقيرى ومنظمته فى الميزان

إعلان الشقيرى بأن منظمته هى السلطة الشرعية التى تمثل عزيمة الشعب الفلسطينى لم تكن حقيقة واقعة. لقد كان ظهور فتح تعبيرا عن الصراع بين جيلين فى المجال السياسى، كل له مفاهيمه السياسية الخاصة. وبالنسبة إلى الفجوة التى بينهما، والتى لم يكن من الممكن تخطيها، كان لا بد من أن يرحل أحدهما عن المشهد السياسى. (١٣٣)

كان ظهور الجيل الجديد عاملا طبيعيا بيولوجيا، لم يكن يعانى من ضغط الفشل الذى عانت منه القيادة القديمة، وكانت كما وصفها لطف غنطوس – رئيس اتحاد الطلبة الفلسطينيين فى أوائل الستينيات – تمثل الجيل الذى عصفت به النكبة، وتتمثل فى المفتى ورفاقه من قادة الهيئة العربية العليا، وحكومة عموم فلسطين، وهم جيل الهزيمة. وفى حين أفلست حكومة عموم فلسطين، كان عامة الشعب منشغلين بالبحث عن القوت، وكانت الطبقة البرجوازية من الفلسطينيين مشغولة بمنافعها الذاتية، واكتفت بالصراع الكلامى لاستعادة فلسطين. بيد أنه فى تلك الأثناء ظهرت برجوازية صغيرة مثقفة بدأت العمل الوطنى.

على أن هناك من يفرق بين جيل الهزيمة، وجيل الانتقام (صبحى ياسين، ونيقولا الدر، وناصر الدين النشاشيبي)، وكان هؤلاء يتميزون بتفهمهم الحقيقى للقضية. غير أن هذا الجيل – فى رأى ناجى علوش – لم يكن ثوريا

بما يكفى. وذلك الفارق فى وجهة النظر بين الجيل الجديد وجيل الآباء تحول إلى خلاف بين الأجيال، فى رأى هاركابى، ولكنه فى رأى المؤلف لم يكن صراعا بين الأجيال بقدر ما كان صراعا بين أفكار. إنه الخلاف بين جيل أعطى كل ما لديه، وجيل آخر فى سبيله إلى العطاء. ولكن ما يهمنا فى هذا الصدد أن الجيل الأول لم يتوقف عن العمل، فى الوقت الذى كان يرفض فيه الاعتراف بقدرة الجيل الجديد على العمل، ويجاهد من أجل إبقائه تحت جناحه الذى تساقط ريشه. وهذا الإنكار لقدرة الجيل الجديد يؤدى إلى صدام عناصره مع رجال الجيل القديم الذى يراهم فاشلين، خائنين للقضية، يحاولون إخفاء فشلهم تحت شعارات مختلفة، وأعلن الحرب عليهم. ولذلك فإن الجيل القديم لم يتم إبعاده إلا بعد صراع.

وقد يكون هناك عامل اقتصادى قد أثر فى الجيل الجديد، ألا وهو الذى تجلى فى أنه بعد أن كان من السهل على الأيدى العاملة الفلسطينية الماهرة، فى الفترة الأولى الحصول على عمل فى دول النفط، زادت بعد ذلك نسبة المتعلمين والفنيين من أبناء تلك البلاد، فحلوا محل الفلسطينيين. وهكذا أصبح حديثو التخرج يجدون صعوبة متزايدة فى الحصول على عمل مقارنة بما كان عليه الحال منذ عشر سنوات بسبب قوة المنافسة على شغل مراكز حملة المؤهلات العليا فى كل مكان فى الوطن العربى. فى حين يعد الفلسطينى غريبا يمكن التخلص منه، أو يعد نازحا ينبغى أن تحل محله أيد عاملة محلية، متى توافرت، وشيئا فشيئا يجد صعوبة كبيرة فى الحصول على تصريح للعمل أو تجديده. إن صعوبة إيجاد عمل أطلعت الجيل الجديد على وضعه بصورة تراجيدية، وأصبح التحرير أمرا ثقيلا على الفرد، إضافة إلى شعوره بالمرارة تجاه الدول العربية التى منعته من العمل لديها.

وعلى الرغم من أن زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، كان أغلبهم من عائلات الجيل السابق فى القيادة الفلسطينية، فإنهم كانوا خاضعين لضغط الجيل الجديد، وكامتداد لهم نشأ من طبقة اجتماعية أقل جيل من الزعماء الجدد للمنظمات النشطة كفتح ومنظمات فدائية أخرى. وقد حدث تبادل للمواقع، وظهر الجيل الجديد الثورى قبل حرب عام ١٩٦٧، ولكن الحرب كانت عاملا حافزا له، وقد تجلى الأمر بصورة واضحة فى إبعاد الشقيرى، وبعد ذلك فى تغيير أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى الرابع (تموز/يوليو ١٩٦٨). (١٣٤)

ويرى كاتب هذه السطور أن قيادة الجيل الجديد خرجت من قلب القيادة القديمة، كما يرى أن أحمد الشقيرى قدر له أن يكون قنطرة أو حلقة الوصل بين الجيلين، ولكن كان له موقف نقدى من القيادة الأولى، وهو مما جعله أهلا لأن يكون على رأس الجيل الجديد فى المرحلة الانتقالية بين الجيلين؛ لأنه كان يحمل قدرا من ملامح الظاهرة القديمة، وكثيرا من تطلعات كانت تجيش فى صدور أبناء الجيل الجديد، وقُدّر له أن يكون ضحية نقد الجيلين إلى جانب عوامل أخرى تتصل بالمحيط العربى، ونشأة المنظمة فى أحضان جامعة الدول العربية، والعلاقات العربية – العربية.

ومنذ البداية كانت هناك عواصف من النقد حول جهوده وجولاته فى سبيل الإعداد للمؤتمر الفلسطينى الأول، وبصفة خاصة كانت الهيئة العربية العليا لفلسطين شديدة فى نقدها، وكان يقودها وقتئذ الحاج أمين الحسينى الذى كان يعيش فى بيروت. ومهما كانت أسباب عداء الهيئة العربية العليا، فإنه فى حال الانتهاء من القمة العربية الأولى، أصدرت الهيئة بيانات تنتقد فيها منظمة الشقيرى التى كان يجرى التخطيط لها نقدا شديدا. واختلفت آراء الجماعات العربية العامة حول هذا الكيان الجديد، وبقيت الأغلبية تعارض أية محاولة تتم

لفصل فلسطين عن القضية العربية الأكبر. ولكن منذ أن كانت عملية إنشاء المنظمة تلقى المساندة من قبل الدول العربية ومنها مصر، فقد تغلب الاتجاه المؤيد. وفى الخامس عشر من آذار/مارس ١٩٦٤ صدر بيان مشترك عن حركة القوميين العرب، وجبهة تحرير فلسطين (طريق العودة) والشبان الفلسطينيون العرب فى لبنان، يطالب بأن يكون الكيان ثوريا، وأن يقود الفلسطينيين من كل الأقطار العربية إلى النضال من أجل التحرير، وأن يركز عناصر للممارسة الديمقراطية. والحق لقد كانت حركة القوميين العرب منذ نشأتها على يدى جورج حبش ووديع حداد، واحدة من التشكيلات الأكثر نفوذا وتأثيرا فى الفكرة العربية العامة، وكانت مساندتها للمنظمة الفلسطينية الجديدة تمثل أهمية خاصة. (١٣٥)

وهناك من يقول إن الأسباب التى أدت إلى سقوط الشقيرى تكمن فى الأسلوب الذى اعتمده فى إدارته للمنظمة الوليدة. وكان فشله فى المجالات نفسها التى أراد أن يجعل منها أساسا لتمثيل الفلسطينيين. وفى المقام الأول تناقض تأكيد الشقيرى بأن "المنظمة تمثل عزيمة الفلسطينيين" مع حقيقة سياسته. لقد كان فى الحقيقة أكثر اهتماما بتأكيد وضعه بوصفه قائدا من اهتمامه بالتركيب النيابى للمنظمة أو حتى اهتمامه بشعبيته شخصيا. لقد هاجم حركة فتح ونشاطها، حتى وقت أن كانت تتلقى مساعدة كبيرة من الفلسطينيين.

وقد أنكر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت بالفعل فى الثالث من كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥ أية صلات بين المنظمة وأعمال فتح داخل إسرائيل. وادعى الشقيرى والمتحدثون باسم المنظمة أن الأعمال الفردية المحدودة التى كانت فتح تنفذها لا تحمل أية فائدة لقضية فلسطين، وأن هذه الأعمال من شأنها أن تورط العرب فى حرب تأتى فى الوقت غير المناسب

لهم. وقد حاول الشقيرى فى لقائه مع زعماء فتح فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ أن يحثهم على التوقف عن نشاطهم التخريبى، وبدلا من ذلك الالتحاق بالإطار الذى تعمل فيه المنظمة سياسيا وعسكريا. وقد رفضت قيادة فتح ذلك، وعبرت عن استعدادها للتعاون على العمل الفدائى مع منظمة التحرير، من خلال الإبقاء على مختلف أنشطة كل منهما، ومن خلال إمداد فصائل المنظمة العسكرية بعناصر فدائية من فتح.

وقد رأى زعماء فتح بالفعل فى أنفسهم بديلا لقيادة المنظمة فى حال زوالها، وقاموا بمحاولات من أجل قيادة الفلسطينيين. ولتحقيق هذا الغرض وجهت فتح مذكرة إلى المجلس الوطنى الفلسطينى الثانى، وزعت على نطاق واسع، هاجمت فيها تكوين المنظمة، وأكدت العمل الفدائى. ثم وجهت فتح رسالة إلى مؤتمر القمة العربى الثالث شددت فيها على أن النقاء فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يحدث فى ميدان المعركة، وليس فى المكاتب أو المؤتمرات. وبكلمات أخرى يجب أن تصبح المنظمة تنظيما فدائيا. وأكدت فتح أنها – على العكس من المنظمة – تتمتع بالاستقلال وحرية العمل فى الميدان الفلسطينى. وفى مذكرة لها وجهت إلى المؤتمر الوطنى الفلسطينى الثانى، ناقشت فتح تكوين منظمة التحرير، واقترحت ضم خمسين عضوا يأتى ثلثاهما على الأقل من قيادات التنظيمات الشعبية. وفى رسالتها إلى مؤتمر القمة العربى الثالث، ادعت أن مدخل فتح إلى المنظمة كان سلبيا فى أول الأمر، ولكن الوقت أثبت أن المنظمة ورثت التناقضات القائمة فى المحيط العربى. ويمكن لفتح أن تعدل من موقفها لو أن المنظمة تبنت النضال العسكرى بوصفه استراتيجية لها. وفى رسالة إلى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية (آذار/مارس ١٩٦٦) التمست فتح السماح لها "بالعمل من كل الأراضى

العربية"، وأن تقدم لها الأسلحة، ويرفع الحظر عن توزيع نشراتها وبياناتها؛ وهو الأمر الذى كان مطبقا فى معظم البلاد العربية.(١٣٦)

والحق لقد دار حوار ساخن داخل فتح حول ما إذا كان من الأفضل دعوة منظمة التحرير للقيادة، بعد تبنى النضال العسكرى. وقد رغب البعض فى الانتظار حتى تصير فتح حركة جماهيرية قبل استخدام هذا التكتيك؛ رأنهم كانوا يتوجسون خيفة من أن يتحد العالم العربى ضدهم. غير أن عرفات وحده هو الذى كان مستعدا للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها شريكا مساويا، وهذا وقع فى تضاد مع رؤية عبد الناصر للمنظمة التى كان يجب أن تتحكم فى كل الفلسطينيين وتوجههم نحو السير فى ركاب السياسة المصرية.(١٣٧)

ولم يعمل الشقيرى فقط وزير خارجية أو رئيس وزراء، ولكن عمل رئيس دولة تركزت السلطة التنفيذية فى يده. ولتبرير الأسلوب الدكتاتورى الذى أدار به المنظمة، ادعى أن فرض الدكتاتورية على الشعب الفلسطينى لم يكن الطريق الوحيد المتاح أمامه فحسب، وإنما كان أيضا موافقا عليه من قبل الجماهير العربية والفلسطينية على حد سواء. لقد اتخذ قرارات مهمة بدون مناقشة اللجنة التنفيذية. وفى الثانى من تموز/يوليو ١٩٦٤ أدلى الشقيرى ببيان أوضح فيه أن مملكة الأردن بما فى ذلك الجزء الممتد على الضفة الشرقية لنهر الأردن جزء من فلسطين. وقد رفضت الجماعات التى كانت تسيطر على المنظمة هذا الزعم فى عام ١٩٦٩، ولكن الدكتور فايز صايغ بادر وقت إدلاء الشقيرى بالبيان إلى السؤال – وهو عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة – عن حق الشقيرى فى أن يصدر مثل هذه البيانات باسم منظمة التحرير الفلسطينية بدون مناقشة مسبقة فى لجنتها التنفيذية. وكانت هذه المشاحنة بين الشقيرى وصايغ

أولى المشكلات التى نشبت بين قيادة المنظمة والشقيرى خلال السنوات الثلاث اللاحقة. (١٣٨)

لقد أدار الشقيرى منظمة التحرير الفلسطينية وكأنها منظمته الخاصة، وأكد الإنجازات الهامشية الرائعة فى الوقت نفسه؛ مثل فتح مكاتب للمنظمة فى أقطار مختلفة، عربية وغير عربية، وإيفاد الوفود إلى تلك الأقطار. ونتيجة لسلوك الشقيرى، عملت منظمته فى ظل استحان بناء بنر بيروقراطى. ولذلك، فإن الشقيرى فشل فى بناء الأجهزة التى تمنح المنظمة قاعدة شعبية عريضة تكون مبررا لتأكيده أن المنظمة مثلت كل الفلسطينيين. (١٣٩)

لقد كان معظم الذين حضروا المؤتمر الوطنى الفلسطينى الأول معتدلين أو محافظين، مع قليل من التعاطف مع روح الثورة التى أيدها فلسطينيون. وقد عمد الشقيرى إلى أن تكون محافظة؛ وهو مما أدى إلى ظهور انتقادات بأن منظمة التحرير الفلسطينية كان من المنتظر أن تصبح "فقـط كيـانا للدعاية ويـدون أى معنى ثورى". (١٤٠)

كان التنظيم الشعبى الفلسطينى الإطار التنظيمى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد جاء فى قانون التنظيم الشعبى الذى وافق عليه المؤتمر الوطنى الفلسطينى الثانى أن الهدف منه هو إبراز الكيان الفلسطينى فى أوسع وعى حسى للفلسطينيين ببناء "القاعدة الشعبية الفلسطينية". وفى إطار عمل التنظيم الشعبى الفلسطينى، تقام النقابات، والتنظيمات التى تمثل الفئات الاجتماعية والطلابية، ويجب أن يستند التنظيم الشعبى الفلسطينى إلى أعضاء إيجابيين فى منظمة التحرير الفلسطينية، ويجب تأسيسه عن طريق الانتخابات على المستويات الإقليمية والمحلية، والمؤتمر الوطنى والمؤتمر الشعبى الأعلى. وفى الأردن بدئ فى تكوين التنظيم الشعبى فى شباط/فبراير ١٩٦٥

قبل التوصل إلى اتفاق بين المنظمة والأردن على النمط الذى يحدد أبعاد نشاط المنظمة فى المملكة الأردنية. وبدأ رؤساء إدارة المنظمة الخاصة بالتنظيم الشعبى حملة دعاية فى الضفة الغربية ومخيمات اللاجئين لنشر فكرة المنظمة ونشاطها والتجنيد لتنفيذ خططه. وكان فيصل الحسينى على رأس الحملة، فأقيمت لجان تحضيرية فى المدن ومخيمات اللاجئين لتأسيس التنظيم الشعبى.

وفى أعقاب الأزمة بين المنظمة والأردن فى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، تعثر هذا النشاط، ولكن فيصل الحسينى كان قد بدأ بالفعل فى التجنيد التطوعى لتكوين منظمة تحرير سرية فلسطينية فى الضفة الغربية. وكانت وكالة المخابرات الأردنية على علم بكل هذه الأنشطة، وبدأت تراقبها من أماكن مجهولة. ثم تجدد العمل من أجل بناء التنظيم الشعبى بعد اتفاقية أول آذار/مارس ١٩٦٦، بين المنظمة والحكومة الأردنية، ولكن هذا النشاط توقف فى حزيران/يونيو عام ١٩٦٦. ولم يسمح حزب البعث فى سوريا، كما لم تسمح الحكومة اللبنانية، بأى نشاط لإقامة التنظيم الشعبى على أرضهما. وبذلك يكون قطاع غزة هو المجال الوحيد الذى أمكن للمنظمة إقامة التنظيم الشعبى فيه بدون تدخل معاد. وكانت المحاولات قد بدأت، ولكن ببطء، وبدون حماس بين السكان.

لقد كان السكان فى قطاع غزة أقل إدراكا فى المجال السياسى، وأقل انخراطا فى عمل المنظمة مقارنة بما كان فى الضفة الغربية. بل إن سكان القطاع كانوا حتى ذلك الوقت يرون فى منظمة التحرير الفلسطينية تنظيما آخر مشابها للاتحاد القومى. وهؤلاء الذين التحقوا وقتئذ بالمنظمة كانوا بصفة أساسية نشطين حزبيين من حركة القوميين العرب، والشيوعيين، والبعثيين، الذين رغبوا فى احتلال مواقع نفوذ فى التنظيم الشعبى، وفتح التسجيل

للعضوية النشطة فى منظمة التحرير فى قطاع غزة فى العشرين من شباط/فبراير ١٩٦٥. وجاء فى تقرير للشقيرى قدم إلى المجلس الوطنى الفلسطينى الثالث (حزيران/يونيو ١٩٦٦) أن خمسة عشر ألفا من الرجال وألفين اثنين من النساء سجلوا للعضوية من إجمالى نحو أربعمائة ألف من السكان.

ومع ذلك، فإن التنظيم الشعبى الفلسطينى لم يعمل فى المجال الشعبى. لقد تفجرت النزاعات بين رؤساء التنظيمات نفسها وسكرتارية التنظيم الشعبى الفلسطينى ومدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى غزة. وثار نزاع حاد بخاصة فى الانعقاد الأول للمكتب الوطنى، نتيجة انتقادات الدكتور حيدر عبد الشافى، السكرتير العام للتنظيم الشعبى، فيما يتعلق بحضور ممثلين عن دائرة البحث الجنائى التابعة للشرطة اجتماعات التنظيم الشعبى. وكنتيجة لذلك، أبعد رئيس دائرة التنظيم الشعبى التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية أعضاء المكتب، وعيّن آخرين مكانهم. ورغم هذا كان عمل التنظيم الشعبى مجمدا حتى قبل أن يبدأ نشاطه.

لقد فشل الشقيرى فى محاولاته إدخال الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين، واتحاد العمال الفلسطينيين، فى دائرة نشاط التنظيم الشعبى؛ لأن النشطين فى حركة القوميين العرب وفتح، كانوا يسيطرون على هذه الاتحادات. ويمكن تأكيد أن الطلاب الفلسطينيين، وهؤلاء الذين كانوا يدرسون فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، انحدروا نحو فتح والمنظمات الفدائية التى أجروا اتصالات بها، والتى جمعوا لها الأموال. وقد سيطرت فتح على فرع اتحاد الطلبة الفلسطينيين فى ألمانيا. (١٤١)

وإذا كان الشقيرى قد انتُقد لأسلوبه فى القيادة وسياساته، فإن الأهم انتقاده بفقدان الشعبية نتيجة تشدده فى التعامل مع الآخرين، فى حين يبدو مطيعا للأوامر التى تصدر إليه من القاهرة، بدون توجيه سؤال واحد حولها، وهو مما أدى إلى معارك سياسية وأيديولوجية حادة داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. وقد عُبر عن هذه الحال فى سيل متدفق من الانتقادات الموجهة للمنظمة من قبل سوريـــا. لقد كان النظام السورى بشكل خاص غير سعيد بالروابط القوية للمنظمة مع مصر، ومن هذا المنطلق اتهم المسئولون السوريون عبد الناصر وقيادة المنظمة بأنهم أتلفوا "فعالية منظمة التحرير الفلسطينية واستقلاليتها". (١٤٢) وينسب إلى فتح إعلان جاء فيه : "لن نقبل كيانا يُمنح لنا، بل كيانا الذى نصنعه بأيدينا" (١٤٣)

وكان الفشل فى إدارة انتخابات المجلس الوطنى الفلسطينى أمرا له مغزاه؛ إذ وعد الشقيرى أثناء عقد المؤتمر الوطنى الفلسطينى الثانى بأن يكون المؤتمر عن طريق الانتخاب، ولكن لم يبذل أى جهد فى إدارة هذه الانتخابات. والحق أن هذه المسألة كانت تعتمد على الاتفاق مع الحكومة الأردنية التى لم تكن بأى حال من الأحوال متحمسة لها. وإلى جانب ذلك، توجس الشقيرى من أن يكون المجلس الوطنى الفلسطينى المنتخب فى غير صالحه. ثم نشر فى الثامن عشر من تموز/يوليو ١٩٦٥، أول مسودة لقانون الانتخاب الذى يمكن تبعا له أن يضم المجلس مائتين وسبعة عشر عضوا منتخبا بحسب التوزيع الجغرافى الآتى : مائة مقعد للأردن (بنسبة ٤٦%)، وأربعون مقعدا لقطاع غزة، وأربعة عشر مقعداً للبنان، وثلاثة عشر مقعدا لسوريا، وعشرة مقاعد للكويت، وخمسة مقاعد لمصر، ومقعدان للعراق، وخمسة مقاعد للمملكة

العربية السعودية، وثلاثة مقاعد لقطر، ومقعدان للجزائر، ومقعدان لليبيا، وخمسة عشر مقعدا للمهجر، وخمسة مقاعد لجيش التحرير الفلسطينى.

ومن الواضح أن هذا التوزيع يزيل الأغلبية الحقيقية التى كانت للأردن فى المؤتمرين الوطنيين الفلسطينيين الأول والثانى. وقد برزت الانتقادات الحادة فى الدوائر الفلسطينية، وبين السوريين، وجرت تعديلات. وفى الثامن عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وافقت اللجنة التنفيذية للمنظمة على النص النهائى الذى أخبرت به الدول العربية.

وقد سمحت اتفاقية أول آذار/مارس ١٩٦٦ بين المنظمة والأردن للجنة التنفيذية أن تقرر فى الحادى والعشرين من آذار/مارس القانون الخاص بالانتخابات بما فى ذلك الأردن. وتبعا للقانون الجديد، كان المجلس الوطنى الفلسطينى مكونا من ١٥٠ عضوا، موزعين جغرافيا على النحو الآتى : ستون مقعداللأردن (٤٠%)، وخمسة وثلاثون مقعدا لقطاع غزة، واثنا عشر مقعدا لسوريا، وسبعة مقاعد للكويت، وثلاثة مقاعد لمصر، وثلاثة مقاعد للمملكة العربية السعودية، ومقعدان لكل من العراق وقطر والجزائر وليبيا، وخمسة مقاعد للمهجر، وخمسة مقاعد لجيش التحرير الفلسطينى. وتجرى الانتخابات فى غضون ستة شهور قبل آب/أغسطس ١٩٦٦، على أن تكون فى الأردن تحت إشراف جامعة الدول العربية. وفى ذلك الوقت شكا الأردن من التمثيل المحدود وطلب ثلثى المقاعد، ثم نشبت الأزمة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى حزيران/يونيو ١٩٦٦، وتوقفت لجنة الانتخابات عن العمل فى الأردن، حتى وصلت العملية الانتخابية إلى نهايتها.(١٤٤)

رأى الشقيرى أن واجبه الأول يتحقق ببناء القوى الفلسطينية وإبرازها على الصعيد السياسى العالمى، ولذلك كانت مهامه الأولى مهاما تنظيمية تتمثل

فى الدعاية، والتمثيل، والتنظيم. وعلى ذلك يكون إنشاء المنظمة الفلسطينية الشاملة وقيامها بدورها أسبق على مرحلة القتال الذى ينفذ فى المرحلة اللاحقة، على أن يكون قتالا عربيا فى شكل حرب تقليدية، تحارب فيها الجيوش العربية إلى جانب جيش التحرير الفلسطينى، الذى سيعوض قلة عدده بنشاطه وقدرته النابعة من انتمائه وإدراكه للأوضاع الجغرافيـــة. (١٤٥)

ولكن الشقيرى أخفق فى أن يجعل جيش التحرير تابعا للمنظمة. ومنذ أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ قدم الشقيرى للقيادة العربية الموحدة خطة تفصيلية لإنشاء جيش التحرير الفلسطينى. واقترح فيها إنشاء خمسة ألوية مشاة، وست كتائب من الفدائيين، وتوزع على قطاع غزة وسوريا، فى حين تشكل وحدات الجيش فى العراق وفقا للظروف العسكرية. وتضمن اقتراح الشقيرى تكوين هذه القوات عن طريق الخدمة العسكرية الإلزامية، وأن تكون تحت إمرة القيادة العربية الموحدة فى أوقات السلم والحرب. وعلى كل حال، يكون جيش التحرير الفلسطينى تابعا للمنظمة فى كل الشئون الإدارية واللوجيستية (ما له علاقة بنقل الجنود وإيوائهم وتموينهم) والموظفين. كذلك اقترحت خطة الشقيرى بناء خمس وثلاثين قاعدة لـــ "التدريب الشعبي" لتدريب خمسة وستين ألف فلسطينى فى كل عام، وكانت الميزانية المقترحة تقدر بنحو ٥,٩ ملايين دينار.

وكان لدى رئيس هيئة أركان حرب القيادة العربية الموحدة تحفظات على معظم عناصر الخطة، ورأى أنه من المحال أن يكون مسئولا عن جيش فلسطينى عليه أن يعمل فى تعارض مع خطط القيادة العربية الموحدة أو خطط الدول العربية التى تكون وحدات الجيش متمركزة فى أراضيها. إنه لم يعترض على تسليح جيش التحرير الفلسطينى وتمويله من قبل المنظمة، ولكن

كان فى رأيه أن تعيين منظمة التحرير لضباط الجيش ومدخل الخدمة العسكرية الإلزامية سوف يكون مثارا لمشاكل قانونية بالنسبة إلى الموافقات الخاصة بتعيين هؤلاء الضباط، وبالنسبة إلى أوضاع الفلسطينيين فى الأقطار العربية.

وعلى الرغم من هذا فإنه اقترح العمل من أجل اتفاقية على مستوى الجامعة العربية. ولقد اعتقد أن وضع جيش التحرير الفلسطينى يجب أن يكون مماثلا لأوضاع الجيوش العربية، فى مجالات تجهيزه للعمل وتبعيته لقادة الجبهات التى تعمل فيها قواته، أو بتعيينها للقيادة العربية الموحدة عندما تكون قوات احتياطية. وقد وافقت القمة العربية الثانية على هذه الوقفة، وقررت أن "تشكيل جيش التحرير الفلسطينى وتدريبه وتسليحه يكون تبعا للخطة التى تضعها القيادة العربية الموحدة بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية"، كما يكون موضع هذه القوات "باتفاق مع الدول المعنية". ووافقت القمة على تخصيص ميزانية لبناء الجيش قوامها خمسة ملايين ونصف المليون دينار.

واعترض لبنان على تشكيل وحدات لجيش التحرير الفلسطينى على أراضيه. وبعد انتهاء المؤتمر، عيّن الشقيرى وجيه المدنى قائدا لجيش التحرير الفلسطينى. وفى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ رسمت المنظمة والقيادة العربية الموحدة خطة، يضم جيش التحرير بموجبها ست فرق مشاة فضلا عن عشر كتائب كوماندو وزعت على مصر وقطاع غزة وسيناء والعراق.(١٤٦) وكان وجيه المدنى مشاركا لموشى دايان فى هجوم الوحدات البريطانية على قوات فيش فى سوريا أثناء الحرب العالمية الثانية(١٤٧).

ورأى قادة فتح ومعهم الراديكاليون الفلسطينيون أنه ما إن يتم وضع نواة للرواد الفلسطينيين ينبغى بدء الأعمال القتالية فى صورة حرب العصابات،

فالمنظمة الفلسطينية ليس لها قيمة بدون عمليات فدائية. ولا ينبغى انتظار الظروف المؤاتية لبدء الكفاح العربى المسلح. فالقتال هو الذى سيتيح إنشاء المنظمة الفلسطينية، وليست المنظمة هى التى ستتيح القتال؛ إذ من لهيب القتال تظهر القيادة الحقيقية. وإلى جانب ذلك، فإنهم كانوا يحطون من قدر العمل على الصعيد السياسى والدبلوماسى الذى كان الشقيرى يؤمن به، فآلاف الطلقات الكلامية لا تعادل طلقة حديدية واحدة. (١٤٨)

وقد درست القمة العربية الثالثة بناء جيش التحرير الفلسطينى والغرض منه مرة أخرى. وكان هناك اتفاق عام على أن الهدف من وحدات الكوماندو تعطيل ترتيبات العدو خلف خطوط الجبهة ونزعاته الهجومية قبل بدء الحرب، فى حين تنتشر القوات النظامية على خطوط الجيوش العربية. ورفضت القمة الثالثة مطلب الشقيرى بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على الفلسطينيين، ومنح المنظمة سلطة رئاسة جيش التحرير. وتبعا للحاجة إلى التمويل، قررت استمرارية محدودة للخطة، وهو ما يعنى أن البدء فى تنفيذها فى أول تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٥، والانتهاء فى آخر آب/أغسطس ١٩٦٦.

وعلى كل حال، فإن تقرير الشقيرى إلى المجلس الوطنى الفلسطينى الثالث بخصوص التقدم فى بناء الجيش كان كئيبـــا. لقد اكتملت المرحلة الأولى، واتخذت قيادة الجيش من مصر مقراً لها، ولكن فقط عشرة بالمائة من الموظفين هم الذين عملوا، وإلى جانب ذلك كان هناك عجز فى الموظفين فى سيناء وقطاع غزة وسوريا والعراق. وعلى الرغم من ذلك لم تنفذ المرحلة الثانية على الإطلاق، منذ أن أحجمت القيادة العربية الموحدة عن تقديم منحة لهذا الغرض إلى المنظمة. وحتى حرب الأيام الستة، كانت الدول العربية مقتنعة بإكمال التأسيسات وإجراء تدريبات روتينية لوحدات المرحلة الأولى.

وفى مجال التطبيق لم تكن قيادة جيش التحرير تمتلك سلطة التجهيز للعمل أو القيادة على وحدات جيش التحرير التى شكلت فى هذه البلاد. لقد كانت سلطاتها محصورة فى إعداد المنح المالية والتنسيق اللوجيستى. لقد طلب رئيس هيئة أركان حرب القيادة العربية الموحدة من الجيوش المصرية أن تشكل وحدات جيش التحرير الفلسطينى فى قطاع غزة بوساطته هو، بدون ارتباط بقيادات جيش التحرير الفلسطينى.

وفى أواخر كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٦٩ نشرت قيادة جيش التحرير أمرا يحدد وضع قيادة قوة عين جالوت التى كان عليها أن تتبع المنطقة الشرقية فى مصر فى كل أمور تتعلق بالعمليات والتدريب والاستعداد للحرب. وكان الوضع فى سوريا مماثلا من حيث الجوهر.

إن تمويل الكتيبية (٦٨) كوماندو لجيش التحرير فى الرابع من أيار/مايو ١٩٦٥، وإعلان الشقيرى بشأن عودة قيادة وحدات جيش التحرير إلى قيادة الجيش السورى فى أيار/مايو ١٩٦٦، كانا ذا قيمة احتفالية فحسب. وانحصر دور قيادة الجيش فى منح الأموال لتشكيل قوات حطيـــن، وللمشاركة فى الاستعراضات العسكرية والتدريبات. وأضاف الشقيرى فى تقريره إلى المجلس الوطنى الفلسطينى الثالث أنه فشل فى خلق "جيش تحرير وطنى فلسطينى مستقل يحكم نفسه"، ورغم هذا فإنه كرس تسعين فى المائة من جدول عمله له، فمن بين المؤسسات التى كان الشقيرى يعول عليها المؤسسة العسكرية. وكانت التوقعات أكبر كلما كانت خيبة الأمل أعظم، ولم يكن أمام قائد جيش التحرير من خيار إلا أن ينخرط فى الأمور السياسية. ونتيجة لهذا أصبح جيش التحرير الفلسطينى عبئا على المنظمة أكثر منه مصدر قوة لهـــا.(١٤٩)

كانت خطابات أحمد الشقيرى تتميز بالهجوم الشديد والنقد اللاذع ضد إسرائيل، غير أن تهديداته الطنانة بإبادة الدولة اليهودية حققت القليل للشعب الفلسطينى. يقول هيكل: إن مشكلة الشقيرى تكمن فى أنه انتمى إلى جيل المحامين العرب الذين كانوا يقودون ما يسمى بالنضال الوطنى. وبقى الشقيرى بالنسبة إلى كثير من اللاجئين المتضرع المتوسل الذى قام بمناورات خلف الأبواب الموصدة، وانكمش أمام الحكام العرب، على أمل أن ينال بركاتهم وأموالهم لمتابعة القضية الفلسطينية. (١٥٠) وحتى كثير من الفلسطينيين تذكروا الشقيرى فى السنوات الأخيرة بأنه الرجل الذى أعطى الفلسطينيين اسما رديئا بالتهديد بإلقاء إسرائيل فى البحر. وقد نفى هو نفسه ذلك بشدة. وفى الحقيقة أن ما قاله كان قبيل حرب ١٩٦٧، ولو من عدة نواح فهو الأمر الذى له مغزى والذى ذكر به بين جمهور المناصرين له. (١٥١) والحق لقد عنى من قوله هذا أن على اليهود أن يعودوا من حيث أتوا؛ أى من البحـــر.

وفى النهاية، تبلورت معارضة قوية ضد الشقيرى داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد شكل ممثلو حركة القوميين العرب نواة هذه المعارضة. وانخرط فى هذا المجال ممثلو فتح ومنظمات فلسطينية أخرى. كانت هذه الحركة نشطة جدا فى المجلس الوطنى الفلسطينى الثانى. وإضافة إلى مذكرة فتح التى هاجمت المنظمة بقوة، وزعت حركة القوميين العرب كراسة تحتوى على "معاينة العمل الثورى الفلسطيني"، وتشمل اقتراحا لتغيير أصل تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية. وبرز جناح ثورى داخل المجلس الوطنى الفلسطينى تحت تأثير فتح ونشاطه الذى دعا إلى "تبنى الكفاح المسلح على أنه الطريق لتحرير فلسطين"، وإلى "القيادة الجماعية فى المنظمة". وقد جنت المعارضة قوة فى الشهور السابقة على حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

وكانت الانتقادات قد وجهت إلى الشقيرى كذلك للتعامل بدرجة أقل مع مشاكل التحرير، والتعامل بدرجة أكبر مع جهاز إدارى متضخم، ورحلاته المتكررة فى الخارج، ورحلات المسئولين فى جيش التحرير الفلسطينى، مثله فى هذا مثل خطبه المتعددة.

ومن بين رءوس الجناح الثورى وليد قمحاوى ونقولا الدر وإسحق الدزدار وبرهان الدجانى ووليد الخالدى. وقد طلب بعضهم استبدال الشقيرى وتغييراً فى النظام الأساسى للمنظمة، وأن تنتخب اللجنة التنفيذية انتخابا مباشرا من قبل المجلس الوطنى. واعتقد الكل فى طريقة تغيير النظرة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى اتجاه "ثـــوري"، وتبنى طريق "العمل الثوري". وقد ضغطوا على المجلس الوطنى حتى أصدر قرارا غير مدون، يطلب فيه من الشقيرى إجراء اتصال بالمنظمات الفلسطينية، بما فيها المنظمات السرية؛ بهدف التنسيق للعمل الوطني". وبدأ الشقيرى بعد انتهاء المجلس الوطنى الثانى بمواجهة هذه المعارضة، فى فصل المعارضين من مناصبهم فى المنظمة، وبصفة خاصة اللجنة التنفيذية. إنه لم يتعاون مع ممثلى حركة القوميين العرب فى اللجنة التنفيذية الثانية التى عينها فى العشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٥، بعد المؤتمر الوطنى الفلسطينى الثانى. (١٥٢)

وحدث أن غيرت حرب الأيام الستة موقف العالم العربى من منظمة التحرير الفلسطينية ومن أحمد الشقيرى بوصفه رئيساً لها. وقد شهد مؤتمر القمة فى الخرطوم (١٩٦٧/٨/٢٨ – ١٩٦٧/٩/١) رفض وضعه فى المجالين الفلسطينى والعربى، وأسهمت عوامل متعددة فى ذلك : أولا؛ كانت فترة المصالحات فى الداخل العربى قد بدأت، وأصبح الملك حسين زعيما قوميا. وثانيا؛ لأن الشكوك حامت حول مقدرة المنظمة على استيعاب كل التنظيمات

الفلسطينية فى إطار عملها، وحتى فى حقها فى البقاء. وأصبح الشقيرى يمثل المفارقة التاريخية وليس المنظمات الفدائية هى التى نادت باستقالته فحسب، بل حركة القوميين العرب، والمفكرون الفلسطينيون أمثال وليد الخالدى، وقد دفع الشقيرى إلى ركن فى مؤتمر الخرطوم فاقدا وضعه بوصفه رجلاً مسنا، وأظهر عبد الناصر موقفا عسرا تجاهه، ولم تذكر المنظمة بالاسم فى البيان الختامى للمؤتمر. ثالثا؛ لأن المنظمات الفدائية أصبح من المسلم به أنها هى التى تتحكم فى المنظمة فى المجال الفلسطينى. وصارت النزعة فى ذلك الوقت تتجه إلى صبغ الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير بالصبغة الفلسطينية. ولم تتحول موجات الصدمة التى مرت بالعالم العربى عن منظمة التحرير الفلسطينية. وقد قوت حرب الأيام الستة الحاجة إلى تغيير أساسى فى تكوين المنظمة النيابى، وطالب بعض أعضاء اللجنة التنفيذية بتغيير جذرى فى أسلوب أداء المنظمة وفى خططها.

وأخيرا، وصلت المؤسسات التابعة للمنظمة إلى التوقف التام عمليا، فى حين انتظرت نتائج مؤتمر الخرطوم، وبعد ذلك رحيل الشقيرى. وقد كـــان.

الهـوامـــش

١ – ארנון , יובל ואחרים : אש"ף דיוקן של ארגון , ספרית מעריב , 1985 ע' 29.

يوفال أرنون، وآخرون : صورة منظمة التحرير الفلسطينية، مكتبة معاريف، ١٩٨٥م، ص ٢٩.

2- Becker, Jullian: The PLO , the Rise and Fall of the Palestine, Liberation Organization, Weidenfeld and Nicolson, London, 1984. p. 37.

٣ – يوفال أرنـــــون: مرجع سابق، ص ٢٩.

4 - Flapan, Simha: Zionism and the Paletinians, London, 1979. p. 79.

5 - Roi Yaacov (ed.) : From Encroachment to Involvement. New York, John Wiley and Sons, 1974. p. 60.

6 - Ibid. p. 62.

7 -Antonuis, George: The Arab Awakening. London, 1938. pp. 108 – 111.

8 - Roi, op. cit. p. 67.

9 - Flapan, op. cit. p. 80.

10 - Rupinstein, Danny, The mystery of Arafat. Steerfort Press, Vesmont, U.S.A, 1995. p. 201.

11 - Tessler, Mark, A history of the Israeli – Palestinian Conflict, Indiana University Press, New York, 1994. pp. 105 – 106.

١٢- הרכבי و יהושפט : הפלסטינים מתרדמה להתעוררות و הוצ' האוניברסיטה העברית و ירושלים و ע' 63.

يهوشفاط هركابي: الفلسطينيون من الغفلة إلى اليقظة، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٧٩م، ص ٦٣.

١٣- المرجع نفسه، ص ص ٦٣ – ٦٤.

14 - Tessler, p. 105.

15 - Ibid. p. 107.

16 -Cobban, Helena, the Palestinian Liberation Organization : People, Power and Politics. Cambridge, Cambridge Univeristy Press, 1984. p. 28.

١٧- يوفال أرنـــــون: مرجع سابق، ص ٣١.

18 - Rubinstein, op. cit. p. 202.

١٩- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٥٥ – ٥٦.

20- Shemesh, Moshe, The Palestinian Entity, 1959 – 1974. Arab Politics and the PLO. Frank Cass, London, 1988. p. 35.

٢١- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٥٦.

22 - Shemesh, op, cit. p. 35.

٢٣- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ص ٥٧ – ٥٨.

24 -Becker, op. cit. pp. 37 – 38.

25-Robin, Burry and Judith Colp; Yasir Arafat, A Political Biography. Oxford, Oxford University Press, 2003. p. 52.

26 -Rubin, op, cit. pp. 77 – 78.

٢٧- يوفال أرنـــــون: مرجع سابق، ص ٣٠.

٢٨- المرجع نفسه، ص ٢٦.

29 -Ua`ari, Ehud; Fatah. Tel Aviv, Levin Spstein, 1970. p. 72.

30 -Hiro, Dilip; Sharing the Promised Land, a Tale of Israelis and Palestinians. New York, Macmillan ltd. 1999. p. 105.

٣١- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٤٩ – ٥٠.

٣٢- הראבן و אלוף : כורח הבחירה : בעיות אסטרטגיות בדור השני במדינת ישראל و הוצ' דביר و מהדורת מעריב و 1980 و ע' 2.

ألوف هرأفين : الاختيار الجبرى : مشكلات استراتيـجـية فى الجيل الثانى فى دولة إسرائيل، إصدار دافير، طبعة معاريف، ١٩٨٠م، ص ٢.

٣٣- يهوشفاط هركابى : مرجع سابق، ص ص ٥٠ –٥١.

34 -Kerr, Malkolm H., The Arab Cold War. A Study of Ideology in Politics. Oxford, Oxford University Press, 1945. p. 15.

35 -Dannreuther, Ronald, the Soviet Union and the PLO. Macmillan Press Ltd. London, 1977. p. 35.

٣٦- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٥١.

٣٧- المرجع نفسه، ص ص ٥١ – ٥٢.

38 -Rubin, op. cit. p. 31.

39 -Kimmerling, Baruchand and Joel S Migdal, Israel and the Arabs. Harvard University Press, Cambridge, 1993. p. 37.

40 -Porath, Y, the Emergence of the Palestinian Arab National Movement. Vol II, 1929 – 1939. Frank Cass, London, 1977. p. 230.

41 -Becker, op. cit. p. 38.

42 -I bid. P. 40.

43 -Porath, op. cit. p. 232.

44 -I bid. p. 233.

45 -Becker, P. 39.

46 -Kimmerling, op. cit. p. 217.

٤٧- يوفال أرنـــون: مرجع سابق، ص ٣١.

48 -Becker, op. cit. p. 38.

49 -Kimmerling, op. cit. p. 218.

50 -Becker, op. cit. p. 38.

51 -Cobban, op. cit. p. 30.

٥٢- כהן و כהן :המפתח בידי הערבים לפתרון בעית הפליטים הערביים
و הוצ' ספרים אחיאסף בע"מ و ירושלים و 1962 و ע' 120.

يوحنان كوهين: المفتاح فى أيدى العرب لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين،إصدار سفاريم أخى آساف، القدس ١٩٦٢م، ص ١٢٠.

53 -Kerr, Malcolm H. , op. cit. p. 15.

٥٤- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٢٣.

55 -Cobban, op. cit. p. 30.

٥٦- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٥٣.

٥٧- يوفال أرنـــون: مرجع سابق، ص ٣٢.

٥٨- المرجع نفسه، ص ٣٣.

٥٩- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٥٣.

٦٠- المرجع نفسه، ص ٥٤.

61 -Becker, op. cit. p. 38.

62 -Porath, op. cit. p. 236.

63 -Becker, op. cit. pp. 39 – 40.

64 -Ibid. p. 41.

65 -Kimmerling, op. cit. p. 225.

٦٦- يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٥٥.

67 -Shemesh, op. cit. pp. 35 – 36.

68 -I bid. p. 37.

69 -Roland, pp. 31 – 32.

70 -Shemesh, op.cit. p. 38.

٧١- يوفال أرنـــون: مرجع سابق، ص ٣٣.

72 -Shemesh, op. cit. pp. 38 – 39.

73 - Becker, op. cit. p. 48.

74 -Eran, Oded; The Soviet Union and the Palestine Guerrilla Organizations. Tel-Aviv University Press, Tel-Aviv, 1971, p. 201.

75 -Shemesh. op. cit. pp. 44 – 45.

76 -Ibid. pp. 46 – 47.

77 -Ibid. p. 48.

78 -Becker, op. cit. p. 48.

79 -Shemesh, op. cit. p. 68.

80 -Israeli, Raphael; Palestenians between Israel and Jordan. Spuaring the Triangle. Preager, London, 1991 p. 44.

٨١- ססר و אשר : בין ירדן לפלסטינים ביוגרפיה פוליטית של וצפי אל- תל و הוצ' הקבות המאוחד و 1983 و ע' 80.

سيسار أشير: بين الأردن وفلسطين : بيوجرافية سياسية لوصفي التل، دار نشر الكيبوتس الموحد، ١٩٨٣م، ص ٨٠.

82 -Shemesh, op. cit. p. 68.

83 -Becker, op. cit p. 48.

٨٤- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٨٠.

85 -Becker, op. cit. p. 48.

86 -Shemesh, op. cit. p. 68.

87 -Becker, op. cit. p. 48.

٨٨- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ص ٨٠- ٨١.

89 -Becker, op. cit. p. 48 – 49.

90 -Israeli, op. cit. p 73.

91 - Shemesh, op. cit. p. 91.

92 -Becker, op. cit. p. 49.

93 -Shemesh, op. cit. pp. 70 – 71.

٩٤ - سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٨٠.

95 -Shemesh, op. cit. p. 95.

96 -Ibid. p. 71.

٩٧- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ص ٨٠ - ٨١.

98 -Becker, op. cit. p. 49.

99 -Israeli, op. cit. p. 80.

100 -Shamesh, op. cit. p. 71.

101 -Israeli, op. cit. p. 81.

102 -Shemesh, op. cit. p. 72.

103 -Becker, op. cit. p. 49.

١٠٤- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٨٤.

105 -Israeli, op. cit. p. 81.

١٠٦- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٨٥.

107 -Rubinstein, op. cit.p. 52.

١٠٨- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٨٦.

109 -Becker, op. cit. p. 50.

١١٠- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٨٦.

111 -Becker, op. cit. p. 50.

112 - Ibid. p. 51.

113 -Freedman, Robert O; Israel First Fifty Years. University Press of Florida, U.S.A., 2000. p. 50.

114 -Eran, op. cit. p. 91.

115 -Shemesh, op. cit. pp. 72 - 73.

١١٦- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٨٧.

117 -Shemesh, op. cit. p. 73.

١١٨- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٨٧.

119 -Shemesh, op. cit. p. 73.

١٢٠- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ص٩٨ – ٩٩.

121 -Israeli, op. cit. p. 97.

122 -Ibid. p. 98.

123 -Moshe, Maoz, Palestinians Arab Politics', Jerusalem Academic Press, Jerusalem, 1975. p. 115.

124 -Becker. p. 50.

125 -Moshe, op. cit. p. 115.

126 -Ibid. p. 118.

127 -Becker, p. 51.

١٢٨- سيسار أشير: مرجع سابق، ص ٩٣ – ٩٤.

129 -Rubin, op.cit. p. 35.

129*- Becker, op. cit. p. 54.

130 -Shemesh, op. cit. pp. 73 – 74.

131 -Rubin, op. cit. p. 37.

132 -Becker, op. cit. pp. 53 – 54.

133 -Sehemesh, op. cit. p. 80.

١٣٤- يهوشفاط هركابى: مرجع سابق، ص ص ٥٩ – ٦٠.

135 -Cobban, op. cit. p. 24.

136 -Shemesh, op. cit. pp. 80 – 81.

137 -Rubin, op.cit. p. 31.

138 -Cobban, op. cit. pp. 30 – 31.

139 -Shemesh, op. cit. p. 81.

140 -Moris, Benny, The Origins of the Palestinian Refugee Problem, In Lawrance J. Silberstein (ed.), New Perspectives on Israeli History : The Early Years of The State. Albany : State University of New York Press, 1991. p. 46.

141 -Shemesh, op. cit. p. 81 – 83.

142 -Tessler, op. cit. p. 375.

١٤٣– يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٧١.

144 -Shemesh, op. cit. p. 83.

١٤٥– يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص٧٧.

146 -Shemesh, op. cit. pp. 83 – 84.

147 -Freedman, op. cit. p. 112.

١٤٨– يهوشفاط هركابي: مرجع سابق، ص ٧٧.

149 -Shemesh, op. cit. p. 84.

150 -Wallach, Janet and John Wallach, Arafat In The Eyes of The Beholder, Prima Publisling, New York, 1992. p. 218.

151 -Cobban, op. cit. p. 57.

152 -Shemesh, op. cit. pp. 84 – 85.